مقـــــــرر

علم الاقتصاد

" كلي "

لطلبة الجامعة المفتوحة

الباب التاسع
الاقتصاد الكلـي MACRO ECONOMICS

مفهوم الاقتصاد الكلي وتعريفه :-

في الجزء الاول من هذا الكتاب اقتصر اهتمامنـا علـى مـا يسـمى "بالاقتصـاد الجزئـي". وهـو الفـرع مـن علـم الاقتصـاد الـذي يهتـم بدراسـة السـلوك الاقتصـادي للوحدات الاقتصادية ، كدراسة سلوك الافراد وقطـاع العـائلات والنشـاطات الفرديـة الأخرى كنشاط الدولة أو إحدى الاسواق مثلا.

وعلى عكس ماسبق فإن "الاقتصاد الكلي" يهتم بدراسة المشـاكل الاقتصاديـة التي تهم كل الوحدات الاقتصادية معا ، فهو يهتم في دراساته بالشمولية لما يـدور في الاقتصاد المعني . فمشكلة التضخـم والمشـكلة السـكانية أو التنميـة الاقتصاديـة علـى سبيل المثال جميعها من المواضيع التي تهم الاقتصاد ككل ، ومن هنا فهي تقـع ضمن مجال ما يعرف "بالاقتصاد الكلي".

وبنـاء علـى هـذا الاختـلاف بـين مجـالي مـا يسـمى "بالاقتصـاد الجزئـي" والاقتصاد الكلي ، فإن الاصطلاحات المستعملة في كل من فرعي علم الاقتصاد تختلـف تبعا لذلك. ففي مجال الاقتصاد الجزئي يقتصر اهتمامنا علـى الوحـدات الاقتصاديـة داخل الاقتصاد ، فنهتم فيما نهتم بسعر سلعة معينة والطلـب عليهـا، فنقـول مثـلا الطلب على سلعة الحليب أو لحم البقر أو الدجاج أو أي سلعة اخـرى ، وعلاقـة ذلـك بسعرها . ومن هذه المعلومات عن كل سلعة مطلوبة واسعارها يمكن تكوين ما يعـرف بجدول الطلب الذي على أساسه يمكننا رسم منحنى الطلب للسـلعة المعنيـة وحسـاب مرونتها.

وبنفس الطريقة ، عند تجميعنا للمعلومات الخاصة بكميات سلعة معينة من حيث عرضها في السوق حسب الاسعار المحددة لها ، يمكننا الحصول على ما يسمى

بجدول العرض لتلك السلعة . ومن جدول العرض هذا يمكننا رسم منحنى عرض تلك السلعة وحساب مرونتها كذلك . وفي نفس السياق يمكن للطالب مراجعة كل المواضيع والادوات التحليلية التي سبق له دراستها في مجال الاقتصاد الجزئي بالقسم الأول من هذا الكتاب ليتأكد بأن الاهتمام هناك كان دائما منصبا على إنتاج سلعة بذاتها أو الطلب على سلعة وعرض سلعة وتكلفة سلعة واستهلاك سلعة ودراسة سلوك الفرد في السوق وتحليل أنماط مختلفة من الاسواق بدون محاولة ربط كل هذه الوحدات الاقتصادية المدروسة بعضها ببعض.

أما في مجال الاقتصاد الكلي فنحن لا ننظر إلى الوحدات الاقتصادية المفردة ، ولكننا نهتم كما سبق أن ذكرنا بكل هذه الوحدات معا ومدى تأثير احداها في الأخرى. ومن هنا نجد أن المسميات والاصطلاحات المستعملة في الاقتصاد الكلي تختلف كل الاختلاف عن المسميات والاصطلاحات المستعملة في الاقتصاد الجزئي.

ولزيادة التوضيح يمكننا الاستعانة بأداة الطلب والعرض ومدى الاختلاف بينهما من حيث المسميات وترجمة النتائج المترتبة عن استعمالهما في التحليل الخاص بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

فعند استعمال الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي ، يكون اهتمامنا في ذلك منصبا ، كما سبق ذكره ، على سلعة بعينها ولتكن سلعة "الحليب" . فالطلب على الحليب عند توقيعه في شكل علاقة خطية ، يكون الاتجاه الافقي للرسم يمثل الكميات المطلوبة منه والاتجاه الرأسي يمثل سعره كما في الشكل(108) كذلك فإن عرض مادة الحليب تمثل العلاقة بين كمية الحليب المعروضة والموقعة على الاتجاه الافقي في الرسم ، وبين سعر الحليب المدون على الاتجاه الرأسي كما في الشكل . وعند نقطة التقاطع لأداتي الطلب والعرض على نفس الشكل يتحدد عن ذلك ما يسمى بسعر السوق (س) . واذا افترضنا زيادة دخل المستهلك ، فإن الطلب على الحليب (ط ط) يزداد ، وهذا يمكن توضيحه بانتقال منحى الطلب بكليته إلى اعلى حتى

(ط1ط1) ويتسبب عن هذا الارتفاع في الطلب زيادة سعر الحليب من (س) إلى (س1) كما هو موضح بالشكل . وبالعكس فاذا انخفض دخل المستهلك فإن الطلب على الحليب ينخفض تبعا لذلك من (ط ط) إلى (ط2ط2) مما يؤدي إلى انخفاض سعره من (س) إلى (س2) ، انظر الشكل (108).

والخلاصة ، انه في مجال الاقتصاد الجزئي ومن خلال هذا المثال يتضح أننا نتعامل مع سلعة واحدة وسعرها ، واذا تغير الطلب ارتفاعا أو انخفاضا ، عند ثبات العرض فإن سعر السلعة يرتفع أو ينخفض تبعا لذلك ، فنحن نقول اذا أن سعر لتر الحليب ارتفع اذا زاد الطلب على سلعة الحليب وان سعر لتر الحليب انخفض اذا انخفض الطلب على هذه السلعة وهكذا.

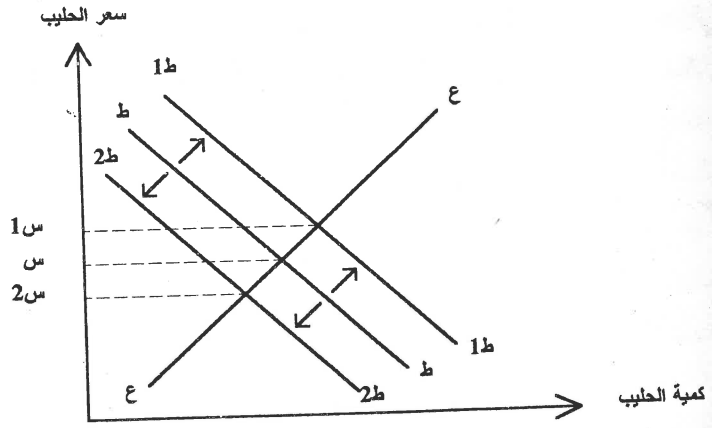

الشكل (108)

هذا في الاقتصاد الجزئي ، أما في الاقتصاد الكلي فإن الاتجاه الأفقي بالشكل (109) يمثل الناتج القومي الاجمالي (اي مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة قد تكون مدتها سنة) ، اما الاتجاه الرأسي في الشكل فإنه يمثل مستوى الاسعار العام . وعند تقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض اللذين يسميان هنا بالطلب التجميعي والعرض التجميعي ، يتحدد مستوى متوسط

السعر العام لجميع السلع والخدمات المنتجة في مثل هذا الاقتصاد وليكن (س) . وعندما يزداد الطلب ينتقل منحنى الطلب التجميعي من (ط ت) إلى (ط ت1) ويرتفع تبعا لذلك مستوى الاسعار العام من (س) إلى (س1) ويطلق على هذا الارتفاع في مستوى الاسعار العام في لغة الاقتصاد الكلي ما يسمى "بالتضخم المالي"(1) ، اما اذا انخفض الطلب فإن منحنى الطلب التجميعي (ط ت) سينخفض تبعا لذلك إلى (ط ت2) مؤديا إلى انخفاض مستوى الاسعار العام إلى (س2) ، وهذا ما يعبر عنه بحالة "الكساد الاقتصادي"(1) .

من هذا يتضح ان ما نسميه بالطلب على سلعة ما في الاقتصاد الجزئي ، يقابله ما يسمى بالطلب الاجمالي على كل السلع والخدمات المنتجة في مجال الاقتصاد الكلي . كذلك ما نطلق عليه ارتفاع سعر سلعة أو انخفاضه في حالة الاقتصاد الجزئي يحل محله ارتفاع مستوى الاسعار العام أو انخفاضه لفترة طويلة ويطلق على هاتين الحالتين على التوالي "التضخم المالي " و "الكساد الاقتصادي" في الاقتصاد الكلي .

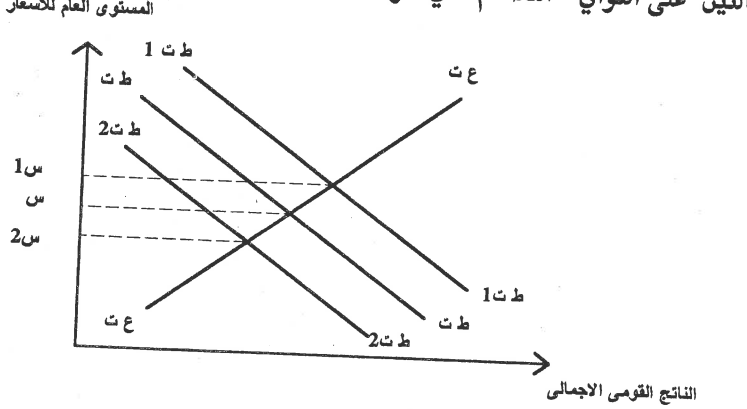

الشكل (109)

(1) – يعرف التضخم المالى بأنه الزيادة المستمرة ولفترة طويلة في مستوى الاسعار العام للسلع والخدمات في السوق.

(1) – اما الكساد الاقتصادى فيعرف بأنه انخفاض في مستوى الاسعار العام وزيادة نسبة البطالة وتكدس السلع لعدم وجود الطلب التجميعى الفعال في مثل هذا السوق

دور الاقتصادي في مجالي الاقتصاد الجزئي والكلي:

من المعروف ان الاقتصادي خلال دراساته يقوم برصد مؤشرات تمثل السلوك العام لذلك الاقتصاد ، مثل مستويات الإنتاج والاستخدام ومستوى الاسعار واسعار الفائدة ونسبة النمو في القدرة الإنتاجية الخ ... وعلى هذا فإن دور الاقتصادي هنا مثله في ذلك مثل دور الطبيب الذى يقوم برصد المؤشرات الخاصة بجسم المريض كله كدرجة حرارته ونبضات قلبه وضغط دمه الخ ...

ومن هنا فالاقتصادي والطبيب يتشابهان في عملهما من حيث ملاحظة ورصد المؤشرات ذات الاهتمام والقيام بترجمة تلك القراءات التي على اساسها يقرر في النهاية كل منهما ما اذا كان عليه القيام باجراءات صحيحة . واذا كانت الفحوصات الطبية هدفها توفير المعلومات اللازمة لأجل تشخيص المرض ، فإن هذه المعلومات قد تكون خاصة بعمل الجسم كله ، وقد تكون معلومات ذات علاقة باجزاء معينة من جسم المريض . ومن جملة هذه الفحوصات تتجمع لدى الطبيب معلومات كافية تساعده على وصف العلاج . وقد تكون هذه الوصفة محددة جدا وتعطى مباشرة في موضع الوجع ، وقد تكون تلك الوصفة غير محددة بعضو من أعضاء جسم المريض بالذات كالنصح بالراحة أو بأخذ حبات من الاسبرين الذي يعتبر علاجا غير مباشر حيث يترك أمر توزيعه والاستفادة منه للجسم نفسه.

واذا تكلمنا على عمل الاقتصادي مقارنة بعمل الطبيب ، نجد أن الاقتصادي يقوم بتحليل ودراسة السلوك الاقتصادي للمجتمع ككل وكذلك الوحدات المكونة له كالوحدات المنتجة أو الوحدات المستعملة لذلك الإنتاج وهو ما يطلق عليها الوحدات الاقتصادية ، وهي عادة ما تصنف بالافراد والعائلات ومنشآت الاعمال أو الدولة.

فالتحليل الاقتصادي الموجه للوحدات الاقتصادية المفردة هو ما يسمى "بالتحليل الاقتصادي الجزئي" أما "التحليل الاقتصادي الكلي" فهو على عكس ما سبق حيث يختص بالسلوك العام لهذه الوحدات جميعا. وهكذا فالاجراءات

المصحة المعطاه إلى الوحدات الاقتصادية المحددة يطلق عليها السياسة الاقتصادية الدقيقة، اما السياسة الاقتصادية الكلية فهي تشمل الاجراءات المصحة العامة التي يتم تنفيذها بالنسبة للاقتصاد ككل (وليس لوحدات اقتصادية بعينها) على أمل أن الاقتصاد يقوم بنفسه بتوزيع هذه العلاجات بالاسلوب المناسب وعند المواقع المناسبة .

بعض المصطلحات الاقتصادية الخاصة بالحسابات القومية:

بالرجوع إلى الشكل (2) الخاص بالتدفق السلعي والخدمي والنقدي الموضح في الباب الأول من هذا الكتاب ، نلاحظ أن المنشآت المنتجة مستعينة بالموارد الاقتصادية لدى قطاع العائلات ، تقوم بإنتاج سلع وخدمات . وبناء على ذلك فالمنشآت المنتجة تقوم بدفع حصص عوامل الإنتاج مقابل مساهمة الاخيرة في العملية الإنتاجية . فالتدفق السلعي والخدمي الخارج من قطاع الإنتاج إلى قطاع العائلات ، هو ما نعبر عنه بعد تقويمه بالنقود "بالناتج القومي الاجمالي". ويقابل هذا التدفق ، تدفق نقدي يخرج من قطاع العائلات متجها لقطاع الإنتاج يمثل المصروفات على السلع والخدمات من قبل قطاع العائلات . ومجموع القيم المالية هذه تساوي أيضاً قيمة ما يسمى "بالناتج القومي الاجمالي". وفي نفس الشكل السابق ، يتضح أن هناك تيارا نقديا آخر يخرج من قطاع الإنتاج إلى قطاع العائلات في اتجاه معاكس لتيار عوامل الإنتاج المتجه من قطاع العائلات إلى قطاع الإنتاج . وفي حقيقة الأمر نجد أن قيمة التيار النقدي هذا الذي يمثل مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية هو مايسمى "بالدخل القومي الاجمالي" ، وهو أيضا يساوي نفس قيمة التيار النقدي المدفوع من قبل قطاع العائلات مقابل شراء السلع والخدمات المنتجة من المنشآت العاملة بالاقتصاد المعني الذي أطلقنا عليه اسم "المصروفات". وبالطبع فإن النموذج المبسط السابق لايأخذ في الإعتبار دور الدولة والتجارة الخارجية والمصارف والنشاط الإستثماري .

حساب الناتج القومي الاجمالي :

مما سبق يتضح أن الناتج القومي الاجمالي يمكن حسابه بثلاث طرق مختلفة تقودنا إلى نفس النتيجة وهذه هي (1) :-

(1) طريقة المصروفات (الانفاق)

(2) طريقة الدخول (التكاليف)

(3) طريقة القيمة المضافة

أولا: طريقة المصروفات (الانفاق)

ان الناتج القومي الاجمالي يشمل أربعة أنواع من المصروفات على الإنتاج في أي اقتصاد ما وهي :-

(أ) مصروفات الاشخاص على السلع الاستهلاكية

(ب) المصروفات على الاستثمارات الاجمالية المحلية

(ج) المصروفات على صافي الصادرات من سلع وخدمات

(د) مصروفات الدولة على السلع والخدمات

(أ) المصروفات على الاستهلاك الشخصي :

وهذا يشمل جميع المصروفات على المنتجات الاستهلاكية الحالية من قبل المستهلكين ، وهذه تضم السلع المعمرة وغير المعمرة وكذلك الخدمات . أما السلع المعمرة فهي تشمل أشياء مثل السيارات والاجهزة المرئية والمسموعة والثلاجات والاثاث . وبعكس ذلك فإن السلع غير المعمرة تضم الأغذية والمشروبات والملابس وغيرها. وبالاضافة إلى ما سبق فإن المستهلك يقوم بشراء خدمات مثل خدمات العلاج الطبي والدخول إلى الملاهي وخدمات الحلاقة وحضور المباريات الرياضية. ان كل السلع الاستهلاكية والخدمية سابقة الذكر تقوم على أساس اسعار السوق.

(1) انظر : DERNBURG F. THOMAS, MACROECONOMICS, Mc GRAW BOK COMPANY, 1963, P. 19

(ب) اجمالي المصروفات على الاستثمار الشخصي المحلي :

نعنى هنا بالاستثمار ، المصروفات على الإنتاج الحالي من سلع وخدمات لأجل المحافظة وزيادة مخزون السلع الرأسمالية. اما كلمة "المحلي" فنعني بها تلك المصروفات التي تصرف فقط على صيانة وزيادة السلع الرأسمالية محليا وليست تلك المصروفات الخاصة بصيانة أو بتكوين رأس مال في الخارج. ونعني بكلمة الشخصي تمييزا عن تلك الاستثمارات التي تقوم بها الدولة.

اما اجمالي الاستثمار فنعني به المبلغ الكلي المخصص لذلك الاستثمار بدون استقطاعات منه مثل استهلاك رأس المال. فاذا قمنا باستقطاع قيمة ما استهلك من رأس المال خلال السنة الإنتاجية فنحصل على صافي الاستثمارات الشخصية المحلية.

وعلى هذا فإن اجمالي المصروفات على الاستثمار الشخصي المحلي يشمل المصروفات في مجال (1) الانشاءات الجديدة السكنية منها وغير السكنية (2) الآلآت المعمرة كالآلات الزراعية والصناعية والاجهزة العلمية وغيرها (3) التغير الصافي في حجم المخزون للمؤسسات الإنتاجية.

(ج) المصروفات على صافي الصادرات من سلع وخدمات :

الصادرات خلال اي فترة من الزمن تمثل كمية الإنتاج للسلع والخدمات المطلوبة من طرف باقي العالم الخارجي. ومن جهة أخرى فواردات اي بلد من السلع والخدمات تمثل كمية الإنتاج من قبل العالم الخارجي والمطلوبة من قبل القطاع الخاص والعام للبلد المستورد. وعلى هذا فصافي الصادرات يمثل صافي المساهمات للطلبات على إنتاج بلد ما من قبل بلاد العالم الآخر.

(د) مصروفات الدولة على السلع والخدمات :

مشتريات الدولة تشمل مصروفاتها على الناتج الحالي من السلع والخدمات وهي تنحصر في مجالين:

(1) المصروفات المباشرة على خدمات عوامل الإنتاج وعلى رأسها اليد العاملة. ويتضمن هذا أيضا مصروفات الدولة على الافراد المنخرطين في الخدمات العسكرية والمدنية.

(2) المصروفات على إنتاج المنشآت ، وهذه يتسع مجالها ، فقد تشمل المواد و الخدمات الخاصة بالانشاءات وقد تكون معدات حربية وغيرها من مواد ولوازم أخرى تقوم الدولة بشرائها من القطاع الخاص.

ومما سبق يتضح أن "الناتج القومي الاجمالي" لأي فترة من الزمن يعتبر مجموع المصروفات على الإنتاج متمثلا في صورة الاستهلاك الشخصي ، واجمالي الاستثمار الشخصي المحلي ، وصافي الصادرات من سلع وخدمات ومشتريات الدولة من سلع وخدمات.

ولسهولة التعبير والاستعمال نعطي لكل بند من بنود المصروفات السابقة رمزا محددا كمايلى :-

الاستهلاك الفردي = ك

اجمالي الاستثمار = ث

صافي الصادرات = ص صـ

مصروفات الدولة = ح

الناتج القومي الاجمالي = ن ق ا

وعليه فإن الناتج القومي الاجمالي في أي فترة من الزمن هو كالآتي:-

ن ق ا = ك + ث + ح + ص صـ حيث ص صـ = (الصادرات – الواردات)

ثانيا : طريقة الدخول (التكاليف) :-

لقد لاحظنا من الشكل المبسط (2) للتدفق النقدي والسلعي والخدمي في اي اقتصاد في الباب الأول من هذا الكتاب ، ان الناتج القومي الاجمالي من الممكن ان ينظر اليه ، زيادة على كونه يمثل قيمة الإنتاج أو المصروفات على الإنتاج ، كمجموع

الدخل القومي الاجمالي ممثلا للحصص المستلمة من قبل افراد المجتمع لمساهمتهم في العملية الإنتاجية.وهذه الحقيقة تعتبر واضحة حيث إن الحصص المدفوعة ،نظير الانتاج ،لابد ان يتم استلامها من قبل الآخرين ولا يمكن لأحد أن يستلم حصصا لم تكن موجودة أصلا.

وبصورة مبسطة فإن طريقة حساب الناتج القومي الاجمالي عن طريق الدخول يمكن توضيحها عن طريق اعطاء نصيب كل من شارك من موارد اقتصادية في العملية الإنتاجية.

وعلى هذا فنصيب الموارد البشرية هي الرواتب والاجور ، ونصيب الموارد الطبيعية متمثلا في الارض هو الايجار أو الريع ونصيب رأس المال هو سعر الفائدة ونصيب المنظم هو الربح.

<u>وبناء على ذلك فإن الناتج القومي الاجمالي بطريقة الدخول هو:-</u>

مجموع الرواتب والاجور + مجموع (الريع) الايجارات + مجموع اسعار الفائدة المدفوعة + مجموع الارباح .

ثالثا : طريقة القيمة المضافة :-

هذه الطريقة لحساب الناتج القومي الاجمالي تتفادى مشكلة خطأ تكرار الحساب عند حساب الناتج القومي الاجمالي . هذا الخطأ عادة يحصل إذا كررنا حساب السلع الوسيطة في الإنتاج . والمثل التالي يوضح ميزة اتباع استخدام طريقة القيمة المضافة في حساب الناتج.[1]

فاذا افترضنا اننا نريد حساب الناتج لمحصول القمح ، ولم ننتبه في الحساب إلى تفادي السلع الوسيطة فإننا قد نحسب قيمة هذا الإنتاج حسب ماهو موضح

(1) انظر Lindauer Gohn, Macroeconomics, Ghon Wiley & Sons Inc. 1971, p 22

(1) انظر Reynolds G. Lloyd, Macroeconomics Analysis & Policy, Richard D. Iruoin Inc. 1973, P. 38-52

الجدول (20)

حساب الناتج القومي الاجمالي بطريقة القيمة المضافة

(مثال فرضي)

مرحلة الإنتاج	قيمة المبيعات (1)	ثمن السلع الوسيطة (2)	القيمة المضافة (3)
المزرعة	1000	0	1000
المطحن	1500	1000	500
المخبز	3000	1500	1500
البيع بالقطاعي	4500	3000	1500
المجموع	10000	5500	4500

بالعمود (1) من الجدول السابق ، حيث نحسب ما باعه المزارع وقدره (1000) وحدة نقدية إلى المطاحن ، وهذه قامت ببيع الدقيق بمبلغ (1500) وحدة نقدية إلى المخابز والتي قامت بدورها ببيعه بعد خبزه إلى محلات القطاعي بمبلغ (3000) وحدة نقدية ، وفي نهاية المطاف قامت الأخيرة ببيع الخبز كسلعة نهائية قابلة للإستهلاك بمبلغ وقدره (4500) وحدة نقدية. فيكون اجمالي قيمة هذا الإنتاج هو (10,000) وحدة نقدية . فاذا فحصنا هذا المبلغ فإننا نلاحظ أنه لا يمثل في حقيقة الامر قيمة الإنتاج الحقيقي ، حيث إننا للوصول إلى هذا المبلغ المالي المضخم قد قمنا خطأ بحساب قيمة القمح (1000) أربع مرات وان القيمة المضافة من قبل المطاحن قد حسبت ثلاث مرات ، وان القيمة المضافة من قبل المخابز حسبت مرتين . ولتفادي هذا الخطأ علينا ان نطرح في كل مرحلة من مراحل حساب الناتج السلع الوسيطة المشتراه في المراحل السابقة لذلك الإنتاج ونحسب فقط القيمة المضافة عند تلك المرحلة. وعليه وبالنظر إلى العمود (3) من الجدول نجد أن القيمة المضافة المتحصل عليه بهذه الطريقة في الحساب هي (4500) وحدة نقدية فقط بدلا من (10000) وحدة نقدية. وقد

تحصلنا على هذه القيمة بطرح كل بند في العمود (2) الذى يمثل السلع الوسيطة في عملية الإنتاج من البنود المقابلة في العمود (1) وبذلك فإن القيمة المضافة هو ما توضحه القيم المسجلة في العمود (3) التي يكون مجموعها (4500) حسب ما هو موضح في الجدول السابق .

هذا ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة مباشرة إذا حسبنا الإنتاج على اساس قيمة السلعة النهائية بدون النظر إلى المراحل السابقة لإنتاجها. ففى هذه الحالة تكون السلعة النهائية القابلة للاستهلاك هي الخبز وقيمته (4500) وحدة نقدية كما هو موضح امام البيع بالقطاعي في العمود (1) وهو نفس الرقم المتحصل عليه بطريقة القيمة المضافة في العمود (3).

ومن هنا يتضح ان طريقة القيمة المضافة في حساب الناتج تؤدي إلى نفس نتيجة حساب هذا الناتج على أساس قيمة السلع النهائية . أي إن :-

الناتج القومي الاجمالي = إجمالي القيم المضافة للإنتاج

كذلك فالناتج القومي الاجمالي = مجموع قيم السلع النهائية القابلة للإستهلاك .

الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي :

ان الناتج القومي الاجمالي من المؤشرات الهامة لمعرفة مدى سلامة وحسن أداء اي نظام اقتصادي ، فزيادة هذه القيمة على مر السنين تدل غالبا على حسن النمو الاقتصادي للبلد المعني ، وبالعكس فإن ثبات قيمة الناتج القومي الاجمالي أو انخفاضها عبر السنين ، يدل على ركود أو كساد ذلك الاقتصاد.

الا أنه من خلال دراستنا لهذه المؤشرات الهامة لأي اقتصاد ، لابد ان نميز بين ما يعرف (1) بالناتج القومي النقدي (2) الناتج القومي الحقيقي . فقد سبق ان علمنا أن "الناتج القومي الاجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية والمنتجة في اقتصاد ما مقومة بأسعار السوق خلال فترة سنة من الزمن" فهذه القيمة المتحصل عليها بهذه الطريقة هي ما تعرف بالناتج القومي النقدي ، أي إن هذا المبلغ قد يكون

أقل من قيمته الحقيقية في حالة الكساد الاقتصادي بسبب الانخفاض في المستوى العام للاسعار . وان نفس قيمة هذا الناتج تكون اعلى من قيمته الحقيقية في حالة التضخم المالي وذلك بسبب الارتفاع في مستوى الاسعار العام. وهكذا فإن الناتج القومي الاجمالي في حالة حسابه بأسعار السوق الجارية نطلق عليه الناتج القومي الاجمالي النقدي . وعليه فاذا مرت البلاد بفترات تضخم مالى أو كساد اقتصادي فإن قيمة الناتج القومي النقدي لا تكون ممثلة لقيمته الحقيقية. واذا أردنا جعل قيمته ممثلة للواقع . لابد لنا أن نزيل منه تأثير ارتفاع الاسعار في فترات التضخم وتأثير انخفاض الاسعار في حالة الكساد. وهذا عادة ما يتم باختيار سنة معينة نسميها بسنة الاساس ، ويحسب الناتج القومي باستعمال اسعار تلك السنة للسلع والخدمات وهي السنة التي يحسب على أساسها الرقم القياسي الذى يستعمل لحساب الناتج القومي للتخلص من مؤثرات التغير في مستوى الاسعار العام. وفي هذه الحالة نطلق على القيمة المحسوبة بهذه الطريقة "بالناتج القومي الحقيقي" والذي يقودنا إلى الحكم الصحيح عند مقارنتنا بين هذه النواتج ولعدة سنوات . (1)

حساب الناتج القومي الحقيقي :

عند ازالة تأثير التغيرات في مستويات الاسعار عند حسابنا للناتج القومي الاجمالي ، نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الحقيقي . والمثال التالي يوضح ذلك. فالارقام التالية تمثل الناتج القومي النقدي لبلد ما كمثال فرضي :

1990	929 بليون
1991	974 بليون
1992	1041 بليون

لاحظ ان الناتج القومي الاجمالي لسنة 1991 يعتبر أعلى بنسبة 5٪ تقريبا عما كان عليه في سنة 1990. وفي سنة 1992 قد ارتفع إلى ما يعادل 7٪ عما كان عليه

---

(1) Reynolds, Op. Cit., p. 49-50

في سنة 1991. ولكننا نسأل هل زاد الإنتاج حقا بنسبة 5٪ في سنة 1991 وهل زاد ثانية بنسبة 7٪ في سنة 1992 ؟

وقبل الاجابة عن هذا السؤال نعتبر ان مستويات الاسعار (في مثالنا هذا) في زيادة خلال تلك السنوات . فالإنتاج الذي كان يباع في المتوسط (بدينار) في سنة 1989 أصبح يباع في سنة 1990 بحوالي (1.28) دينار . وهذا معناه ان الاسعار في سنة 1990 في المتوسط هي (128٪) نسبة إلى ما كانت عليه في سنة 1989 .

ويمكن التعبير عن هذا في صورة نسبة مئوية بقولنا ان اسعار سنة 1990 في المتوسط هي 128٪ من اسعار 1989. ويطلق على الرقم (1.28) هنا "الرقم القياسي" أو "المخفض للناتج القومي لسنة 1990" ، حيث تستخدم اسعار سنة 1989 كمستوى مرجعي . وعليه فإن سنة 1989 يطلق عليها "سنة الاساس" . اذا فالرقم القياسي للاسعار أو (المخفض للناتج القومي الاجمالي) يمكن تحديده باختيار مجموعه من السلع والخدمات المنتجة في سنة الاساس وكذلك السنة التي حسب خلالها الرقم القياسي السعري . والرقم القياسي ببساطة هو 100٪ مضافا اليه المتوسط الموزون لنسبة التغير في الاسعار لوحدات السلع والخدمات المختارة .

فاذا اخترنا سنة 1989 كسنة الاساس مثلا وكانت الأرقام القياسية للأسعار للسنوات 1990 و 1991 و 1992 على التوالي هي (1.28) و (1.35) و(1.41). فإن الاسعار في المتوسط تكون 28٪ أعلى في سنة 1990 عن تلك الاسعار في نسبة الاساس 1989. ان المشكلة المتعلقة بالزيادة في هذه الاسعار كونها تعمل على تضخيم قياس الناتج القومي الاجمالي لكل سنة يحدث فيها هذا. وهذا بالطبع يتطلب أن نخفض هذه القيم المضخمة للناتج القومي الاجمالي عن طريق ازالة اثر التغير في الاسعار. ويمكننا القيام بذلك باعادة حساب الناتج القومي الاجمالي للسنوات 1990 و 1991 و 1992 مستعملين "الكميات السنوية الحالية" واسعار سنة الاساس. فمثلا لحساب

الناتج القومي الاجمالي لسنة 1990 وهو (929) بليون يمكننا كتابة ذلك على أنه يساوي:-

929 = سعر السلعة أ × كمية السلعة أ + سعر السلعة ب × كمية السلعة ب+.....

حيث السعر هنا يساوي متوسط الاسعار الموزونة للسلع والخدمات المباعة في السوق أو متوسط التكاليف الموزونة للسلع والخدمات غير المباعة في السوق . هذا وقد لاحظنا سابقا ان متوسط اسعار (1990) كانت تمثل (1.28) مرة مستوى اسعار سنة الاساس 1989. وهكذا فإن اسعار (1990) تمثل بالتقريب اسعار (1989) × 1.28

وعلى هذا فإنه بامكاننا كتابة الناتج القومي الاجمالي المحسوب لسنة 1990 كالتالي:-

929 = 1.28 (سعر 1989 للسلعة أ × كمية 1990 للسلعة أ) + 1.28 (سعر 1989 للسلعة ب × كمية 1990 للسلعة ب + ...)

فللحصول على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي لسنة 1990 على أساس اسعار 1989 ، فكل ما نعمله هو أن نقسم طرفي المعادلة السابقة على المبلغ (1.28)

أي إن النواتج القومية الاجمالية الحقيقية للسنوات 1990 و 1991 و 1992 تكون كالتالي:-

سعر السلعة (أ) لسنة 1989 × كمية السلعة (أ) لسنة 1990 + سعر السلعة (ب) لسنة 1989 × كمية السلعة (ب(لسنة 1990 + ... = 929 ÷ 1.28 = 726

وبنفس الطريقة فإن الناتج القومي الحقيقي لسنة 1991 يكون:

سعر السلعة (أ) لسنة 1989 × كمية السلعة (أ) لسنة 1991 + سعر السلعة (ب) لسنة 1989 × كمية السلعة (ب) لسنة 1991 + ... = 974 ÷ 1.35 = 721

سعر السلعة (أ) لسنة 1989 × كمية السلعة (أ) لسنة 1992 + سعر السلعة (ب) لسنة 1989 × كمية السلعة (ب) لسنة 1992 + ... = 1041 ÷ 1.41 = 738

وعلى هذا الأساس فإن الفروقات بين قيم النواتج السابقة لا يمكن عزوها الا إلى التغيرات الناجمة عن الإنتاج من سنة لأخرى فقط .

ان مثل هذه القيم المتحصل عليها للناتج القومي الاجمالي بواسطة "الاسعار الثابتة" تسمى "بالناتج القومي الاجمالي الحقيقي".

وعلى هذا "فالناتج القومي الاجمالي الحقيقي هو القيمة الحقيقية لجميع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة واحدة.

ومما سبق يتضح أنه للحصول على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، نقوم بقسمة القيمة المحسوبة للناتج القومي الاجمالي النقدي في تلك السنة على الرقم القياسي العشري لتلك السنة .

ومن المقارنة التالية بين قيم الناتج القومي الاجمالي النقدي ونظيرها للناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، يتضح أن قيم الناتج القومي الحقيقي أقل من مثيلاتها لقيم الناتج القومي النقدي وذلك بسبب ازالة اثر التضخم في مستوى الاسعار باستعمال سنة الاساس (1989).انظر الجدول (21 أ)

الجدول (21 أ)

السنة	الناتج القومي الاجمالي النقدي	الناتج القومي الاجمالي الحقيقي
1990	929 بليون	$\frac{929 \times 100}{128} = 726$
1991	974 بليون	$\frac{974 \times 100}{135} = 721$
1992	1041 بليون	$\frac{1044 \times 100}{141} = 738$

ومن المهم ان نلاحظ أن حجم قيم الناتج القومي الاجمالي الحقيقي تتغير كلما تغيرت سنة الاساس. فالناتج القومي الاجمالي الحقيقي يكون أصغر كلما كانت سنة الاساس بعيدة عن سنة حساب الناتج القومي والعكس صحيح .

الناتج القومي الصافي:-

ان الناتج القومي الاجمالي السابق حسابه يعني اننا عند حساب الناتج لكل وحدة إنتاجية في الاقتصاد ، لم نقم خلال ذلك الحساب بطرح اي شيء من ذلك المقدار وذلك لتغطية استهلاك رأس المال خلال تلك السنة. ولكنه لاجل أن تتمكن أي وحدة إنتاجية من الاستمرار في إنتاجها بنفس المستوى سنة بعد أخرى ، فيلزم عليها ألا تقوم بتوزيع جميع دخلها على عوامل الإنتاج ، بل عليها أن تقوم بالاحتفاظ بجزء من هذا الدخل للصيانة ولاستبدال الآلات المستهلكة.

ان الجزء الباقي من الناتج القومي الاجمالي بعد طرح المبلغ اللازم لمجابهة استهلاك رأس المال ، هو ما نسميه بالناتج القومي الصافي .

الدخل القومي : ان المبلغ المتبقي من الناتج القومي الصافي بعد طرح قيمة الضرائب غير المباشرة واضافة إعانات الانتاج يطلق عليه مايعرف " بالدخل القومي" وهذا المبلغ في حقيقته هو ما تتسلمه عوامل الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية .

الدخل الشخصي : وهذا يمثل مقدار ما تتسلمه "العائلات" من دخل. ويمكن الوصول اليه وذلك بطرح ضرائب الدخل على الشركات والارباح غير الموزعة من طرف الشركات وبعد الاستقطاعات المأخوذة من دخل اليد العاملة كالمساهمات في الضمان الاجتماعي والاستقطاعات الخاصة بصندوق التقاعد من القيمة الاجمالية "للدخل القومي". ومن جهة اخرى فهناك اضافات للمبلغ المتبقي وهي تتمثل في الدخول التي ليس لها علاقة بما يتحصل عليه الافراد من جراء مساهمتهم في العملية الإنتاجية مثل تعويض الدولة عن حالات البطالة والاعانات الخيرية

ومساعدة المسنين ، كل هذه المساعدات يطلق عليها "المدفوعات المحولة" "Transfer Payments" وهذه كلها تحسب من ضمن الدخل الشخصي .

وهكذا فالدخل الشخصي يمكن التعبير عنه بأنه "ذلك الدخل المستلم من قبل الأفراد من أي مصدر بما في ذلك "المدفوعات المحولة" وذلك قبل دفع ضريبة الدخل.

الدخل المتاح : وهذا ببساطة يمثل الدخل الشخصي بعد خصم ضريبة الدخل منه. وفي مضمونه هو المبلغ النقدي الذي يتسلمه الافراد ولهم حرية التصرف في انفاقه على الاستهلاك والادخار. وهذا المبلغ يمثل حجم سوق الاستهلاك في الاقتصاد المعني . فاذا ارتفع الدخل المتاح فإن رجال الاعمال يتوقعون زيادة الطلب الفعال على ماينتجونه والعكس صحيح .

تحديد الدخل التوازني: (1)

اذا افترضنا للفهم والتبسيط ان الاقتصاد مكون من قطاع العائلات وقطاع الإنتاج فقط ، فهذا النموذج يفترض عدم وجود مصروفات للدولة أو ضرائب وأنه اقتصاد مغلق ، وإذا ما افترضنا بأن السلع الرأسمالية تعمل باستمرار دون استهلاك فإن جميع الدخل الناجم عن الإنتاج يستلمه قطاع العائلات لمساهمته في العملية الإنتاجية . وإذا ما افترضنا أيضاً بأن هذه الدخول المستلمة من قبل قطاع العائلات تصرف بالكامل على السلع والخدمات ، فهذا كله يعتبر في حقيقته أمرا مخالفا للواقع ، ولكنه يعرض كنموذج مبسط لأجل الفهم فقط .

وعلى عكس ما سبق اذا افترضنا أن أفراد قطاع العائلات لا يصرفون شيئا من دخلهم فمعنى ذلك أن السلع والخدمات تتكدس وبالتالي يقف الإنتاج وتصل الدخول المستلمة من قبل قطاع العائلات إلى الصفر. وهذا الأمر يعتبر متطرفا وغير واقعي هو الآخر . وعليه فإن الامر المقبول كحد أدنى لنموذج مبسط للإقتصاد هو أن يقوم

(1) انظر Baumol, Op. Cit. p. 168

الافراد بصرف بعض دخلهم على الاستهلاك ويحتفظون بما تبقى كادخار. ولأجل ان يساوي الطلب على السلع والخدمات قيمة الدخول الموزعة على الأفراد ليبقى الإنتاج على مستواه ، لابد ان يقوم قطاع الإنتاج باستثمار مبالغ مساوية للمبالغ المدخرة من قبل قطاع العائلات .

فاذا لم يساو الطلب على الاستثمار قيمة الادخار ، فإن الطلب على الإنتاج لن يساوى حجم الإنتاج. واذا لم يتساو الطلب الاجمالي مع العرض الاجمالي على السلع والخدمات فإن رجال الاعمال في هذه الحالة يغيرون من كمية الإنتاج. فاذا كان الطلب التجميعي على السلع والخدمات أقل من العرض التجميعي ، فإن رجال الاعمال يقللون من إنتاجهم وعلى العكس فاذا كان الطلب التجميعي على السلع والخدمات أعلى من العرض التجميعي لها ، فإن رجال الاعمال يعملون على زيادة الإنتاج .

ومن هذا النموذج المبسط جدا للاقتصاد ننتقل إلى نموذج أقرب إلى الواقع حيث نفترض فيه "دور الدولة" من حيث قيامها بجمع الضرائب من جهة والقيام بالمصروفات من جهة أخرى ، كذلك نضيف إلى النموذج السابق المبسط دور الاستيراد والتصدير، وكذلك دور المصارف .

فأي زيادة في مصروفات الدولة ترفع نقطة التوازن للناتج القومي الاجمالي مثلها في ذلك مثل الزيادة في الاستثمار أو الزيادة في المصروفات على الاستهلاك . ومن جهة أخرى فإن الزيادة في الضرائب تعمل على خفض نقطة التوازن للناتج القومي الاجمالي حيث إن الاجراء الضريبي يؤثر في الدخل المتاح وبالتالي على مصروفات قطاع العائلات على الاستهلاك . وهكذا فإن تخفيض الضرائب يعمل على الرفع من نقطة التوازن للناتج القومي الاجمالي نتيجة لزيادة الدخل المتاح وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي . وسنوضح لاحقا تدفق الدخل الممثل للطلب التجميعي على السلع والخدمات وكذلك تدفق السلع والخدمات الممثل لعرض السلع والخدمات في نموذج

دائري مضافا إلى ذلك علاقة هذا التدفق بالعالم الخارجي من حيث الاستيراد والتصدير، وكذلك علاقته بالمصارف من حيث عرضها للاموال المدخرة لاجل الاستثمار. وبعد هذا سنقوم بتوضيح نموذج تحديد توازن الدخل عن طريق العلاقات الخطية المتمثلة في الطلب التجميعي والعرض التجميعي .

فحسب الشكل (110) نلاحظ أن هناك تدفقاً من المصروفات يمثل الطلب التجميعي وهذا ممثل في (1) المصروفات على الاستهلاك (ك) + (2) المصروفات على الاستثمار (ث) + (3) مصروفات الدولة (ح) + (4) صافي الصادرات المتمثلة في (الصادرات – الواردات) أي (ص – و).

وهذا التدفق النقدي يقابله ما تقوم بإنتاجه المنشآت المنتجة من سلع وخدمات والممثل للعرض التجميعي وهو الناتج القومي . فاذا زاد الطلب التجميعي على العرض التجميعي دفع هذا منشآت الإنتاج إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات . اما اذا كان العرض التجميعي أكبر من الطلب التجميعي فإن رجال الاعمال يعملون على خفض الإنتاج من تلك السلع والخدمات. وبذلك فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن اذا كان الطلب التجميعي يساوي العرض التجميعي وهو ما يعبر عنه أيضا بتساوي الادخار مع الاستثمار .

ان الرسم الدائري شكل (110) يبين تدفق المصروفات على السلع والخدمات من قبل المستهلكين الممثلة بالدائرة (1) ومن المستثمرين الدائرة (2) ومن الدولة الدائرة (3) ومن صافي الصادرات المتمثل في (الصادرات – الواردات) الدائرة (4). هذه المصروفات جميعا تمثل طلبا تجميعيا يتدفق نحو المنشآت المنتجة للسلع والخدمات بالدائرة (5) التي تقوم بدورها بعرض السلع والخدمات المطلوبة وهي تمثل العرض التجميعي. ان هذا الإنتاج من السلع والخدمات يساوي ما يسمى بالدخل القومي الاجمالي . وبعد أخذ الضرائب وطرح الاستقطاعات الاخرى وإضافة التحويلات من قبل الدولة عند النقطة (6) بالشكل السابق ، فإن ما يبقى هو ما يعرف بالدخل المتاح

الذي يتدفق إلى المستهلكين عند الدائرة (1) من جديد. وهؤلاء يقومون بوضع جزء من دخولهم للادخار عن طريق الجهاز المصرفي (7) والذي يعمل على اقراضه إلى المستثمرين كما هو موضح في الدائرة (2) وهكذا ...

نموذج التدفق الدائري الخاص بالطلب التجميعي والعرض التجميعي

الشكل (110) (1)

المصروفات

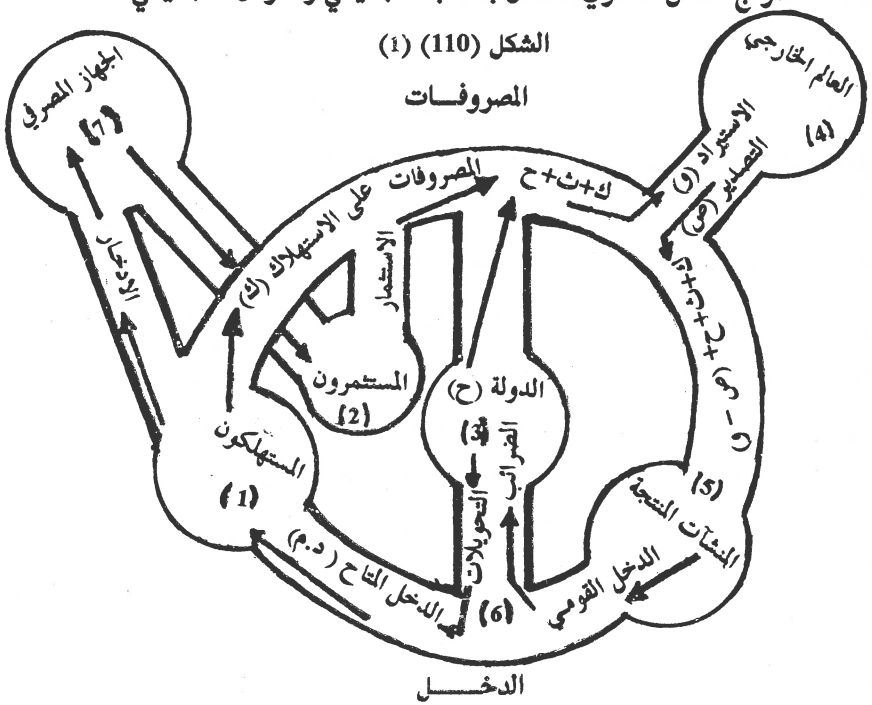

د م = الدخل المتاح

ث = المصروفات على الاستثمار

و = المصروفات على الاستيراد

(ص – و) = صافي الصادرات

ك = المصروفات على الاستهلاك

ح = مصروفات الدولة

ص = الايرادات من الصادرات

---

(1) أنظر : WilliAM.j. Baumol , Economics principles And Policy, Harcourt Broce Jovanovich , 1988 , P . 167 - 168 .

تبيان العرض التجميعي والطلب التجميعي عن طريق العلاقة الخطية :

اولا : العرض التجميعي :-

عندما نتكلم على العرض التجميعي في الاقتصاد الكلي ، نتكلم على سوق "السلع والخدمات" وهو المجموع التصوري لكل الامكنة التي يتقابل عندها الطلب والعرض للسلع والخدمات.

<u>والعرض التجميعي للسلع والخدمات في أي بلد يتكون من جميع السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد خلال سنة مضافا اليه مجموع صافي الاستيراد من السلع والخدمات خلال نفس السنة.</u>

أي إن قيمة العرض التجميعي للسلع والخدمات يساوي دائما في قيمته للناتج القومي الاجمالي + صافي الصادرات. ولهذا فإنه بامكاننا ابراز هذه العلاقة في صورة خطية بوضع قيمة الناتج القومي الاجمالي + صافى الاستيراد على الاتجاه الافقي كما هو موضح بالشكل (111) . وقيمة العرض التجميعي على المحور الرأسي. واذا استعملنا نفس مقياس الرسم للاتجاهين فإننا نتحصل على خط مستقيم يتجه من نقطة الاصل إلى أعلى بزاوية مقدارها (45).وهذا ما يمثل منحنى العرض التجميعي .

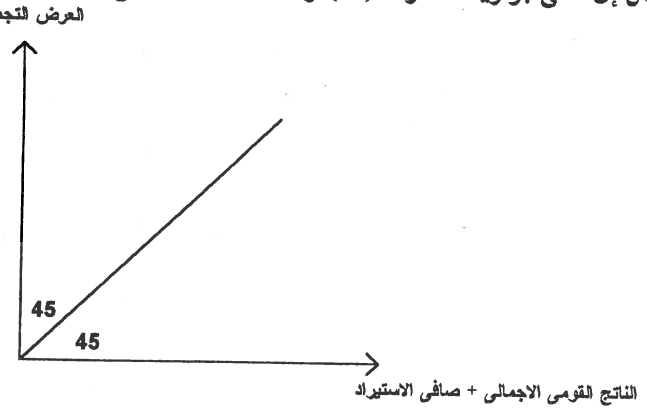

الشكل (111)

ثانيا : الطلب التجميعي :

لابد من القول في البداية أن الإنتاج المحلي دائما يولد دخولا كافية لشراء جميع هذا الإنتاج. ومن جهة اخرى يجب القول ايضا إن الحصول على دخل كاف لشراء جميع الإنتاج التجميعي ، لا يعني أن جميع هذا الدخل يستعمل لذلك الغرض. وهنا يلزم ان نعرف ما الذي يحدد ابعاد استعمال الدخل القومي الاجمالي لشراء الناتج القومي الاجمالي. أي إننا يجب معرفة محددات الطلب التجميعي للسلع والخدمات المنتجة وهذه هي:-

أ – الاستهلاك ج – الدولة

ب– الاستثمار د – صافي الصادرات

<u>أ– الطلب على الاستهلاك</u>

سبق أن أوضحنا ان نصيب القطاع العائلي من الناتج القومي الاجمالي ، هو ما أسميناه "بالدخل المتاح" . وهكذا فالقطاع العائلي يقوم بصرف جزء من دخله المتاح لشراء السلع والخدمات المنتجة خلال السنة. ان هذه المصروفات يعبر عليها هنا "بالاستهلاك" . وان ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا يستعمل لاجل الاستهلاك اعتبرناه "ادخارا" وقد يكون هذا الادخار سالبا حينما يقوم القطاع العائلي بالصرف على الاستهلاك اكثر من قيمة الدخل المتاح. وقد يكون هذا ممكنا عن طريق الاقتراض أو باستعمال بعض من مدخراته السابقة. ولكن المعتاد ان القطاع العائلي يعتبر تقليديا من المدخرين. ويطلق على القيمة المدخرة من الدخل المتاح لقطاع العائلات "الادخار الشخصي".

وعلى هذا فإن :-

الاستهلاك = الدخل المتاح – الادخار الشخصي (1)

ومن هنا فإن:-

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار الشخصي (2)

وهكذا فإن المصروفات على الاستهلاك المشار اليها "بالاستهلاك" في (1) و (2) اعلاه تعتبر الطلب التجميعي على السلع والخدمات المنتجة خلال السنة من قبل قطاع العائلات . ولتوضيح العلاقة بين الدخل المتاح والمصروفات على الاستهلاك نستعين بالجدول (21 ب) التوضيحي التالي :-

الجدول (21 ب)
المصروفات على الاستهلاك للقطاع العائلي

الدخل المتاح (1)	الاستهلاك (2)	الميل الحدي للاستهلاك (3)	الميل الوسطي للاستهلاك (4)	الاستثمار (الادخار) (5)	الميل الحدي للادخار (6)	الميل الوسطي للادخار (7)
صفر	120	---	---	120 –	---	---
100	190	,7	1.9	90 –	.3	.9 –
200	260	,7	1.3	60 –	.3	.3 –
300	330	,7	1.1	30 –	.3	.1 –
400	400	,7	1	صفر	.3	صفر
500	470	,7	.94	30	.3	.06
600	540	,7	.9	60	.3	.1
700	610	,7	.87	90	.3	.13
800	680	,7	.85	120	.3	.15

إن العمود الاول والثاني من الجدول السابق يمثلان ما يسمى "بدالة الاستهلاك" وهو يوضح العلاقة بين الزيادة في الدخل ومايقابل ذلك من زيادة في المصروفات على السلع والخدمات. ونلاحظ من نفس العمودين السابقين ان المصروفات على الاستهلاك بالعمود (2) من الجدول السابق تزيد كلما زاد مقدار الدخل الموضح في العمود (1) ولكن تلك الزيادة في الاستهلاك لا تكون بنفس الزيادة في الدخل. هذه

العلاقة بين الدخل والاستهلاك هو ما عبر عنه الاقتصادي الانجليزي المعروف "كينز" بنظرية الاستهلاك.

ويمكن توضيح العلاقة السابقة بطريقتين اخريين ، خلافا للعلاقة التي سبق أن أوضحناها لفظيا وكذلك احصائيا بالجدول السابق ، وهما:

(1) دالة الاستهلاك خطيا

(2) دالة الاستهلاك جبريا

(1) دالة الاستهلاك خطيا :-

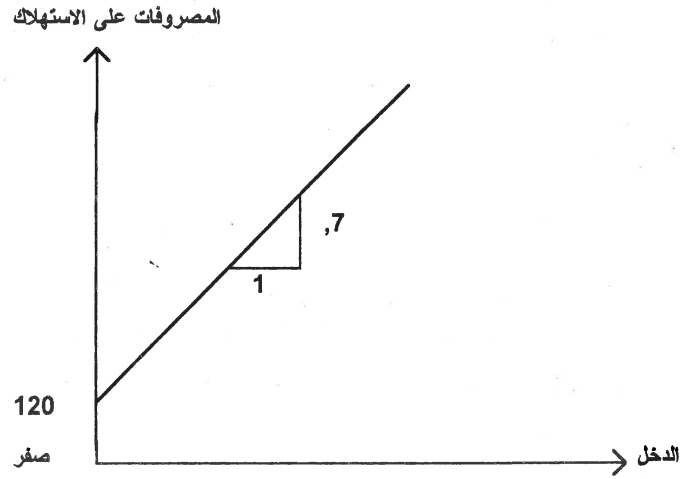

الشكل (112)

فالمحور الافقي بالشكل العلوي يمثل ما جاء في العمود الاول من الجدول السابق ، اما الاتجاه الرأسي فهو يمثل ماجاء في العمود الثاني من نفس الجدول من أرقام. واذا وضعنا ما يسمى بخط (45) على نفس العلاقة الخطية السابقة لدالة الاستهلاك بالشكل (112) فإننا نحصل على الشكل (113) التالي .

وحيث إنه من خصائص خط (45) ، ان اي نقطة عليه تمثل كمية متساوية على المحور الافقي والمحور الرأسي،فإن النقطة التي يتقاطع فيها الخط الممثل لدالة

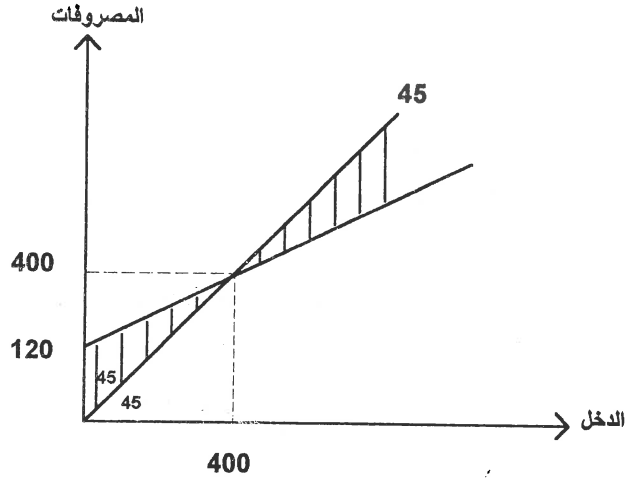

الشكل (113)

توازن الدخل والمصروفات على الاستهلاك

الاستهلاك مع خط (45) يمثل تلك النقطة التي يتساوى فيها الدخل وهو(400) هنا ، مع المصروفات على الاستهلاك وهي (400) على الاتجاه الرأسي ايضا .

وبتتبع أرقام الجدول (21 ب) السابق مع ما جاء في الرسم (113) العلوي نلاحظ مايلي:

<u>أولا :</u> عندما يكون الدخل اقل من (400) ، فإن المصروفات على الاستهلاك تكون اعلى من الدخل المتاح ، وبذلك فإن الادخار في هذه المرحلة يكون سالبا كما هو موضح في العمود (5) من الجدول السابق ويمكن تحديد ذلك على الرسم ايضا بالمنطقة المخططة المحصورة بين خط (45) ودالة الاستهلاك بداية من الدخل المتاح إلى أن يصل ذلك الدخل إلى (400).

<u>ثانيا :</u> عندما يزيد الدخل المتاح على (400) يكون عندها الدخل المتاح أعلى من المصروفات على الاستهلاك ، وبذلك فإن الادخار يكون بالموجب حسب ما جاء في العمود (5) من الجدول السابق. ومن الشكل يمكن توضيح مقدار ذلك الادخار

بالمسافات المحصورة ما بين خط (45) ودالة الاستهلاك ، وهذه المرحلة من الادخار يمكن تحديدها بالخطوط الرأسية في الشكل نفسه.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن العمود (3) يمثل الميل الحدي للاستهلاك.

$$\text{والميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ د م}}$$

فاذا تغير الدخل المتاح من (100) إلى (200) فإن التغير في الدخل في هذه الحالة يساوي (200–100) = (100)

وبناء على ذلك فإن التغير في الاستهلاك المقابل لذلك التغير في الدخل المتاح يساوي

(190 – 260) = 70

وبذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك = 70 ÷ 100 = 0,7

وبما أن دالة الاستهلاك هنا هي خط مستقيم فإن الميل الحدي للاستهلاك في أي مستوى من مستويات الدخل المتاح تكون (0,7) . لأن الميل الحدي للاستهلاك في حقيقته ما هو الا الميل للخط الممثل لدالة الاستهلاك. وبما أن هذه الدالة هي خط مستقيم فإن ميل ذلك الخط هو ثابت على جميع نقاطه. والميل لأي خط يساوي

= التغير الرأسي ÷ التغير الافقي

وحيث إن التغير الرأسي = التغير في الاستهلاك

وان التغير الافقي = التغير في الدخل المتاح

اذا فالميل الحدي للاستهلاك = ميل المنحنى الدال على خط الاستهلاك كما هو مبين بالشكل (112) السابق. والحقيقة أن ميل المنحنى أو بعبارة أخرى الميل الحدي للاستهلاك (0,7) يعني أنه إذا تغير الدخل المتاح بمقدار (1) وحدة نقدية، فإن المصروفات على الاستهلاك سترتفع بما مقداره (0,7) وحدة نقدية.انظر شكل (112) .

وخلاصة الامر ، أنه وتحت ظروف الدخل المتاح المذكـور بـالجدول (21 ب) السابق تنحصر منطقة الادخار بالسالب بين الدخل صفر إلى (400) وحـدة نقديـة وان الادخار بالموجب تنحصر في المنطقة ما بعد (400) وحدة نقدية كما هو موضح بالشكل (113). وعلى هذا فإنه عندما يكون الدخل المتاح مساويا (400) وحدة نقديـة فإنـه لا يكون هناك اي ادخار ، حيث إن المصروفات على الاسـتهلاك في هـذه الحالـة تسـاوي الدخل المتاح بأكمله.

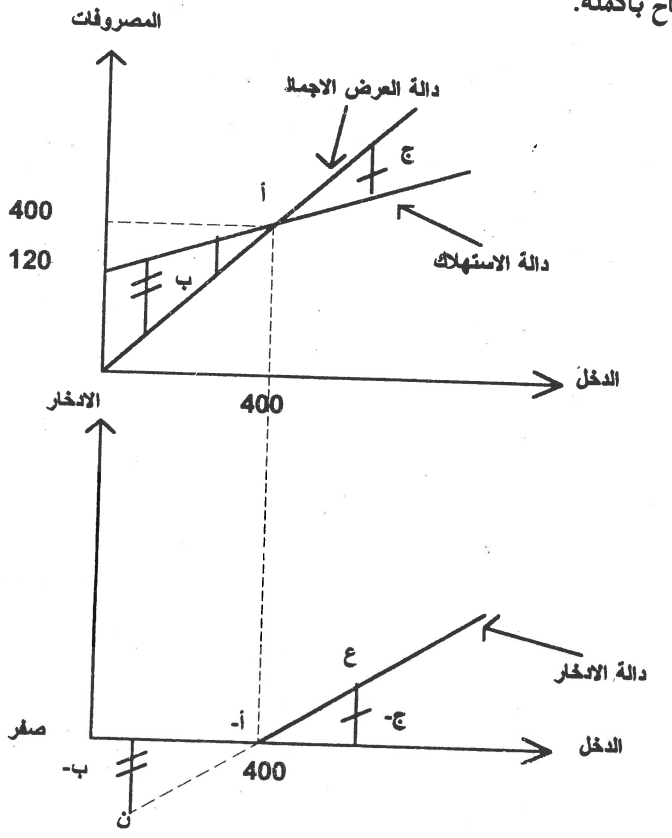

الشكل (114) منحنى الادخار

ومن المعلومات الموضحة بالشكل السـابق يمكننـا وبسـهولة اسـتنباط منحنـى الادخار كما في الشكل (114) :-

فحيث إنه عند الدخل المتاح (400) لن يكون هناك ادخـار ، فـإن النقطـة (أ) بالشكل العلوي تقابلهـا النقطـة (أ-) بالشـكل السـفلي علـى منحنـى الادخـار حيـث الادخار يساوي الصفر. والمسـافة (ب) في منطقـة الادخـار بالسـالب بالشـكل العلـوي تقابلهـا المسـافة (ب-) بالشـكل السـفلي . امـا المسـافة (ج) بالمنطقـة ذات الادخـار الموجب بالشكل العلوي تقابلها المسافة (ج-) بالشكل السفلي. وهكـذا امكننـا تحديـد النقاط (ن) و (أ-) و (ع) على منحنى الادخار ، وبتوصيل هذه النقاط الثلاث نحصـل على منحنى الادخار (ن أ-ع) كما هو موضح بالشكل (114).

وبالرجوع إلى الجدول (21) نلاحظ أن هناك بعض المؤشرات الهامة الاخـرى الخاصة بنظرية الاستهلاك وهذه هي :-

$$\text{الميل الوسطي للاستهلاك : وهذا يساوي} = \frac{\text{المصروفات على الاستهلاك}}{\text{الدخل المتـــــاح}}$$

فبقسمة ما جاء من مصروفات مدونة في العمود (2) من الدول السابق على قيم الدخـل المتاح المسجلة بالعمود (1) نتحصـل على قيم الميـل الوسطي للاستهلاك الموصـودة في العمود (4) من نفس الجدول ويلاحظ أن الميل الوسطي للاستهلاك ينخفض باستمرار كلما ارتفع الدخـل المتـاح والمصروفـات علـى الاسـتهلاك وكلمـا كـان الميـل الحـدي للاستهلاك اقل من الميل الوسطي للاستهلاك .

$$\text{الميل الوسطي للادخار : وهذا يساوي} = \frac{\text{الادخـــــار}}{\text{الدخل المتاح}}$$

ونتحصل على قيمه المذكورة في العمود (7) من نفس الجدول السابق وذلك بقسمة ما جاء في العمود (5) على قيم الدخل المتاح المذكورة بالعمود (1) ونلاحظ أن القيم المطلقة للميل الوسطي للادخار هي دائما أقل من (1) وان بعضا منها سالب كلما كان الادخار سالبا .

<u>وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح مايلي:</u>

أولا : ان مجموع القيم بالعمود (3) + (6) اي قيم الميل الحدي للاستهلاك + قيم الميل الحدي للادخار دائما = 1

ثانيا : وان مجموع القيم بالعمود (4) + (7) ، اي قيم الميل الوسطي للاستهلاك + قيم الميل الوسطي للادخار دائما = 1

(2) دالة الاستهلاك جبريا :

سبق لنا أن وقعنا المعلومات الموجودة في العمود (1) والعمود (2) من الجدول (21 ب) وتحصلنا بذلك على خط مستقيم يمثل العلاقة بين الدخل المتاح والمصروفات على الاستهلاك وهو ما يطلق عليه "دالة الاستهلاك التجميعي" شكل (112) . ولكن كيف يمكننا تحديد اتجاه هذه الدالة ؟

<u>أولا :</u> نحن نعلم ان الميل الحدي للاستهلاك وهو ميل دالة الاستهلاك وقيمته (0,7) ومسجل في العمود (3) من الجدول السابق. وهذا الرقم يعني أنه كلما زاد الدخل المتاح بمقدار (1) ارتفعت قيمة المصروفات على الاستهلاك بقيمة (0,7) . وهذا يتطلب ان الخط الممثل لدالة الاستهلاك يرتفع بقيمة (0,7) من اليسار إلى اليمين كلما تحركنا وحدة واحدة نقدية على المحور الافقي من الشكل (112) .

<u>ثانيا :</u> نلاحظ أيضا من الجدول (21 ب) ان هناك قيمة استهلاك مقدارها (120) مقابلة لمقدار (صفر) من الدخل المتاح. أي إن هذه القيمة من المصروفات على الاستهلاك هي مايطلق عليها "المصروفات على الاستهلاك التي ليست لها علاقة بالدخل".

ومن المعلومات السابقة فإن المعادلة الممثلة للطلب الاستهلاكي يمكننا كتابتها كالآتي:-

المصروفات على الاستهلاك = 120 + 0,7 × الدخل المتاح . وبالرموز

ك = 120 + 0,7 د م

ويمكن كتابة دالة الاستهلاك في الحالة العامة كالآتي :

ك= أ + ب د م (1)

حيث إن ك = الانفاق الاستهلاكي .

أ = الاستهلاك المستقل عن الدخل .

ب = الميل الحدي للاستهلاك .

د م = الدخل المتاح

وبقسمة طرفي المعادلة السابقة على مستوى الدخل (د م)

ينتج ما يلي :-

ك / د م = أ / د م + ب (2)

وهذا يعني أن :-

الميل الوسطي للاستهلاك = أ / د + الميل الحدي للاستهلاك

أي أن الميل الوسطي للاستهلاك يكون دائماً أكبر من الميل الحدي للاستهلاك بالمقدار أ / د م . ويتضح أيضاً أنه كلما زاد الدخل فإن الميل الوسطي للاستهلاك ينخفض بسبب انخفاض الجزء أ / د م من المعادلة (2)

وملخصا لما سبق نقول :-

1- إن مستوى الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل المتاح ، ولكن الميل الوسطي للاستهلاك يقل كلما زاد الدخل المتاح ، كذلك نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك هودائما

أقل من الواحد الصحيح ، وأن كل هذه المعلومات يعكسها الشكل (112) الموضح لدالة الاستهلاك التجميعي .

2- سبق أن أوضحنا من خلال دالة الاستهلاك ومن الجدول الاحصائي (21 ب) الممثل لتلك الدالة ، ان أي تغير في مستوى الدخل المتاح يعتبر حركة على نفس دالة الاستهلاك التجميعي .

3- كذلك من المهم ان نعرف ان أية عوامل أخرى غير الدخل المتاح تسبب تحركا لدالة الاستهلاك التجميعي . فالتغير في مستوى الضريبة أو أسعار الفائدة أو التغير في نظرة العائلات إلى المستقبل كل هذه العوامل تعمل على انتقال دالة الاستهلاك ، إلى أعلى أو إلى أسفل،وذلك حسب نوع ذلك التغير في تلك المعطيات

ب – الطلب على الاستثمار

نعني بالطلب على الاستثمار هنا ، طلب رجال الاعمال على السلع والخدمات المنتجة في نفس السنة. وهذا يعني أن الاستثمار هو ذلك الجزء للعرض الاجمالي من السلع والخدمات المطلوبة خلال السنة من قبل قطاع رجال الاعمال. ويشمل الاستثمار أيضا المخزون الباقي لرجال الاعمال عند نهاية السنة من السلع والخدمات. وهذه تشمل :-

(ا) جميع السلع النهائية الصنع في المخزون

(ب) جميع السلع غير كاملة الصنع في مخزون قطاع الاعمال

فالاستثمار إذا يشمل ممتلكات قطاع الاعمال من المخزون في نهاية السنة ويشمل أيضا جميع مشترياتهم من السلع والخدمات المنتجة خلال السنة وذلك من أجل توسيع امكانيات الإنتاج .

وبما أن المخزون من السلع والخدمات لدى قطاع الاعمال يعتبر من ضمن الاستثمار ، فإن رجال الاعمال قد يكتشفون ان الحجم الفعلي للاستثمار قد يكون

مختلفا كل الاختلاف عن الاستثمار المخطط أو المنتظر أو المؤمل فيه. فمثلا المبيعات السريعة وغير المتوقعة قد تترك بعض رجال الاعمال مخزوناً اقل مما هو مطلوب بقاؤه في نهاية السنة . وبالعكس فانخفاض حجم المبيعات غير المتوقع للسلع أو الخدمات ، قد يترك الكثير من رجال الاعمال بمخزون يعتقدون انه اكثر من اللازم لتصريفه. وهناك عوامل اخرى منها اضراب العمال أو توقف الإنتاج مما يتسبب عنه مجابهة رجال الاعمال بعجز أو فائض في المخزون غير متوقع.

فالاستثمار اذا يتكون من شق متوقع ، مخطط أو مرغوب فيه ، وشق آخر غير متوقع وغير مخطط له أو مرغوب فيه. فالاستثمار غير المتوقع يكون موجبا حينما تكون الاستثمارات الفعلية تزيد على توقعات رجال الاعمال وتكون سالبة كلما كانت الاستثمارات الفعلية أقل من توقعات رجال الاعمال.

وحسب هذا التحديد فإن حجم الاستثمار لا يعتبر قيمة محددة آنيا ، ولهذا فإننا لا نستطيع الا حساب حجم الاستثمار الفعلي وهذا بالطبع يشمل الاستثمارات غير المتوقعة. (1)

ومن المؤثرات في الطلب على الاستثمارمايلي:

1) طبيعة توقعات رجال الاعمال المستقبلية التي تؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حجم الاستثمار وهذا يتوقف على النظرة التشاؤمية أو التفاؤلية لديهم.

2) التغير في مستوى اسعار الفائدة . فكلما انخفض مستوى أسعار الفائدة زاد حجم الاستثمار والعكس صحيح .

3) المردود الحدي لرأس المال ، فكلما كانت تقديرات رجال الاعمال لهذا المردود عالية زاد حجم الاستثمار والعكس صحيح .

4) يتناسب حجم الاستثمار طرديا مع حجم الناتج القومي الاجمالي. فكلما زاد حجم الناتج القومي الاجمالي زاد حجم الاستثمار والعكس صحيح .

---

(1) انظر Lindauer, Op. Cit., P. 77-87

ويمكن توضيح العلاقة الموجبة بين الناتج القومي الاجمالي وحجم الاستثمار بدالة "الاستثمار التجميعي" المبين في الشكل التالي (115).

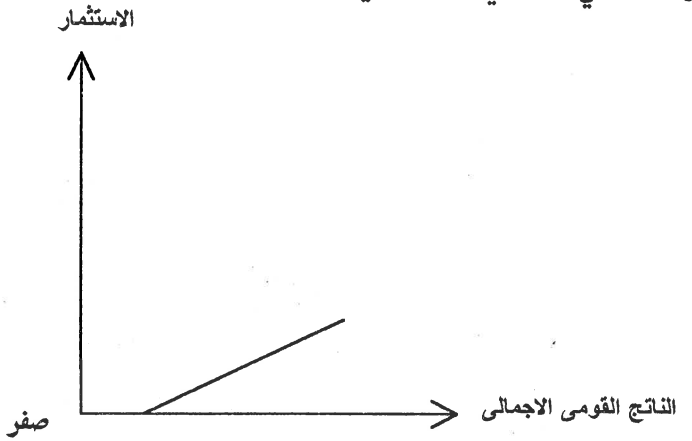

الشكل (115)

ان الطلب الاجمالي على الاستثمار المبين بالشكل يبتدىء عند نقطة أبعد من نقطة الصفر بقليل على المحور الافقي ، وهذا يعني ان الاستثمار يكون تقريبا أقرب إلى الصفر وذلك كلما كان الناتج القومي الاجمالي يقل عن قدر معين. وهكذا فإن اي زيادة في الناتج القومي الاجمالي تمثل حركة على دالة الاستثمار . ولكن اي تغير آخر غير التغير في الناتج القومي الاجمالي كالتغير في مستوى اسعار الفائدة أو التحسن في توقعات رجال الاعمال من حيث ظروف النشاط الاقتصادي المستقبلي مثلا يعمل على جعل حجم الاستثمار اكبر وهذا يؤدي إلى تحرك منحنى الاستثمار في اتجاه معاكس لاتجاه عقارب الساعة.

وبالعكس فاذا ما ارتفع مستوى اسعار الفائدة أو أن توقعات رجال الاعمال قد ساءت تجاه النشاط الاقتصادي المستقبلي يحدث التأثير العكسي على دالة الاستثمار بحيث إن المنحنى في هذه الحالة يتحرك إلى أسفل مع اتجاه عقارب الساعة مما يدل على انخفاض حجم الاستثمار.

والى هنا فإننا قد تكلمنا عن مكونين للطلب الكلي على السلع والخدمات وهما :

(أ) الطلب الخاص بالقطاع العائلي

(ب) الطلب الخاص بالاستثمار

وقد بقى لنا نوعان آخران من الطلب على السلع والخدمات هما :

(ج) طلب الدولة

(د) طلب القطاع الخارجي

(ج) طلب الدولة على السلع والخدمات

طلب الدولة يمثل القيمة الاجمالية الفعلية من المشتريات للسلع والخدمات خلال السنة من قبل جميع الاجهزة التابعة للدولة.

ان حجم ونوع مصروفات الدولة يتوقف اساسا على اعتبارات سياسية منها النظام الاقتصادي المتبع وعلى رغبات المجتمع من السلع والخدمات التي يقدمها قطاع الدولة. ان التوسع في الخدمات العامة مثل الدفاع والتعليم والدفاع المدني والطرق العامة والمنافع الخ.. تعمل على زيادة مصروفات الدولة. وننظر إلى مصروفات الدولة على السلع والخدمات على أنها مستقلة عن الناتج القومي الاجمالي ، وسعر الفائدة وعرض القوى العاملة وغيرها من المؤثرات الاقتصادية الاخرى .

وعلى هذا الاساس فإن مستوى مصروفات الدولة على السلع والخدمات نمثلها بخط مستقيم موازٍ للمحور الافقي الممثل للناتج القومي الاجمالي ويعلو عليه بمسافة تحدد قيمة تلك المصروفات وذلك حسب الشكل (116) الآتي:

فالشكل التالي يعكس حقيقة واضحة هي أن صانعي القرار بالدولة بامكانهم التحكم في المصروفات على أي مستوى يرغبون فيه وبغض النظر لمستوى الناتج القومي الاجمالي.

وهكذا فإن أي تغيير في مستوى مصروفات الدولة يمكن توضيحه بحركة رأسية للخط الممثل لطلب الدولة. فهذا الطلب يرتفع بارتفاع مصروفات الدولة وينخفض بانخفاضها.

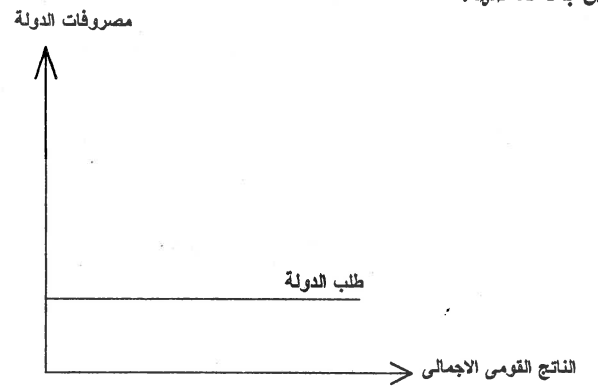

الشكل (116)

طلب الدولة على السلع والخدمات

(د) الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية

إن الطلب الخارجي يمثل القيمة الاجمالية الفعلية للمشتريات من العرض الاجمالي للسلع والخدمات المنتجة خلال السنة من قبل القطاع العائلي وقطاع رجال الاعمال للبلاد الاجنبية.

ان حجم الطلب على الصادرات يتوقف بالدرجة الاولى على ظروف واعتبارات خارجة عن سيطرة اقتصاديات البلد المصدر. وعلى هذا الاساس فإننا نفترض ان الطلب الخارجي على السلع والخدمات يحدد خارج نموذج تحليلنا المتبع . وهذا يعني أن تحليلنا لن يتطرق إلى الاسباب المؤدية إلى تحديد قيمة الصادرات .

وكما سبق أن قلنا بخصوص مصروفات الدولة ، فإن قيمة الصادرات تمثل بخط مواز للاتجاه الافقي في الشكل (117) التالي . وهكذا فإن اي تغير في قيمة الصادرات توضح بحركة مناسبة رأسية لأعلى أو لأسفل لمنحنى الطلب الخارجي .

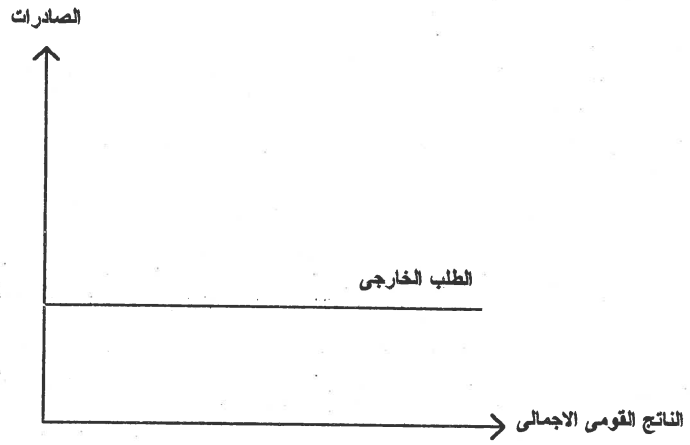

الشكل (117)

الطلب الخارجي على السلع والخدمات

الطلب الكلي على السلع والخدمات :

مما سبق يتضح أن الاشكال (102) و (115) و(116) و (117) يمثل محورها الافقي الناتج القومي الاجمالي اما المحور الرأسي فيمثل في كل شكل على حدة الشق الخاص بالطلب على السلع والخدمات المنتجة خلال السنة.

وحيث إن وحدات القياس الافقية والرأسية هي واحدة في جميع الاشكال ، نستطيع وضع جميع هذه الاشكال في رسم واحد ، مع ذكر نوع الطلب بالرموز على كل منحنى من المنحنيات الاربعة كما هو في الشكل (118)

وبما أننا مهتمون بالوصول إلى الطلب الاجمالي للسلع والخدمات المنتجة خلال السنة حسب الناتج القومي الاجمالي المقابل ، فبامكاننا اشتقاق ذلك المنحنى من الشكل (118) التالي .

فمجموع المسافات الرأسية تقيس الطلب الاجمالي على السلع والخدمات عند كل قيمة مقابلة للناتج القومي الاجمالي.فكل نقطة ناجمة عن هذا الجمع الرأسي

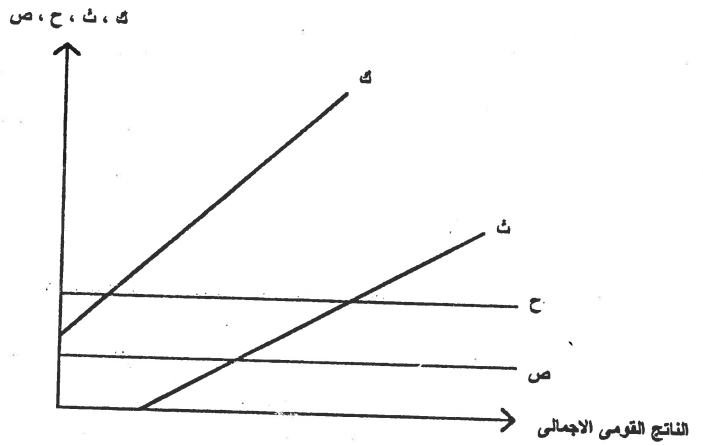

الشكل (118)

تمثل نقطة على منحنى الطلب التجميعي. وهكذا فبامكاننا رسم دالة الطلب التجميعي بتكرار الجمع الرأسي لنقاط مختلفة على الاتجاه الافقي للناتج القومي الاجمالي وبذلك نحصل على دالة الطلب التجميعي الفرضية في سوق السلع والخدمات كما في الشكل (119) التالي .

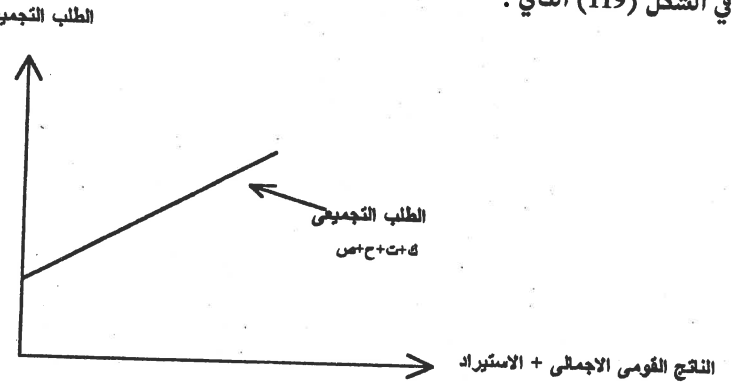

الشكل (119)

الطلب التجميعي في سوق السلع والخدمات

التوازن في سوق السلع والخدمات :

سبق أن أوضحنا منحنى العرض التجميعي في سوق السلع والخدمات ، انظر الشكل (111). وقد اشتققنا أعلاه منحنى الطلب التجميعي في سوق السلع والخدمات أيضا. فاذا قمنا بوضع هذين الشكلين كل على الآخر ، نحصل على رسم خط (45) كمنحنى للعرض (الممثل للناتج القومي الاجمالي مضافا اليه كمية الاستيراد من السلع والخدمات) وخط المصروفات الاجمالية ممثلا لمنحنى الطلب حسب الشكل (120)اللاحق . ومن الشكل يتضح ان الطلب التجميعي يساوي العرض التجميعي عند نقطة واحدة للناتج القومي الاجمالي مضافا اليه قيمة صافي الواردات . ومن الشكل نفسه أيضا نلاحظ أنه اذا كانت قيمة الناتج القومي الاجمالي مضافا اليه كمية صافي الاستيراد هي أقل من نقطة التوازن هذه ، فإن الطلب التجميعي في هذه الحالة يزيد عن العرض التجميعي وان قطاع رجال الاعمال يكتشفون ان قيمة المخزون من السلع والخدمات النهائية لديهم تكون بدون توقع مسبق منخفضة ، وذلك لان الطلب الاجمالي للسلع والخدمات تتعدى قيمة إنتاجهم مما يدفعهم إلى زيادة الإنتاج. ومن جهة أخرى فاذا كان مستوى الناتج القومي الاجمالي مضافا اليه قيمة صافي الاستيراد تقع على اليمين من المستوى الذي يتساوي فيه قيمة الطلب التجميعي مع العرض التجميعي ، فينجم عن ذلك تجميع لمخزون غير متوقع كنتيجة لان مبيعات السلع والخدمات تقل عن ما انتج من سلع وخدمات وهذا ما يدفع رجال الاعمال إلى التقليل من الإنتاج .

وخلاصة الامر ان رجال الاعمال لا يتحملون العبء المالي الناجم عن تكدس السلع والخدمات لديهم إلى مالا نهاية ، كما انهم لا يتحملون كذلك الاستمرار في سحب المخزون من السلع والخدمات لفترة طويلة ، كما أشرنا سابقا ، لان ذلك يتسبب عنه استنزاف ذلك المخزون حسب مايوضحه الشكل (120) والجدول (22) .

ان التصرف الذي يتخذه رجال الاعمال تجاه الفائض أو العجز في المخزون للسلع والخدمات يلعب الدور الفعال في عملية اعادة التوازن للاقتصاد الذي يتحدد على أساسه المستوى والتغيرات في مستويات الاستخدام ، والإنتاج والاسعار، واسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات. <u>إن عملية عودة الاقتصاد إلى حالة الاستقرار هو ما نسميه "بمستوى التوازن" لهذه المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي</u>. ويمكن توضيح ماسبق ذكره بالشكل (120) والجدول (22) كما يلي :-

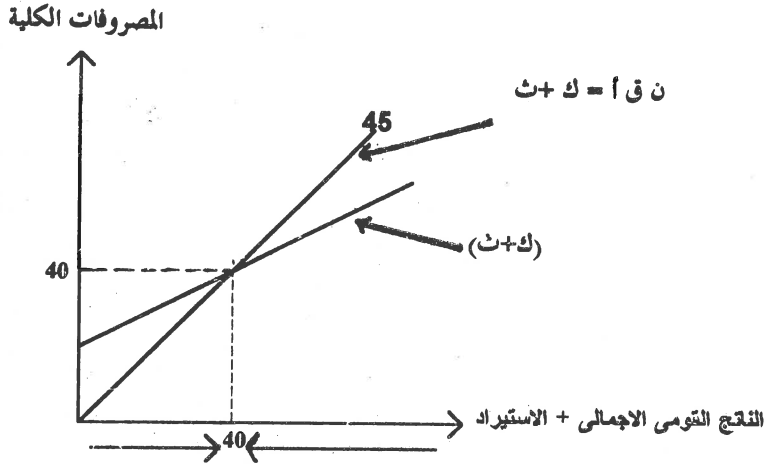

الشكل (120)

إن العمودين (1) و(2) من الجدول التالي يوضحان مايسمى بجدول المصروفات أو بالطلب التجميعي مع ثبات مستوى الاسعار . أما الاعمدة الأخرى بالجدول فهي تشرح عملية الوصول إلى نقطة التوازن ومن الشكل (120) والجدول (22) يتضح بأن أي مستوى إنتاج أقل من (40) بليون وليكن (35) بليون تكون عنده المصروفات الكلية تساوي (36) بليون حسب ماهو موضح بالعمود(2) من الجدول ، أي أن المصروفات تزيد بمقدار (بليون واحد) عن الإنتاج. وهكذا فالمصروفات أكبر

الجدول (22)

تحديد الإنتاج التوازني

الإنتاج (بلايين) (1)	المصروفات الكلية (ك+ث) (بلايين) (2)	وضع المصروفات والإنتاج (3)	المخزون (4)	إستجابة المنتجون (5)
25	28	المصروفات > الإنتاج	ينخفض	ينتجون أكثر
30	32	" > "	"	" "
35	36	" > "	"	" "
40	40	المصروفات = الإنتاج	ثابت	لايغيرون الإنتاج
45	44	الإنتاج > المصروفات	يرتفع	ينتجون أقل
50	48	الإنتاج > المصروفات	يرتفع	ينتجون أقل
55	52	الإنتاج > المصروفات	يرتفع	ينتجون أقل

من الناتج كما هو موضح في العمود (3) فينتج عن ذلك انخفاض في المخزون السلعي حسب مايوضحه العمود (4) . وهذا الوضع يعتبر مؤشرا للمنتجين لرفع إنتاجهم حسب ماهو موضح بالعمود (5) حتى يصلون إلى مستوى الإنتاج التوازني ومقداره (40) بليون .

وبالعكس فإذا كان الانتاج يزيد عن (40) بليون وليكن (45) بليون مثلا ، فاننا نلاحظ من خلال تتبعنا للعمود (2) من الجدول فان المصروفات الكلية ستكون في هذه الحالة تساوي (44) بليون ، وعليه فان ماقيمته (بليونا) من الناتج القومي الإجمالي سوف لن يباع . وهذا بالطبع سيزيد من مخزون السلع لدى المنتجين ، الأمر الذي يعتبر مؤشرا كافيا لهم لخفض الإنتاج والرجوع بذلك إلى الحجم الأمثل من الإنتاج وهو الإنتاج التوازني الذي تكون عنده المصروفات تساوي الإنتاج وعندها يكون المخزون ثابت والإنتاج الكلي يساوي (40) .

وباختصار ، وكما سبق ذكره عند دراستنا لنموذج التدفق الدائري ، فإن التوازن الاقتصادي يمكن الوصول إليه فقط حينما تكون المصروفات الكلية (ك + ث) تساوي الناتج القومي الإجمالي (ن ق أ) . وان هذا التوازن أي (ن ق أ = ك + ث) موضح بالشكل (120) والجدول (22) حينما يكون الناتج القومي الإجمالي مقداره (40) بليون من الوحدات النقدية .

وكخطوة متقدمة لدراسة مستوى التوازن في سوق السلع والخدمات ، يمكن القول بأن ذلك يمكن تحقيقه عند نقطة تساوي الاستثمار التجميعي مع الادخار التجميعي .

إن حالة التوازن للاقتصاد في سوق السلع والخدمات ، حسب ما أوضحه الشكل الخاص بالتدفق الدائري رقم (110) والشكل العلوي رقم (120) يشترط إلى تحقيقه أيضا أن يكون : -

مجموع الاستثمار + صافي الايرادات = مجموع الادخار + صافي الصادرات .

وهذا الشرط هو ما يعبر عنه بتساوي الادخار التجميعي مع الاستثمار التجميعي .

أي أ (S) = ث (I)

وهذا معناه أنه عند نقطة توازن السلع والخدمات في السوق ، يتوجب وجود سعر فائدة معين وليكن (س ف $_1$) يقابله مستوى من الناتج القومي الإجمالي يجعل حجم الاستثمار يساوي حجم الادخار . وان سعر الفائدة هذا يحدد بدوره حجم الاستثمار . فالأمر يتطلب إيجاد مستوى الدخل الذي يعطي نفس القدر من الادخار . وإذا ما افترضنا بأن ذلك الدخل هو (د $_1$) ، فبالامكان توضيح هذه العلاقة حسب الشكل (121) ، فالنقطة (أ) على ذلك المنحنى التي تربط ما بين (س ف $_1$) والدخل (د $_1$)،تعتبر تلك النقطة التي يتحقق عندها شرط تساوي الادخار (أ) مع الاستثمار (ث) .

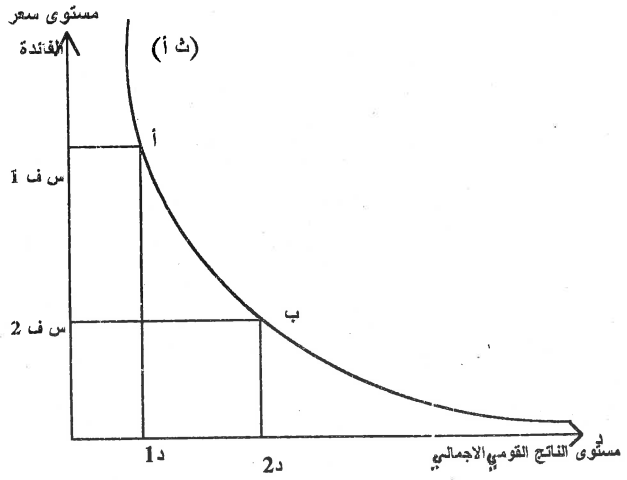

الشكل (121)

توازن سوق السلع والخدمات

ومن الممكن أن نجد العديد من مثل هذه النقاط على نفس المنحنى المذكور . فإذا تم الاختيار على سعر فائدة أقل من سابقه وليكن (س ف $_2$) ، فهذا ينجم عنه الحصول على حجم أكبر من الاستثمارات ، ولن يتحقق شرط تساوي الاستثمار مع الادخار في هذه الحالة ، إلا اذا زاد حجم الادخار ، ولن نصل لذلك إلا عند مستوى أعلى من الناتج القومي الإجمالي . فالدخل التوازني المطلوب إذاً هو (د $_2$) بالشكل (121) . وعليه فقد تحصلنا على نقطة أخرى (ب) التي تحقق شرط تساوي الاستثمار مع الادخار . ويمكننا بنفس الطريقة إيجاد عدة نقاط أخرى . وبتوصيل هذه النقاط جميعها يمكننا اشتقاق ما يسمى بمنحنى (ث أ) أو (I S) وهذا المنحنى يمثل مجموعة من جميع التوليفات لسعر الفائدة والدخل الذي ترضي جميعها شرطي تساوي الادخار مع الاستثمار بالاقتصاد المعني . أي إن جميع النقاط على المنحنى الموضح أعلاه تمثل نقاط توازن في سوق السلع والخدمات .

ولكي نفهم كيف تحصل حالة عدم التوازن وكيف يجابه الاقتصاد مثل هذه الاوضاع لابد لنا ان ندخل في تحليلاتنا سوقي النقود والائتمان. ان هاتين السوقين تقفان بين العارضين والطالبين في سوق السلع والخدمات. بمعنى أن الطالبين للسلع والخدمات لابد ان يمتلكوا النقود قبل ان يكون طلبهم طلبا فعالا. ومن هنا فإن دور سوقي النقود والائتمان هو عرض النقود وتوجيهها إلى ايدي الطالبين.

النقـــود :

في المجتمعات البدائية التى تتسم بأن اعضاء العائلة فيها ينتجون لأنفسهم كل ما يحتاجونه من سلع وخدمات ، فإن عمليات الشراء من خارج الوحدة العائلية تعتبر نادرة وغير دائمة الحدوث ، واذا حدثت فانها تنحصر في استبدال سلعة بسلعة وهذا ما يطلق عليه "بالمقايضة". وتعتبر المقايضة هذه من الامور الشاقة لأنها تتطلب وجود مشتري يحاول ايجاد بائع يود بيع السلع المطلوبة ، واضافة إلى هذا كله فإنه يلزم على البائع ان يصل إلى درجة الوفاق مع المشتري على ما يخص شروط هذا التبادل .

إن هذه الصفقات قد تكون محتملة اذا كانت نادرة ومنفردة ومتباعدة ، ولكن مع مرور الزمن تصبح غير عملية كلما زاد حجم الإنتاج وعدد الصفقات في السوق من السلع والخدمات .

وبتقدم المجتمعات اقتصاديا وباستخدام عوامل الإنتاج فإن الاستخدام الامثل يتطلب ظهور التخصص في الإنتاج. وعلى هذا فزيادة التخصص في الإنتاج معناه اختفاء الاكتفاء الذاتي للوحدة المنتجة . ومن المعروف ان المقايضة والتخصص شيئان متناقضان. فالتخصص يتطلب ان الدخل المكتسب من الجهد المبذول في الإنتاج لابد ان يأخذ شكل أي شيء عام ومقبول من الجميع كوسيط للتبادل. وهذا الشيء لابد ان يمكن استعماله لشراء السلع والخدمات التي يتطلع إلى اقتنائها صاحب ذلك الدخل. ان اي وسيط عام للتبادل من هذا النوع عادة مايطلق عليه "نقود" وبالطبع فإن

استعمال هذا الوسيط يساعد ويسهل عمليات التخصص في الإنتاج. ومن هنا فإنه يمكن تعريف النقود بأنها "أي شيء يستعمل ويقبل من الجميع كوسيط للتبادل".

فالنقود اذا هي العملة الورقية والمعدنية التي في حوزة الشخص. و تعتبر نقودا لأن الشخص يستطيع صرفها حينما يود ذلك. ولهذا فإن حساب التوفير لا يعتبر نقودا لان الاشخاص لايستطيعون التصرف فيه في الحال لشراء السلع والخدمات، أي إن حساب التوفير لا يعتبر في حوزة الشخص ولايستطيع التصرف فيه وتحويله إلى نقود تحت تصرفه في الحال أو حينما يشاء .

وهذا بخلاف الارصدة الموجودة في الحسابات الجارية للاشخاص ، فانها تعتبر نقودا لان الاشخاص يستطيعون الوصول اليها والتصرف فيها لشراء السلع والخدمات كلما أرادوا ذلك. وعلى هذا فإن العملة المعدنية والعملة الورقية والارصدة الموجودة في الحسابات الجارية تعتبر نقودا. ولا يعتبر سوى ذلك نقودا حسب ما هو متعارف عليه في الوقت الحاضر على الأقل .

ومن هنا يعرف عرض النقود بأنه "مجموع العملة المعدنية والعملة الورقية ومجموع الارصدة الموجودة في الحسابات الجارية بالمصارف".(1)

عـــرض النقـود :

هناك علاقة طردية بين عرض النقود ومستوى سعر الفائدة ، ويمكن توضيح هذه العلاقة خطيا حسب الشكل (122 – أ) . فالمحور الأفقي يمثل كمية النقود المعروضة والمستوى الرأسي يمثل سعر الفائدة .

فمنحنى عرض النقود (ع ن) يتجه من اسفل اليسار إلى أعلى اليمين موضحا

---

(1)هذا لايعتبر التعريف الوحيد لعرض النقود ، فالاقتصاديون يعرفون عرض النقود بصورة اوسع ليشمل اضافة لما سبق بعض انواع ارصدة حسابات الادخار .

ان عرض النقود يزداد كلما ارتفع سعر الفائدة.وهذا يعني ان المصارف التجارية تقوم بعرض كميات اكبر من النقود كلما ارتفع سعر الفائدة .

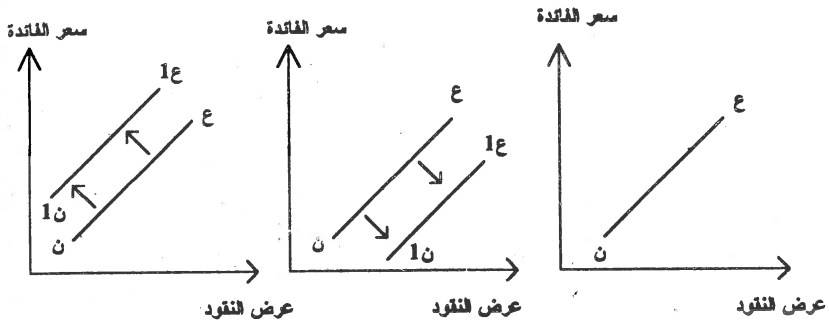

الشكل (122)

أما الشكل (122 – ب) فهو يوضح تأثير التغير في السياسة النقدية التوسعية على عرض النقود ، فباتباع سياسة السوق المفتوح بشراء اوراق مالية ، أو بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو بخفض سعر الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة من قبل المصرف المركزي ، تؤدي جميع هذه السياسات إلى تحريك منحنى عرض النقود من (ع ن) إلى (ع1ن1) كما في الشكل. وهذا معناه أن هناك نقود كثيرة في السوق عند اي مستوى من مستويات أسعار الفائدة .(1)

أما الشكل (122–ج) فهو يمثل نفس السياسة السابقة في الاتجاه المعاكس ، وهي السياسة النقدية الانكماشية ، حيث يقوم المصرف المركزي عن طريق ما يعرف

---

(1) السياسات النقدية سيأتي شرحها حين دراسة السياسات المتبعة لعلاج التضخم والكساد الاقتصادي بالباب العاشر .

بسياسة السوق المفتوح ببيع اوراق مالية ، أو بزيادة الاحتياطي القانوني أو الزيادة في نسبة سعر الفائدة لاجل الاقراض من المصرف المركزي . كل هذه الاجراءات تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود بكامله إلى الداخل ، أى إنتقال منحنى العرض من (ع ن)

إلى (ع1ن1) كما هو موضح بالشكل السابق ، وهذا معناه ان كميات النقود المعروضة في السوق أقل عند كل مستوى من مستويات أسعار الفائدة .

وفيما يلي نتكلم على كل من السياسات المتبعة للتحكم في عرض النقود والجهات المسئولة عن تنفيذ تلك السياسات .

التحكم في عرض النقود:

من المعروف ان الجهات المسئولة عن عرض النقود اساسا هي:–

(1) المصرف المركزي

(2) الخزانة العامة (الدولة)

(3) المصارف التجارية

فالنقود اذاً وسيط للتبادل وتستعمل في عمليات الشراء بناء على الرغبة المطلقة لمالكها في أي وقت يشاء للحصول على السلع والخدمات ، وهكذا فالعملة الورقية والعملة المعدنية التي هي في حيازة المصارف التجارية أو المصرف المركزي لاتعتبر نقودا لأنه ليس في الامكان ، في هذه الحالة ، استعمالها في شراء السلع والخدمات. وحالما تخرج هذه العملات من خزائن المصارف تأخذ صبغة مايعرف بالنقود. وهذا بالضبط مايعنيه الاقتصاديون من أن المصارف التجارية تخلق وتعدم النقـــود .

(1) المصرف المركزي: يعرف هذا المصرف بأنه:–

(أ) مصرف الدولة : حيث تضع فيه الدولة أرصدتها ويعتبر مصدرإقراض للدولة

(ب) مصرف المصارف: كما ان المصارف التجارية تعتبر مصارف الافراد من حيث امكانية فتح حساباتهم فيه والاقتراض منه ، تقوم المصارف التجارية بفتح حسابات لها في المصرف المركزي والاقتراض منه عند الضرورة.

(ج) مصرف اصدار : حيث إن المصرف المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة قانونا لاصدار العملة في البلد المعني .

ومن أهم مهام المصرف المركزي هي التحكم في عرض النقود باتباع احد الاجراءات التالية :-

(أ) التحكم في الاحتياطي القانوني:

الاحتياطي القانوني ينص عليه بقانون ويلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة مئوية من ايداعات زبائنهم . فرفع نسبة الاحتياطي القانوني معناه ان المصارف التجارية ملزمة قانونا بالاحتفاظ بهذا الاحتياطي المطلوب اما نقدا لديهم أو بايداع هذا المبلغ في حسابها بالمصرف المركزي . وهذا الاجراء معناه ان المصارف التجارية في هذه الحالة يقل عندها ما يسمى "بالاحتياطى الزائد" اي ذلك الفائض من الاموال عما هو مطلوب الاحتفاظ به قانونا. وبذلك فإن قدرة المصارف التجارية لاعطاء قروض تقل في هذه الحالة. وهذا بالتالي يؤدي إلى التأثير في عرض النقود بالسالب .

وبالعكس فاذا قام المصرف المركزي بخفض نسبة الاحتياطى القانوني لدى المصارف التجارية فهذا معناه زيادة مايسمى"بالاحتياطي الزائد" لديها وبالتالي تزداد قدرة هذه المصارف على اعطاء القروض وهذا معناه زيادة عرض النقود .

(ب) التحكم في سعر الخصم (سعر الفائدة) :-

يمكن للمصرف المركزي ان يرفع أو يخفض من سعر الفائدة اما عمليا عن طريق رفع أو خفض سعر الخصم ، أو عن طريق اصدار تعليماته إلى المصارف

التجارية بذلك ، أو باستعماله ما يسمى بالتأثير الادبي عن طريق اقناع المصارف التجارية باتباع السياسة التي يراها المصرف المركزي مطلوبة التنفيذ.

فاذا اتبعت سياسة رفع اسعار الفائدة ، فإن لذلك الاثر المباشر على التقليل من عرض النقود ، وذلك لعدم اقبال رجال الاعمال وغيرهم من المقترضين على أخذ القروض لارتفاع سعرها. وبالعكس فاذا رأى المصرف المركزي من الضروري تخفيض سعر الفائدة ، فإن ذلك يعمل على تشجيع زيادة حجم الاستثمارات وبالتالي اقبال رجال الاعمال وغيرهم على الاقتراض من المصارف الامر الذي يتسبب في زيادة عرض النقود .

(ج) سياسة السوق المفتوح :-

فحينما يبيع المصرف المركزي اوراقا مالية إلى الجمهور فإنه حينئذ يقلل من عرض النقود. حيث إنه بذلك تتم مبادلة النقود المتوفرة لدى الافراد بتلك الاوراق المباعة. والعكس صحيح فعند شراء المصرف المركزي لمثل هذه الاوراق ثانية من الافراد فإنه في هذه الحالة يضخ كمية من النقود في السوق ليتحصل على تلك الاوراق وهذه العملية تسبب زيادة عرض النقود .

هذه السياسات التي يتبعها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود يطلق عليها جميعا ما يسمى "بالسياسة النقدية".

(2) الدولة :-

إن موارد الدولة تنحصر في جباية الضرائب والرسوم ، وقد تعمل على زيادة مواردها أحيانا عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو عن طريق بيع اوراق مالية للجمهور وهذا ما يسبب بما يعرف (بالدين العام).

إن ما يتجمع للدولة من موارد مالية تسدد به مصاريفها ، فاذا زادت هذه المصاريف عن مواردها اعتبرت ميزانية الدولة في حالة عجز. اما إذا كانت الموارد المالية للدولة تزيد على مصروفاتها اصبح للدولة فائض في ميزانيتها.

وعلى هذا فإنه بالامكان القول إن مصروفات الدولة الممولة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية مثلا ينجم عنه زيادة في عرض النقود ، ولكن مصروفات الدولة الممولة عن طريق الاقتراض من الجمهور لن ينجم عنه تغير في عرض النقود . وفي حالة حصول الدولة على ايرادات مصدرها زيادة في الضرائب من مواطنيها يكون أثر ذلك التقليل من عرض النقود ، وبقيام الخزانة بصرف هذه الاموال المتحصل عليها من الضرائب فإن عرضها يزيد بنفس القدر تبعا لذلك .

وخلاصة الامر أن الدولة تستطيع ان تزيد من عرض النقود بزيادة مصروفاتها أو بتقليل الضرائب أو باتباع السياستين معا. وكذلك تستطيع الاقلال من عرض النقود عن طريق التقليل من مصروفاتها وزيادة الضرائب أو اتباع هاتين السياستين معا.

(3) المصارف التجارية :

حينما يقوم المصرف التجاري باعطاء قرض فإنه بهذا يعمل على خلق نقود جديدة . وهذه الزيادة في عرض النقود ناجمة من حقيقة انه عندما يعطي المصرف قرضا ، فإن رصيد الحساب الجاري للزبون يزيد ، وفي نفس الوقت لن يكون له أي أثر على مافى حوزة اي شخص آخر من نقود ورقية أو معدنية أو ماليه من رصيد في حساب جار. وبمعنى آخر فالمصرف لا يستطيع ان يقلل من رصيد حساب جار لزبون من أجل ان يقرض زبون آخر . فقدرة المصرف على اعطاء قرض جديد وزيادة عرض النقود أو خلق نقود جديدة تتوقف على ماليه من "احتياطى زائد" (Excess Reserves) مع وجود 100٪ ايداع بالنسبة للحسابات الجارية ، وعليه فإن النظام المصرفي لايستطيع التوسع في عرض النقود بأكثر من:

$$\frac{1}{\text{الاحتياطي المطلوب}} \times \text{الاحتياطي الزائد الاجمالي}$$

فاذا كان الاحتياطي الزائد الاصلي = 1000 والاحتياطي المطلوب هو 20٪ فإن مقدار التوسع في عرض النقود في هذه الحالة يكون :-

$$5000 = \frac{1}{,2} \times 1000$$

وان مقدار العجز في عرض النقود عن القيمة السابقة متوقف على :

(أ) مدى رغبة المصارف في الاحتفاظ بالاحتياطي الزائد .

(ب) المبلغ الذي يقل به اعادة الايداع عن 100٪ .

وهكذا فالنظام المصرفي يستطيع الزيادة في عرض النقود كلما كان لديه احتياطى زائد. واذا كان لدى النظام المصرفي احتياطي زائد بالسالب، بمعنى ان موجودات الاحتياطي للمصارف أقل من الحد الادنى المطلوب . ففي هذه الحالة ولانهاء حالة العجز في الاحتياطي هذه ، فالمصارف تستطيع القيام بذلك عن طريق بيع اوراق مالية من الاحتياطي الثاني إلى الجمهور وكذلك التوقف عن اعطاء القروض .

وخلاصة الامر ان عرض النقود الحالي في النظام الاقتصادي هو حصيلة كل عمليات خلق النقود واعداماتها السابقة من قبل الجهات المسئولة عن ذلك مثل الخزانة بالدولة المعنية ، والمصرف المركزي والمصارف التجارية.

الطلب على النقود :-

يعزو الاقتصادي "كينز"[1] الرغبة لدى الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالنقود لديهم بدلا من توظيفها للحصول على سعر فائدة عليها ، إلى الطلب على الاستعمالات الثلاث التالية على النقود وهي :-

(1) الطلب على النقود بسبب استعمالها للمبادلات Transaction uses

---

(1) انظر

J.M. Keyenes, The General Theory of Employment, Interest and Money (Harcourt, Brace, 1936), pp 194-209.

(2) الطلب على النقود بسبب استعمالها للحيطة والاحتراس Precaution uses

(3) الطلب على النقود بسبب استعمالها للمضاربة Speculation uses

(أ) الطلب على النقود كدافع "للمبادلات":-

وهذا يعني تلك النقود التي يحتفظ بها الأشخاص والمؤسسات في صورة نقود سائلة أو في أرصدة الحسابات الجارية وذلك لأجل الصرف منها على السلع والخدمات المرتقب شراؤها مستقبلا.

ان حجم المبالغ المالية التي يحتفظ بها بدافع المبادلات تزداد كلما كانت الفترات الزمنية الفاصلة بين دخول الافراد وكذلك دخول المؤسسات طويلة أو غير منتظمة . واضافة إلى ذلك فإن حجم المبالغ المطلوبة كدافع للمبادلات تزيد في مقدارها كلما زادت الدخول أو ارتفعت اسعار السلع أو انخفضت اسعار الفائدة.

وعلى هذا فكلما زاد الناتج القومي الاجمالي ، ادى ذلك إلى زيادة الدخول التي تؤدى إلى زيادة الاقبال على السلع والخدمات مما يضطر الافراد والمنشآت على الاحتفاظ بمبالغ مالية أكبر لمجابهة حاجاتهم المستقبلية من السلع والخدمات في مثل أوقات الرواج الاقتصادي هذه . ومن هنا فإن فترات التضخم تدفع الافراد والمنشآت على الاحتفاظ بمقادير أكبر من النقود لمجابهة هذا الارتفاع في الاسعار وزيادة المبادلات للسلع والخدمات خلال مثل هذه الفترات.أما من حيث إنخفاض سعر الفائدة،فإن الافراد والمنشآت،تحت مثل هذه الظروف يفضلون الاحتفاظ بالنقود لغرض المبادلات بدلا من التضحية بها من أجل الحصول على مردود مستقبلي غير مجزي .

(ب) الطلب على النقود بسبب استعمالها للحيطة والاحتراس:-

في هذه الحالة تطلب النقود لمجابهة ظروف غير متوقعة من قبل الافراد والمنشآت ، فهناك خطر انقطاع الدخل بسبب التوقف عن العمل في حالات المرض أو البطالة أو الافلاس غير المتوقع .كذلك يدخل ضمن هذا الجزء من الاستعمالات

للنقود، عدم الثقة في الاقتصاد والنظرة التشاؤمية لترقب حدوث وفاة أو نكبات اخرى تزيد من الحاجة إلى المصروفات . ومن الطبيعي أنه كلما كانت الدخول وأسعار الفائدة مرتفعة أدى ذلك لعدم الاقبال على الاحتفاظ بالنقود تحت هذا البند. فكلما كانت الدخول مرتفعة كانت هناك ثقة عالية لدى الافراد لمجابهة المصروفات غير المتوقعة مستقبلا ، زيادة على ذلك فإن الحصول على دخول عالية تفتح المجال أمام فرص الحصول على قروض تلبي حاجة طالبيها عند الضرورة .

(ج) الطلب على النقود بسبب استعمالها لأجل المضاربة:-

يعتبر أي مالك لثروة مضاربا ، اذا قام عن طيب خاطر بالتضحية بنسبة مردود معين من الدخل وفضل الاحتفاظ بجزء من ثروته لأغراض أخرى خارجة عن غرضي المبادلة أو الاحتراس .

فمالك الثروة يفضل الاحتفاظ بثروته في صورة نقدية اذا كانت اسعار السندات ، مثلا ، عالية ولايقبل على شراء تلك السندات الا اذا كانت اسعارها منخفضة ، على أمل أن يقوم ببيعها مستقبلا مما يحقق له زيادة كبيرة في ثروته. هذا التصرف ينطبق على باقي الاصول بالنسبة للمضارب ، فإنه يود الاحتفاظ بجزء من ثروته في صورة نقود حينما تكون أسعار تلك الأصول الأخرى عالية ولا يقبل على اقتنائها الا اذا انخفضت أسعارها حتى يحقق لنفسه كسبا ببيعها عند ارتفاع سعرها من جديد.

ومن جهة أخرى فإن الكمية المطلوبة من النقود من أجل المضاربة يزداد كلما انخفض سعر الفائدة والعكس بالعكس.

الطلب الكلي على النقود :-

من دراستنا السابقة للادوات التحليلية ، تطرقنا إلى أداتي الطلب والعرض واتضح لنا حينذاك انه اذا ما أردنا أن نعرف حجم الإنتاج من سلعة في السوق وسعر تلك السلعة ، لابد لنا ان نعرف حجمي الطلب والعرض على تلك السلعة. فبالتقاء

الطلب والعرض في السوق على تلك السلعة يتحدد لنا الكمية المطلوبة من تلك السلعة وبالسعر المحدد حسب قوى العرض والطلب .

وهكذا بالنسبة للنقود، اذا علمنا مقدار الطلب على والعرض للنقود بالاقتصاد، أمكننا تحديد سعرها (سعر الفائدة) وكذلك حجم الكمية المطلوبة المقابلة لذلك السعر .

أما بالنسبة للعرض فإنه قد سبق لنا أن حددناه على أنه منحنى يتجه من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين ويتناسب بذلك عرض النقود تناسبا طرديا مع سعر الفائدة ، انظر الشكل (122) .

أما الآن فإننا سنحدد الطلب الكلي على النقود ، وقد لاحظنا من دراستنا لدوافع الطلب على النقود الثلاث وهي : دافع المبادلات ، ودافع الاحتياط ، ودافع المضاربة أن حجم النقود المطلوبة بسبب المبادلات مثلا يزداد بازدياد الناتج القومي الاجمالي وبارتفاع مستوى الاسعار العام. وقد وجدنا أيضا بصفة عامة أن سعر الفائدة له التأثير المباشر على مدى الاحتفاظ بالنقود . فقد اتضح أن هناك علاقة عكسية بين حجم النقود المطلوبة ومستوى سعر الفائدة . فاذا اعتبرنا أن الناتج القومي الاجمالي ومستوى الاسعار العام يبقيان على حالهما ، فإنه بالامكان تمثيل العلاقة بين كمية النقود المطلوبة وسعر الفائدة بمنحنى طلب ينحدر من أعلى الشمال إلى أسفل اليمين كما هو موضح بالشكل (123/ أ) .

واذا ما تغير الإنتاج القومي الاجمالي أو مستوى الاسعار فإن ذلك يعمل على تحرك منحنى الطلب على النقود بكليته . فاذا مازاد الناتج القومي الاجمالي مثلا ، فإن هذا يعمل على انتقال منحنى الطلب على النقود (ط ن) إلى (ط1 ن1) والعكس صحيح . حسب الشكل (123 – ب) . وكذلك اذا مارتفع مستوى الاسعار فإن منحنى الطلب ينتقل بكليته ايضا من (ط ن) إلى (ط1ن1) والعكس صحيح . انظر الشكل (123 – ج) .

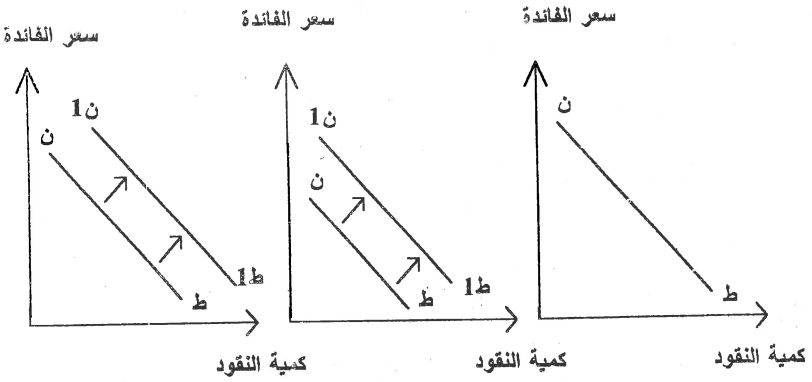

الشكل (123)

واذا وضعنا منحنى الطلب على النقود ومنحنى عرضها في رسم واحد كما هو بالشكل (124) ، نرى أنه عند نقطة التقائهما يتحدد سعر الفائدة التوازني بالاقتصاد والكمية المطلوبة من النقود بناء على ذلك السعر .

وحسب الشكل التالي ، لنفرض أنه عند التقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود ، فإن سعر الفائدة يكون 10٪ وان كمية النقود المقابلة لهذا السعر هي (600) بليون . وبما ان كمية عرض النقود يتحكم فيها بالدرجة الاولى المصرف المركزي ، فبامكانه اذا زيادة أو خفض حجم النقود المتداولة في السوق وبالتالي التأثير على ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة .

ولتوضيح ذلك ، ننظر إلى الشكل التالي حيث إن (ع ن) يمثل عرض النقود وإن (ط ن) تمثل الطلب عليها، وعند نقطة تقاطع هاتين المنحنيين عند النقطة (أ) يتحدد سعر الفائدة ، أي ثمن النقود وهو (10٪) والكمية المطلوبة من النقود عند هذا السعر هي (600) بليون .

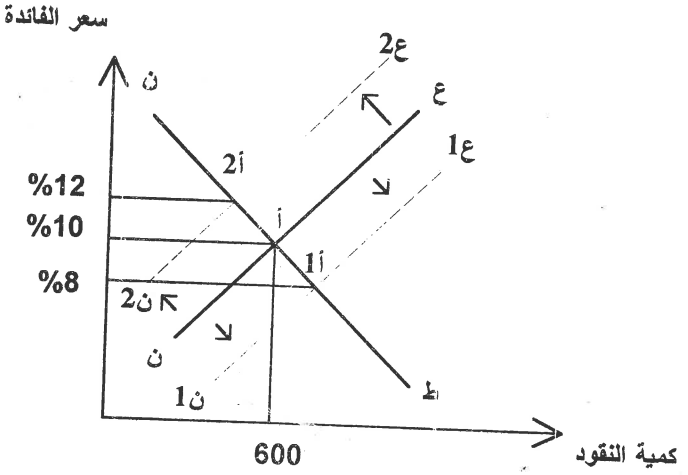

الشكل (124)

واذا تبنى المصرف المركزي السياسة النقدية التوسعية بقيامه بشراء اوراق مالية من السوق ، أو بخفض نسبة الاحتياطي القانوني أو بتقديم تسهيلات للمصارف للاقتراض منه ، فإن هذه السياسات تعمل على زيادة عرض النقود ، كما سبق ان ذكرنا ، وهذا يمكن تمثيله في الشكل (124) بانتقال منحنى عرض النقود من (ع ن) إلى (ع1ن1) وينخفض على اساس ذلك سعر الفائدة من (10٪) إلى (8٪) والمقابل لالتقاء منحنى الطلب على النقود وعرضها عند النقطة (أ1) .

وبالعكس اذا تبنى المصرف المركزى سياسة نقدية تقشفية لتقليل عرض النقود وذلك عن طريق التوقف في اعطاء التسهيلات اللازمة لمنح القروض ، فإن كل هذه الاجراءات تعمل على انتقال منحنى عرض النقود من (ع ن) إلى (ع2ن2) وهذا معناه التقاء منحنى الطلب على النقود (ط ن) مع منحنى العرض على النقود عند النقطة (أ2) حيث يتحدد مستوى أعلى لسعر الفائدة وهو (12٪) في هذه الحالة .

الاكتنـــاز :-

هو النقود التي في حوزة فرد أو مؤسسة ولكن لا يخطط صاحبها لصرفها على السلع والخدمات المنتجة حاليا خلال السنة .

وبما أن جزءا من عرض النقود يدخل ضمن مايسمى بالاكتناز فإن مقدار النقود المقاسة ضمن عرض النقود هي تلك النقود الدائرة بين صارفيها لتمويل معاملاتهم فقط . وعلى هذا فمقياس عرض النقود الفعالة في أي اقتصاد يساوي :-

مقدار النقود الورقية والمعدنية المتداولة وارصدة الحسابات الجارية بالمصارف مطروحا من ذلك كله مقدار النقود المكتنزة.

فاذا أشرنا لعرض النقود بالرمز (ع ن)

واشرنا للنقود المكتنزة بالرمز (ن م)

اذا فعرض النقود الدائرة في الاقتصاد = (ع ن – ن م)

واذا قسمنا كمية عرض النقود هذه بالرقم القياسي للاسعار نصل إلى مايسمى "عرض القوة الشرائية" أو العرض الحقيقي للنقود وفي هذه الحالة تساوي :

$$\frac{\text{(ع ن – ن م)}}{\text{الرقم القياسي لمستوى الاسعار}}$$

وهكذا فحالة توازن الاقتصاد تقتضي أن يكون :

$$\text{الطلب الاجمالي على السلع والخدمات} = \text{العرض الاجمالي لها} = \frac{\text{عرض النقود الدائرة}}{\text{الرقم القياسي لمستوى الاسعار العام}}$$

وان نقطة التساوي هذه تتماثل مع قيمة الناتج القومي الاجمالي + قيمة صافي الاستيراد للسلع والخدمات التي يتسنى عندها استخدام جميع عوامل الإنتاج. وباستمرار يكون هناك ضغط تلقائي داخل الاقتصاد لتحقيق مستوى الاستخدام والإنتاج ومستوى الاسعار واسعار الفائدة لمستويات تتناسب مع ما جاء في العلاقة التوازنية المذكورة اعلاه .

وكملاحظة أخيرة في هذا المجال فإن وجود مؤسسات في سوق الاقراض تعمل على جعل عرض القوة الشرائية اكبر مما لو لم تكن تلك المؤسسات موجودة ، سببه ان النقود المكتنزة أقل في حالة توفر المؤسسات اللازمة في سوقي النقد والائتمان .

كذلك فإن سوق الاقراض تقوم ايضا بالمساهمة في زيادة عرض القوة الشرائية ، وذلك عن طريق مساهمته في زيادة عرض النقود. وقد سبق ان ذكرنا كيف يمكن للمصارف التجارية خلق النقود كلما قامت بتقديم القروض ، وهذا بالطبع يتوقف بالدرجة الاولى على مدى توفر "الاحتياطي الاضافي" لديها ، وعلى مدى وجود اقبال من طرف المقترضين على المصارف التجارية الحصول على قوة شرائية جديدة.

التوازن في السوق النقدي :-

إن التقاء منحنى العرض للنقود مع الطلب عليها حسب الشكل (124) يمثل تبسيطاً لتوازن السوق النقدي ، فإذا أعطينا الطلب على النقود الرمز (ط ن) أي (L) ورمزنا إلى عرض النقود بالرمز (ع ن) أي (M) فإن شرط التوازن يتطلب أن يكون :-

عرض النقود (ع ن) وهي (M) = (ط ن) وهي (L) الطلب على النقود .

وإذا تقدمنا خطوة إلى الأمام لاستكمال نموذج التوازن في السوق النقدي وعلى افتراض معرفتنا لكمية النقود المتوفرة بالاقتصاد، فإن المشكلة تبقى في معرفة مستوى الناتج القومي الإجمالي ومستوى سعر الفائدة اللذان يحققان شرط التوازن هذا .

فإذا اخترنا أية مستوى لسعر الفائدة وليكن (س ف1) فإن كمية النقود الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها تتوقف فقط على مستوى الناتج القومي الإجمالي ، وبما أن عرض النقود ثابت ، لذلك يمكننا إيجاد مستوى الناتج القومي الاجمالي الذي على أساسه يتمكن مجموع القطاع العائلي وقطاع الانتاج الاحتفاظ عنده بهذا المقدار من النقود . ولنفرض أن المستوى المطلوب من الناتج القومي الاجمالي هو (د1) فإن النقطة

(ي) بالشكل (125) تعطينا توليفة واحدة من سعرالفائدة (س ف1) والناتج القومي اللذان يحققان شرط التساوي للطلب على النقود وعرضها.

وإذا اخترنا سعر فائدة آخر وليكن (س ف2) ، فإن ذلك يتطلب مستوى دخل آخر وليكن (د2) يتساوى عنده الطلب على النقود وعرضها . وهذا التوازن الجديد سيعطينا نقطة ثانية وهي (س ف 2).وباكتشاف نقاط أخرى وإيصال بعضها ببعض، نحصل على ما يسمى بمنحنى (طع) (LM) حسب الشكل (125) الآتي :-

<u>والمنحنى (LM) أو (طع) يعكس مجموعة من كل التوليفات الخاصة بسعر الفائدة (س ف) والناتج القومي الاجمالي (د) التي تحقق شرط التوازن في السوق النقدي .</u>

إن منحنى (طع) يتجه من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين كما في الشكل وذلك

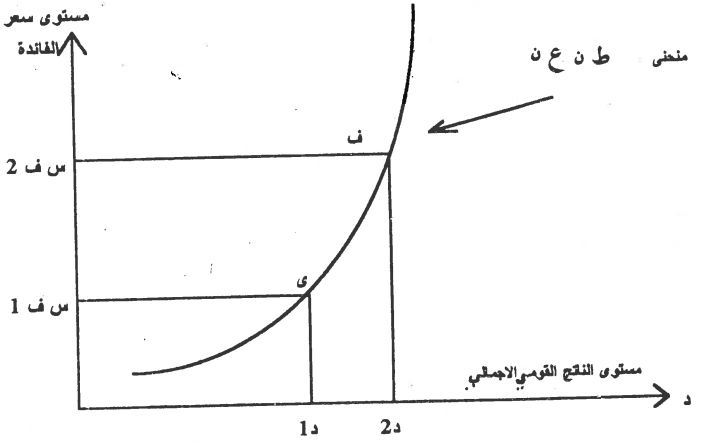

الشكل (125)

التوازن في سوق النقد

لأننا كلما تحركنا إلى اليمين على المحور الأفقي من الشكل ، كلما تحركنا إلى مستويات أعلى من الناتج القومي الاجمالي . إن هذه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي

تعمل على زيادة الطلب على النقود ، وعليه لجعل الطلب على النقود مساوية لعرض النقود الثابت ،يتطلب ذلك الارتفاع في سعر الفائدة .وتحت هذه الظروف فقط يمكن لشرط تساوي الطلب والعرض على النقود أن يتحقق عند العرض الثابت لكمية النقود.

حالة التوازن العام في سوقي الانتاج والنقد معاً :

بعد قيامنا بتكوين كل من منحنيي (ث أ) أي (IS) و (ط ع) أي (LM) فإن حل مشكلة التوازن العام في الاقتصاد تكون واضحة حسب الشكل (126) .

فحسب الشكل السابق ، فإننا قمنا بوضع المنحنيين في رسم واحد ، وكل منحنى يوضح شرطاً أساسياً للتوازن .ولاجل أن يكون الاقتصاد في حالة توازن عام ، فإن شرطي التوازن في سوقي الإنتاج والنقد يجب تحقيقهما معاً. وهذا يتطلب مستوى

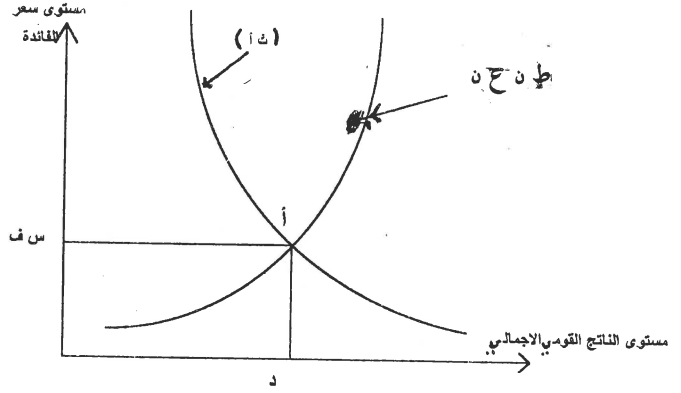

الشكل (126)

التوازن العام في سوقي النقد والانتاج

سعر الفائدة والناتج القومي الاجمالي يجب أن يقعا على كل من منحنيي(ط ع) و(ث أ) . ولن يتحقق هذا إلا عند نقطة تقاطع المنحنيان السابقان . فنقطة التقاطع (أ) تحدد التوازن العام لهذا النظام الاقتصادي . فمستوى سعر الفائدة التوازني يكون

(س ف) ، وإن مستوى الناتج القومي التوازني يكون (د) ، أي إنه عند نقطة التوازن (أ) يكون :-

مستوى الاستثمار=مستوى الادخار وان عرض النقود = الطلب عليها وان الكمية المطلوبة من السلع والخدمات = الكمية المعروضة منها .

الثغرة التضخمية والثغرة الكسادية :-

اذا تساوى الطلب التجميعي على السلع والخدمات مع العرض التجميعي لتلك السلع والخدمات عند نقطة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية بالاقتصاد المعنى ، فمعنى ذلك ان :-

الطلب التجميعي = العرض التجميعي = القوة الشرائية

ويمكن توضيح حالة التوازن هذه بالشكل (127) التالي :-

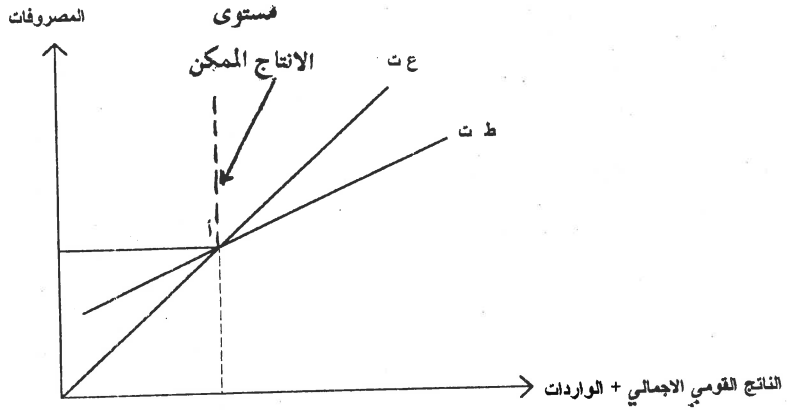

الشكل (127)

حالة التوازن في الاقتصاد مع الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية

فعند النقطة (أ) من الشكل (127) لن يكون هناك اي تفاوت بين الطلب التجميعي والعرض التجميعي للسلع والخدمات. وهذه الحالة من التوازن يمكن التعبير عنها بالرموز ، تبسيطا في نموذج إقتصادي مغلق وبلا حكومة، كمايلى:-

ن ق أ = ك + ث (1) حيث (ن ق أ) تعنى الناتج القومي الاجمالي

ويمكن التعبير عن نقطة التوازن أيضا عند النقطة (أ) بالمتساوية التي تقول :

مجموع الادخار = مجموع الاستثمار

ويمكن اثبات هذه المتساوية كمايلي:-

بما أن الناتج القومي الاجمالي (ن ق أ) = ك + ث (1)

وبما أن الناتج القومي الاجمالي (ن ق أ) = ك + أ (2)

فاذا من (1) و (2) نجد أن :-

ك + ث = ك + أ

وهكذا فإنه عند نقطة التوازن والاستخدام الكامل عند (أ) يجب ان يكون :

مجموع الاستثمار (ث) = مجموع الادخار (أ)

فاذا كان مجموع الاستثمار (ث) في الاقتصاد أعلى من مجموع الادخار (أ) تولد عن ذلك ما يسمى بالثغرة التضخمية ، حيث يكون الطلب التجميعي على السلع والخدمات أعلى من العرض التجميعي ، أما اذا كان مجموع الادخار (أ) أعلى من مجموع الاستثمار (ث) فإننا نواجه مايسمى بالثغرة الكسادية وعندها يكون العرض التجميعي أعلى من الطلب التجميعي .

وسنتطرق إلى كل من الثغرة التضخمية والثغرة الكسادية بالتفصيل في الباب العاشر الخاص بالتضخم والتوظف .

ملخـــص

1- الاقتصاد الجزئي هو ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذى يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية منفردة. في حين أن الاقتصاد الشامل يهتم بدراسة جميع الوحدات الاقتصادية معا .

وعلى هذا فما يسمى "بالطلب" على سلعة ما في الاقتصاد الجزئي يسمى "بالطلب التجميعي" على الناتج القومي الاجمالي . وما يسمى "بسعر سلعة" في الاقتصاد الجزئي يسمى "بمستوى الاسعار" في الاقتصاد الكلي ... وهكذا فالاصطلاحات والمسميات تختلف تبعا لذلك .

2- الناتج القومي الاجمالي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما مقومة باسعار السوق خلال سنة ويساوى في قيمته ما يسمى بالدخل القومي الاجمالي.

ويحسب الناتج القومي الاجمالي بطرق ثلاث وهي : (1) طريقة المصروفات (2) طريقة الدخول (3) طريقة القيمة المضافة .

يختلف الناتج القومي النقدي عن الناتج القومي الحقيقي في أن الأخير محسوب على أساس أسعار سنة تسمى بسنة الاساس وبذلك لايتأثر بتغير الاسعار هبوطا أو ارتفاعا . في حين أن الناتج القومي الاجمالي النقدي محسوب باسعار السوق الحالية .

وهكذا فالناتج القومي الاجمالي الحقيقي $= \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار لتلك السنة}} \times 100$

أما الناتج القومي الصافى = الناتج القومي الاجمالي – استهلاك رأس المال

الدخل القومي= الناتج القومي الصافي-قيمة الضرائب المباشرة+الاعانات غير المباشرة .

الدخل الشخصي = الدخل القومي – ضرائب الدخل للشركات ومساهمات الضمان الاجتماعي + المدفوعات المحولة

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل

3- العرض التجميعي للسلع والخدمات في أي اقتصاد يتكون من جميع السلع والخدمات المنتجة محليا خلال سنة مضافا إلى ذلك مجموع الاستيراد من سلع وخدمات منتجة بالخارج .

أما الطلب التجميعي في أي اقتصاد فهو مجموع السلع والخدمات المطلوبة خلال سنة ويشمل الطلب التجميعي البنود التالية : (1) المصروفات على الاستهلاك (2) المصروفات على الاستثمار (3) مصروفات الدولة على السلع والخدمات (4) صافي الواردات .

4- الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل

الميل الوسطي للاستهلاك = المصروفات على الاستهلاك / الدخل المتاح

الميل الوسطي للادخار = الادخار / الدخل المتاح

5- النقود : هي أي شيء يستعمل ويقبل من طرف الجميع كوسيط للتبادل .

عرض النقود : مجموع العملة المعدنية والعملة الورقية المتداولة ومجموع الارصدة بالحسابات الجارية بالمصارف . والجهات التي تؤثر في عرض النقود هذه هي :-

(1) المصرف المركزي (2) الخزانة العامة (3) المصارف التجارية

ويقوم المصرف المركزي بالتحكم في عرض النقود عن طريق (1) التحكم في الاحتياطي القانوني (2) التحكم في سعر الخصم (سعر الفائدة) (3) سياسة السوق المفتوحة . وهذه الاجراءات جميعها تسمى بالسياسة النقدية .

وتقوم الدولة بالتحكم في عرض النقود وذلك عن طريق (1) تغيير مصروفاتها (2) تغيير جبايتها للضرائب (3) أو القيام بتغيير المصروفات والضرائب معا. ويطلق على هذه الاجراءات بالسياسة المالية .

وتقوم المصارف التجارية بالتأثير في عرض النقود وذلك عن طريق التحكم في سياسة منح القروض . فاعطاء القروض يعني خلق نقود جديدة. ولايستطيع النظام المصرفي التوسع في عرض النقود بأكثر من :

1 / الاحتياطي المطلوب × الاحتياطي الزائد الاجمالي

6- الطلب على النقود : تطلب النقود لأجل (1) المبادلات (2) أو الحيطة والاحتراس (3) أو بغرض المضاربة .

بالتقاء منحنى الطلب على النقود وعرض النقود يتحدد سعر الفائدة وهو سعر النقود وعند ذلك تتحدد الكمية المطلوبة من النقود المقابلة لحالة التوازن في السوق النقدي هذا .

7- الاكتناز : هو النقود التي في حوزة فرد أو مؤسسة ولا يخطط لصرفها على السلع والخدمات المنتجة حاليا خلال السنة .

أما النقود الدائرة أو النشطة فهي تساوي مجموع عرض النقود مطروحا منها قيمة النقود المكتنزة .

وهكذا فعرض القوة الشرائية = عرض النقود – النقود المكتنزة / الرقم القياسي لمستوى الاسعار

ومن ثم فإن حالة توازن الاقتصاد تقتضي أن يكون هناك توازن في سوق السلع والخدمات اي يكون هناك تساو بين الطلب الاجمالي والعرض الاجمالي في سوق السلع والخدمات وهذا يتساوى مع القوة الشرائية في السوق .

أي إن :-

الطلب الاجمالي=العرض الاجمالي = عرض النقود الفعالة / الرقم القياسي لمستوى الاسعار = القوة الشرائية

8- فاذا كان الطلب التجميعي على السلع والخدمات أعلى من العرض التجميعي عند نقطة الاستخدام الكامل للاقتصاد ، فإننا نواجه مايسمى بالثغرة التضخمية . اما اذا كان العرض التجميعي أعلى من الطلب التجميعي عند نقطة الاستخدام الكامل بالاقتصاد ، فإننا نواجه مايسمى بالثغرة الكسادية .

اسـئلة للمراجعــة

السؤال الاول :-

(أ) ميز بين مايسمى بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي من حيث اهتماماتهما والمصطلحات المستعملة في كليهما.

(ب) ما دور الاقتصادي من خلال عمله في كل من هذين المجالين؟

(ج) عرف الناتج القومي الاجمالي مع الاستعراض باختصار طرق حساب هذا الناتج.

السؤال الثاني :-

(أ) ما الفرق بين مايسمى بالناتج القومي الاجمالي النقدي والناتج القومي الاجمالي الحقيقي ؟

(ب) عرف ما يأتي :

(1) الناتج القومي الصافي (2) الدخل القومي(3) الدخل الشخصي (4)الدخل المتاح

(ج) عرف الطلب التجميعي والعرض التجميعي مع ذكر محددات الطلب التجميعي باختصار .

السؤال الثالث :-

(أ) عرف مايلى :-

(1) الميل الحدي للاستهلاك (2) الميل الوسطي للاستهلاك (3) الميل الوسطي للادخار

(ب) عرف النقود وعرض النقود

(ج) كيف يمكن التحكم في عرض النقود وما هو دور المصرف المركزي والدولة والمصارف التجارية في هذا الخصوص؟

(د) لماذا تطلب النقود ؟ اذكر ثلاثة دوافع لذلك باختصار

(هـ) عرف الاكتناز ، حجم النقود الفعالة في السوق ، والقوة الشرائية

(و) ماهو التوازن الكلي في الاقتصاد ؟ وما هي الثغرة التضخمية ؟ والثغرة الكسادية؟ وماعلاقة كليهما وحالة التوازن الكلي بالاقتصاد؟

الباب العاشر
التضخـــم والتـوظـف

في بداية دراستنا للبـــاب التاسع ، ومن حيث المقارنة بـــين مايسمى بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ، قلنا أنه خلافا لما نقوم به في الاقتصاد الجزئي عند دراستنا لمنحنى الطلب ومنحنى العرض لسلعة واحدة وسعرها، فاننا في الاقتصاد الكلي نقوم بدراسة منحنى الطلب التجميعي والذي يوضح كمية الناتج القومي المطلوب تحت مستوى ثابت للاسعار. وكذلك ندرس منحنى العرض التجميعي وهو ذلك المنحنى الذي يوضح كمية الناتج القومي المعروض عند مستوى ثابت للاسعار .

وقد لاحظ القارىء ايضا انه خـــلال الباب التاسع كنا نستعمل ما يسمى بشكل مصروفات الدخل أو خط (45) كمنحنى عرض إجمالي عند مستوى ثابت للسعر لأجل تحديد الإنتاج التوازني . وكنا خلال الشرح وحتى نهاية الباب السابق الذكر لم نتطرق إلى مسألة التغير في السعر ، فما أسميناه بالطلب التجميعي والعرض التجميعي للسلع والخدمات ، استخدمناه على أساس ان السعر ثابت. فإذا تغير مستوى السعر فإن الطلب التجميعي هذا ينتقل بكليته إلى أعلى أو إلى أسفل تبعا لانخفاض أو ارتفاع مستوى السعر . وهكذا فإن الادوات التحليلية التي استعملناها سابقا في غياب مسألة التغير في السعر غير كافية لدراسة حالتي الكساد والتضخم .

وكما نعلم فإن موقع جدول المصروفات أو ما يسمى بالطلب التجميعي هنا يعتمد أساسا على مستوى السعر. وبما أن مستوى السعر يتحدد بواسطة كل من الطلب التجميعي والعرض التجميعي ، لذلك فإن مهمتنا الآن اشتقاق منحنيي الطلب التجميعي والعرض التجميعي التقليديين حتى يتسنى لنا ادخال التغير في مستوى الاسعار العام في تحليلاتنا للدخل والمصروفات .

اشتقاق منحنى الطلب التجميعي :-

بالرجوع إلى شكل المصروفات والدخل والمتضمن الخط (45) الموضح في الشكل (128) التالي ، فاننا نلاحظ ان الطلب التجميعي على السلع والخدمات ممثل بخط المصروفات على الاستهلاك والاستثمار عند سعر محدد يتساوى مع عرض السلع والخدمات ممثلا بخط (45) عند النقطة (ج) في كل من الرسمين (أ) و (ب) .

فإذا افترضنا ان مستوى الاسعار العام قد ارتفع ، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم إنخفاض القوى الشرائية للافراد ، وبذلك فإن الطلب التجميعي (ك + ث) في الرسم (أ) من الشكل (128) ينخفض بكليته إلى أسفل ، وبذلك تقل الكمية المطلوبة من الناتج القومي الإجمالي من (و) إلى (و1) وان نقطة التوازن أي التقاء منحنى الطلب التجميعي مع العرض التجميعي تنتقل من (ج) إلى (ج1). وعلى هذا فإنه عند مستوى السعر الاصلي (س) تكون الكمية المطلوبة من السلع والخدمات هي الكمية (و) ، أما عند ارتفاع مستوى الاسعار إلى (س1) فإن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات تنخفض إلى (و1) وهكذا تحصلنا على نقطتين على منحنى الطلب التجميعي هما الكمية الاصلية (و) والسعر الاصلي (س) والكمية الثانية (و1) والسعر الجديد (س1) .

وإذا افترضنا أن مستوى الاسعار العام قد انخفض من (س) إلى (س2) فإن القيمة الشرائية ترتفع في هذه الحالة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب التجميعي (ك + ث) إلى أعلى حسب ما جاء في الرسم (ب) من الشكل (128).

وعلى ذلك فإن نقطة التوازن بالتقاء منحنى الطلب التجميعي والعرض التجميعي تنتقل من (ج) إلى (ج2) ، وهكذا فالكمية المطلوبة من السلع والخدمات ستزيد من (و) إلى (و2) تبعا لذلك . وهكذا تحصلنا على نقطة ثالثة على منحنى الطلب التجميعي وهي النقطة التي تمثل الكمية (و2) والسعر (س2). وبتوقيع هذه النقاط الثلاث نحصل على الشكل التالي (129) .

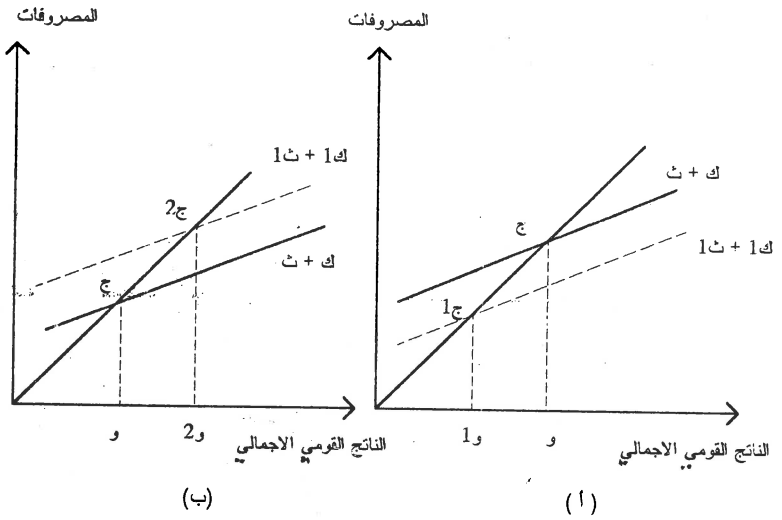

الشكل (128) (أ) و (ب)

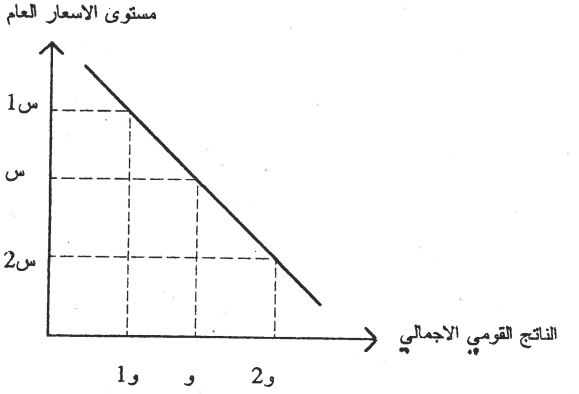

الشكل (129)

منحنى الطلب التجميعي

فالمحور الرأسي يمثل مستوى الاسعار العام والمحور الافقي يمثل الناتج القومي الإجمالي . فالنقطة الاولى حسب الرسم (أ) من الشكل (128) السابق تمثل

(س) و (و) . أما عند ارتفاع مستوى الاسعار العام ، فإن النقطة الثانية التي تمثل الطلب على السلع والخدمات هي (س1) و (و1). والنقطة الثالثة تمثل انخفاض مستوى الاسعار العام حسب الرسم (ب) من الشكل (128) وهي ممثلة بالاحداثيين (س2) و (و2) . وبتوصيل هذه النقاط الثلاث نحصل على ما يسمى بالطلب التجميعي للسلع والخدمات حسب الشكل (129) السابق .

منحنى العرض التجميعي :-

ان منحنى العرض التجميعي يمثل كمية السلع والخدمات عند كل مستوى ممكن من السعر يمكن لجميع منشآت الإنتاج بالاقتصاد من إنتاجها مع بقاء الاشياء الاخرى المحددة لكمية العرض التجميعي ثابتة. ان حجم السلع والخدمات التي تنتج من قبل المنشآت الساعية إلى تعظيم الربح ، تعتمد على الاسعار التي يتحصل عليها لإنتاجهم وعلى الاجور وغيرها من تكاليف الإنتاج ، وكذلك على المستوى التكنولوجي للإنتاج وعلى غير ذلك من العوامل الاخرى . وهكذا فالعلاقة بين مستوى السعر وكمية الناتج القومي الإجمالي الحقيقي المعروض ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، تسمى بمنحنى العرض التجميعي .

والشكل (130) التالي يبين نموذجاً لمنحنى العرض التجميعي . وهو يتجه إلى أعلى بمعنى أنه إذا ارتفع السعر فإن كمية أكبر من الإنتاج يتم إنتاجها. وهذا طبيعي لأن المنتجين غالبا ما يكون هدفهم الربح ، فبارتفاع السعر مع بقاء التكاليف ثابتة فإن فرص الربح تزيد وعلى أساس ذلك يزيد الإنتاج .

توازن الطلب التجميعي مع العرض التجميعي :-

ان مستوى الاسعار مهم لتحديد ما إذا كانت نقطة توازن الناتج القومي الإجمالي تماثل نقطة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية،أو هي أعلى من نقطة الاستخدام الكامل فيحدث ما يسمى"الثغرة التضخمية" أو انها أسفل نقطة الاستخدام

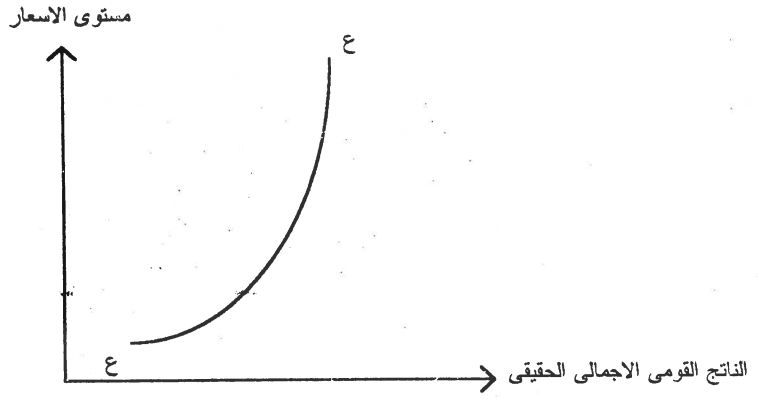

الشكل (130)

منحنى العرض التجميعي

الكامل ليحصل ما يسمى "بالثغرة الكسادية". والآن وبعد أن أشتققنا منحيي العرض التجميعي والطلب التجميعي يمكننا توضيح نقطة توازن الناتج القومي الإجمالي بالشكل (131) التالي :-

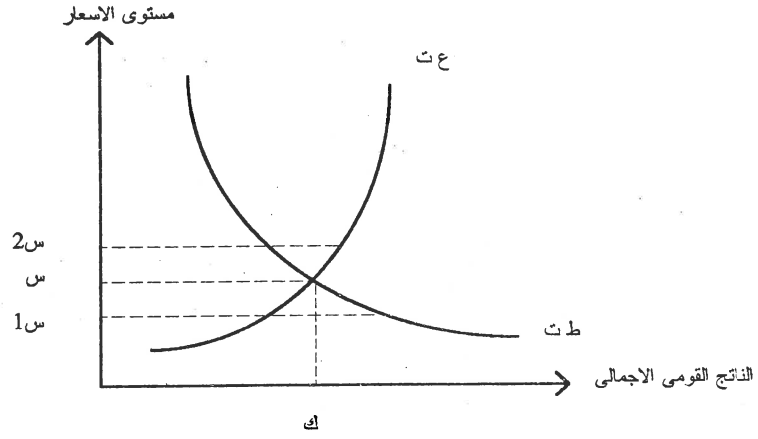

الشكل (131)

فعند نقطة التوازن حيث يلتقي منحنى العرض التجميعي مع منحنى الطلب التجميعي ، فإن الناتج القومي الإجمالي يكون مقداره (ك) ، وان مستوى الاسعار تبعا لذلك يكون (س). وعند أي مستوى أسعار أعلى من (س) وليكن (س2) ، فإن عرض السلع والخدمات المعروضة تكون أعلى من الطلب التجميعي عليها. وبذلك يحدث تراكم في المخزون الامر الذي يدفع المنشآت إلى تخفيض السعر للتخلص من الفائض ، فيبدأ مستوى الاسعار في الانخفاض تبعا لذلك في اتجاه (س). أما إذا كان مستوى الاسعار أقل من المستوى (س) وليكن عند (س1) ، فإن عرض السلع والخدمات يكون أقل من الطلب التجميعي عليها ، الامر الذي يؤدي إلى استنزاف المخزون ويدفع المنشآت تبعا لذلك للرفع من مستوى الاسعار في اتجاه المستوى (س) .

المكاثر : (THE Multiplier) وتحرك الطلب : -

هو نسبة التغير في الدخل التوازني مقسوما على التغير في المصروفات الموثرة في تغير الناتج القومي الاجمالي ، كالتغير في المصروفات الخاصة بالاستثمار أو الاستهلاك أو في مصروفات الدولة وغيرها من المصروفات . ويعني ذلك أن أي زيادة في المصروفات سينتج عنها زيادة أكبر في الناتج القومي الاجمالي التوازني، ولتوضيح أثر المكاثر سنقوم فيما يلي بعرضه في ثلاث صور بديلة :

(1) المكاثر كجدول مصروفات :

فالجدول رقم (23) يمثل نقطة التوازن الدخلي وذلك عندما تتساوى المصروفات على الاستهلاك والاستثمار مع الدخل (الناتج القومي الاجمالي) . أي عندما يكون الدخل (ن ق أ) يساوي (40) والمصروفات الكلية (ك +ث) تساوي (40) أيضا . وأنه قبل نقطة التوازن هذه تكون المصروفات أكبر من الدخل ويكون المخزون بالسالب فيزيد الناتج (ن ق أ) من (20) إلى أن يصل إلى الناتج أو الدخل التوازني (40) . وبالعكس فإذا كانت المصروفات أقل من الدخل (ن ق أ) فيكون عندها المخزون بالموجب وتبعا لذلك يقل الانتاج أو الدخل الى أن يصل من جديد إلى نقطة التوازن

الدخلي(40) . ان هذا كله كان على أساس أن المصروفات على الاستثمار تساوي (7) بليونا (أنظر الجدول 23) .

جدول (23)

المصروفات الكلية

الدخل (ن ق أ)	الاستهلاك (أ)	الاستثمار (ث)	المصروفات الكلية (أ+ث) بالبلايين
20	17	7	24
25	21	7	28
30	25	7	32
35	29	7	36
40	33	7	40
45	37	7	44
50	41	7	48
55	45	7	52
60	49	7	56

أما الجدول (24) فهو مماثل للجدول السابق غير أن الفرق الوحيد بينهما هو زيادة المصروفات على الاستثمار من (7) بليون إلى (9) بليون ، أي بما قيمته (2) بليون .

ونلاحظ من الجدول الاخير (24) أن نقطة التوازن الدخلي في هذه الحالة تزيد بمقدار (10) بليون عن تلك النقطة في الجدول (23) حينما كان حجم الاستثمار يساوي (7) بليون . فنقطة التوازن الدخلي في الجدول الاخير (24) هي (50) بليون بدلا من (40) بليون الموضحة بالجدول (23). وهكذا نرى أن زيادة حجم الاستثمار

جدول رقم (24)

المصروفات الكلية بعد زيادة حجم الاستثمار

الدخل (ن ق أ)	الاستهلاك (أ) (بليون)	الاستثمار (ث) (بليون)	المصروفات الكلية (أ+ث)
20	17	9	26
25	21	9	30
30	25	9	34
35	29	9	38
40	33	9	42
45	37	9	46
50	41	9	50
55	45	9	54
60	49	9	58

بمقدار (2) بليون أدت إلى زيادة الناتج القومي الاجمالي أي الدخل بمقدار (10) بليون ، بمعنى أن الدخل قد تغير بمقدار(5) أضعاف قيمة الزيادة في حجم الاستثمار. وان الرقم (5) هو مايطلق عليه بالمكاثر هنا .

حيث أن المكاثر = التغير في (ن ق أ) أي الدخل = 40 – 50 = 5

التغير في (ث) أي الاستثمار 9 – 7

(2) المكاثر كعلاقة خطية :-

فالشكل التالي يوضح أثر المكاثر بارتفاع المصروفات على الاستثمار بمقدار (2) بليون ، وعلى هذا فإن جدول المصروفات (الطلب التجميعي بثبات الاسعار) ينتقل إلى أعلى من (ك+ث1) إلى (ك+ث2) . وهكذا تنتقل نقطة التوازن من النقطة (أ)

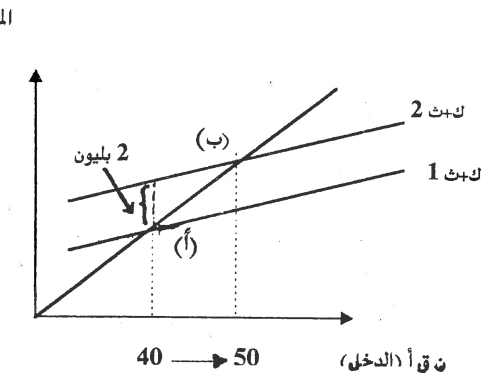

الشكل (132)

إلى النقطة (ب) ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار (10) بليون ، وعليه فالمكاثر هو $\frac{10}{2} = 5$.

(3) المكاثر كعلاقة جبرية :-

الطريقة الأولى : ان نتيجة أثر المكاثر قد تظهر للقارىء غريبة لاول وهلة ، ولكنها تبدو واضحة إذا ماتذكرنا حقيقة أن مصروفات أي شخص دائما ماهي إلا دخلا لشخص آخر .

فاذا اعتبرنا ، مثلا ، أن رجال الاعمال ببلد ما قرروا زيادة مصروفاتهم على السلع الاستثمارية بمقدار (مليونا) من الوحدات النقدية ، فان هذه المصروفات ستستلمها الجهة المنفذة للعمليات الاستثمارية هذه ، وستصرف كأجور وأرباح لاصحاب شركة الانشاءات والعاملين معها . أي أن مصروفات الشركة المستثمرة قد أصبحت دخولا للشركة المنفذة . وإذا تتبعنا مايحصل بعد ذلك لوجدنا أن العاملين واصحاب الشركة المنفذة سوف لن يحتفظوا بمبلغ المليون من الوحدات النقدية في مصارفهم ولكنهم سيصرفون جزءا منها تبعا لمستوى قيمة الميل الحدي للإستهلاك . فاذا كان (م ح أ) يساوي (0.8) فانهم سيقومون بصرف مامقداره (1 مليون) × (0.8)

أي ماقيمته (800, 000) وحدة نقدية ، ويدخرون ماتبقى من ذلك . وهكذا فإن مبلغ (800, 000) وحدة نقدية من المصروفات سيمثل اضافة أخرى للطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد المعني زيادة عن المليون الأول .

وإلى هذا الحد نجد أن صرف مبلغ (1) مليون على الاستثمار قد ينتج عنه زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (1.8) ميلون من الوحدات النقدية . ولكن هذه العملية لاتنتهي عند هذا الحد ، فالمستلمون لمبلغ (800, 000) من النقود المصروفة من قبل الشركة المنفذة لمشاريع الاستثمار الاصلية ، سيصرفون بدورهم (80٪) من إجمالي المبلغ المذكور أي مايساوي (512, 000) وهكذا تستمر عملية صرف الافراد للمبالغ المستلمة من طرفهم بمقدار (80٪) ..... ولاتنتهي هذه العملية الا حينما يصل مجموع الناتج القومي الاجمالي الى قيمة اعلى مما كان عليه بمقدار (5 مليون) .

وعليه فالمكاثر هنا ، كان أثره النهائي خمسة أضعاف قيمة المصروفات الاصلية . إن مراحل الصرف سابقة الذكر يمكن تمثيلها بمتوالية هندسية تبتدىء بالرقم (1) وباساس مشترك يساوي (0.8) حسب مايلي :-

$1 + 0.8 + (0.8)_2 + (0.8)_3 + \ldots\ldots\ldots\ldots$ (1)

وبالامكان كتابة نفس المتوالية الهندسية (1) بصفة عامة كالتالي :-

$1 + ر + ر_2 + ر_3 + \ldots\ldots\ldots\ldots$ (2)

حيث (ر) تمثل نسبة الاساس المشترك (0.8) في المتوالية الهندسية .

وإذا افترضنا أن قيمة الجمع (المجهول) للمتوالية (1) هو (ج) فيمكننا إظهار المتوالية الهندسية (2) في صورة الجمع كالتالي :-

$ج = 1 + ر + ر_2 + ر_3 + \ldots\ldots\ldots\ldots$ (3)

وبضرب طرفي المعادلة (3) بالاساس المشترك (ر) فنحصل على :-

$ج ر = ر + ر_2 + ر_3 + ر_4 \ldots\ldots\ldots\ldots$ (4)

وبطرح المعادلة (4) من المعادلة (3) فنحصل على :-

$(ج - ج ر) = 1$

أي ج (1 – ر) = 1

أي أن ج = $\frac{1}{(1 - ر)}$ حيث (ج) تمثل قيمة المكاثر

إذا فالمكاثر = $\frac{1}{(0.8 - 1)}$ = 5

ويمكن صياغة معادلة حساب المكاثر بالرموز ، بصفة عامة ، كالتالي :-

المكاثر = $\frac{1}{(1 - م ح أ)}$ = $\frac{1}{(1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك})}$ (5)

ومن المعلوم ان المعادلة (5) تعتبر أكثر تبسيطا لحساب "المكاثر" واقعيا ، حيث انها لاتأخذ في الاعتبار أثر التضخم ، والضرائب ، والتجارة الدولية وغيرها من العوامل التي تعمل على خفض قيمة المكاثر . ومع أن المكاثر عادة مايكون اكبر من الواحد الصحيح في الحياة العملية الا أنه لايمكننا حسابه بالدقة الكاملة فالمكاثر الحقيقي عادة مايكون أقل بكثير مما هو محسوب عن طريق المعادلة (5) .

<u>الطريقة الثانية :</u> إذا افترضنا نموذجا بسيطا للدخل بافتراض عدم وجود ضرائب ومصروفات للدولة وتجارة خارجية فإن معادلة الدخل في هذه الحالة يمكن كتابتها في الصورة التالية :-

الناتج القومي الاجمالي (الدخل) = المصروفات على الاستهلاك + المصروفات على الاستثمار

وبالرموز : د = ك + ث 1 (1)

ونفترض ان دالة الاستهلاك كما يلي :-

الاستهلاك = الاستهلاك الذي ليس علاقة بالدخل + الميل الحدي للاستهلاك × الدخل

وبالرموز : ك = أ + ب د (2)

وبالتعويض عن مصروفات الاستهلاك في (1) من معادلة الاستهلاك (2) نجد أن المعادلة (1) تأخذ الشكل التالي :-

د (الناتج القومي الاجمالي) = أ + ب د + ث 1

أي أن : د1 = $\frac{أ + ث1}{1 - ب}$ (3)

وإذا أفترضنا ان حجم الاستثمار قد زاد ليصبح (ث 2)

فإن معادلة التوازن ستكون كما يلي :-

د2 = $\frac{أ + ث 2}{1 - ب}$ (4)

وبطرح العلاقة (3) من العلاقة (4) نجد أن :

التغير في الدخل (د 2 – د 1) = $\frac{أ + ث2}{1 - ب}$ – $\frac{أ + ث1}{1 - ب}$ = $\frac{1}{1-ب}$ × Δ ث

أي أن التغير في الدخل قد زاد بمقدار أكبر من الزيادة في الاستثمار بمقدار($\frac{1}{1-ب}$) وهو المكاثر . ومن الملاحظ ان الزيادة في الدخل نتيجة للزيادة في الاستثمار تتوقف بالدرجة الاولى على قيمة الميل الحدي للاستهلاك (ب) . فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا واقل من الواحد الصحيح كلما كان تأثير الزيادة في الاستثمار أكبر على الزيادة في الدخل ..... والان وبعد معرفتنا للمكاثر وأثره على تحرك الطلب التجميعي نعود ونتكلم عن الثغرة التضخمية والثغرة الكسادية .

<u>أولاً الثغرة التضخمية والتضخم والثغرة الكسادية والكساد الاقتصادي :-</u>

الشكل (133) يوضح ثلاثة أوضاع لتوازن الدخل مستعملين في الأشكال الثلاثة العليا منه رسومات الدخل والمصروفات. أما في الأشكال الثلاثة السفلى فقد استعملنا الطلب التجميعي والعرض التجميعي لتوضيح ذلك.

ومن الشكل (133) نلاحظ أن الرسمين الاوسطين ، العلوي والسفلي يمثلان توازن الدخل عند الاستخدام الكامل ، حيث إن خط المصروفات يتقاطع مع خط (45) في (أ) عند الناتج القومي (ك) ممثلا للناتج القومي الإجمالي الممكن . وكذلك نرى أن الطلب التجميعي يتساوى مع العرض التجميعي في (أ) عند قيمة الناتج القومي (ك) الممكن إنتاجه بالشكل السفلي .

أما من حيث الشكلان اللذان يقعان على اليسار من الرسمين السابقين فإن كليهما يمثل وجود ما يسمى "بالثغرة الكسادية" متمثلة في التقاء خط المصروفات والدخل مع خط (45) في الرسم العلوي عند النقطة (أ) التي تقع على يسار كمية الناتج القومي الإجمالي الممكن للاقتصاد توفيره . وفي هذه الحالة فإنه تحت وضع الثغرة الكسادية (أب) هذه ، فإن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (ك1) يكون أقل من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الممكن للاقتصاد إنتاجه وهو (ك). والرسم السفلي يمثل نفس الوضع عن طريق استخدام الطلب التجميعي والعرض التجميعي وبالتقائهما في النقطة (أ) تظهر "الثغرة الكسادية" (أب) أيضا .

أما الشكلان اللذان يقعان على أقصى اليمين من الشكل (133) فكلاهما يمثل الثغرة التضخمية (أب). فخط المصروفات والدخل وخط (45) في الرسمة العليا يلتقيان عند النقطة (أ) بحيث إن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي المطلوب إنتاجه (ك2) يزيد بمقدار المسافة (أب) على قيمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (ك) الممكن للاقتصاد إنتاجه عند الاستخدام الكامل . والرسم السفلي المقابل لنظيره العلوي يمثل الثغرة التضخمية باستعمال منحنى الطلب التجميعي ومنحنى العرض التجميعي، فبالتقائهما عند (أ) تتعدى نقطة التوازن هذه الناتج القومي الإجمالي الممكن (ك) بما مقداره المسافة (أب) وهي الثغرة التضخمية .

<u>وعلى هذا فإن نقطة التوازن في الاقتصاد</u> من الممكن أن تكون أقل من نقطة الاستخدام الكامل أو أعلى منها أو مساوية لها . فإذا كانت نقطة التوازن أعلى من نقطة الاستخدام الكامل تولد عن ذلك مايسمى "بالثغرة التضخمية". أما إذا كانت

نقطة التوازن أقل من نقطة الاستخدام الكامل للموارد ، فإن ذلك ينجم عنه ما يسمى "بالثغرة الكسادية" وهكذا فالصف العلوى من الشكل، يوضح من اليمين إلى الشمال ،

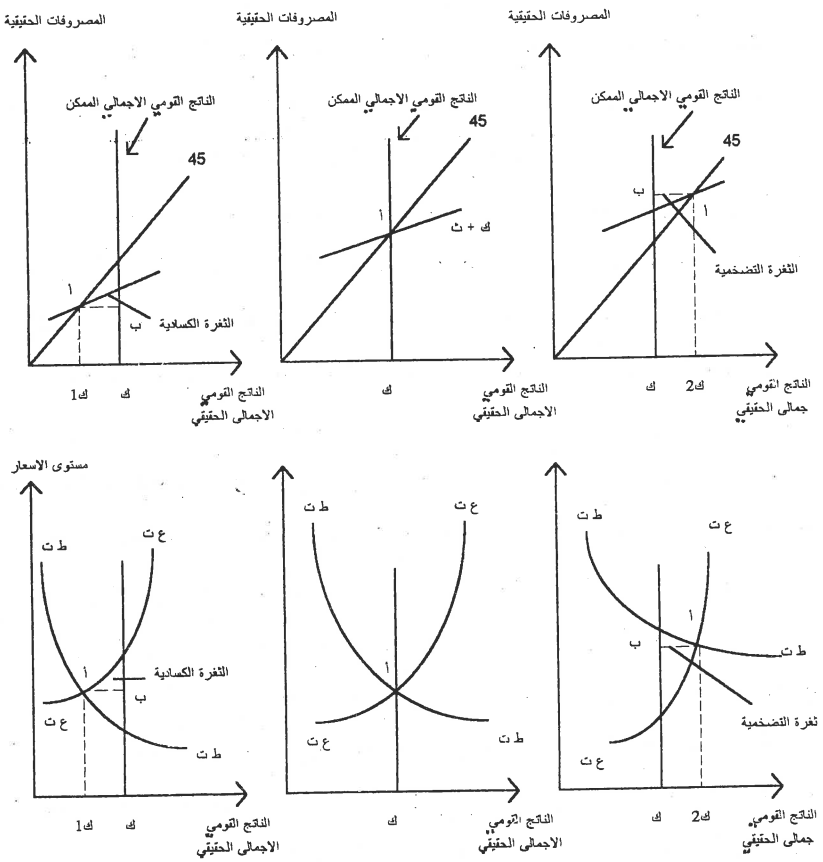

الشكل (133)(1)

(1) أنظر : مرجع سابق : W.J. baumol la.s. Blinder, Economics Principles And Policy, P.205 .

الثغرة التضخمية ، التوازن عند الاستخدام الكامل ، وأخيرا الثغرة الكسادية . مع ملاحظة أننا في الاشكال الثلاثة السابقة استعملنا رسومات المصروفات والدخل.

أما الصف السفلي من الشكل السابق فإنه يوضح ماسبق أن أوضحناه بالرسومات الثلاث بالصف العلوي ، غير أننا بالرسومات السفلية قد استعملنا منحنيات العرض التجميعي والطلب التجميعي في توضيح كل من الثغرة التضخمية ، والتوازن عند الاستخدام الكامل وكذلك الثغرة الكسادية .

مما سبق يتضح أن ما يسمى بالثغرة التضخمية هي حالة تمهد الطريق لما نسميه بالتضخم. فالمشكلة تبتدىء بالثغرة التضخمية ، حيث يقوم المستهلكون والمستثمرون بطلبات أكثر على الإنتاج مما يستطيع الاقتصاد إنتاجه تحت ظروف الإنتاج الطبيعية . وبمعنى آخر فإن الاقتصاد يجابه بطلب فعال كبير يلاحق عرضا صغيرا من السلع والخدمات . وعلى هذا الاساس فإن الاسعار تأخذ في الارتفاع تحت مثل هذه الظروف. وبارتفاع الاسعار فإن القوة الشرائية للنقود تأخذ في الانخفاض ، مما يتبعها ان كمية طلب المستهلكين على السلع يقل ، وإذا لم تكن هناك أي تأثيرات أخرى على الطلب التجميعي فإن الثغرة التضخمية تبدأ في الاختفاء ، ولكن هذا لن يكون في حالة ما إذا كانت هناك قوى أخرى تعمل على زيادة الطلب التجميعي ، وإذا حصل ذلك فإنه ليس بمقدور ميكانيكية السوق حينئذ وحدها ان تنهي حالة التضخم والرجوع بالاقتصاد إلى وضعه الطبيعي. وهكذا ففي عدم وجود مؤثرات أخرى تعمل على زيادة الطلب التجميعي فإن الثغرة التضخمية تعمل على هدم نفسها بفعل ميكانيكية السوق ، وفي هذه الحالة ينتقل منحنى الطلب التجميعي إلى أسفل من نقطة التوازن (أ) إلى النقطة (و) حيث تختفي عندها الثغرة التضخمية ومن جهة أخرى يمكن توضيح هدم الثغرة الضخمية أيضا عن طريق تحرك منحنى العرض إلى أعلى كما يلي :-

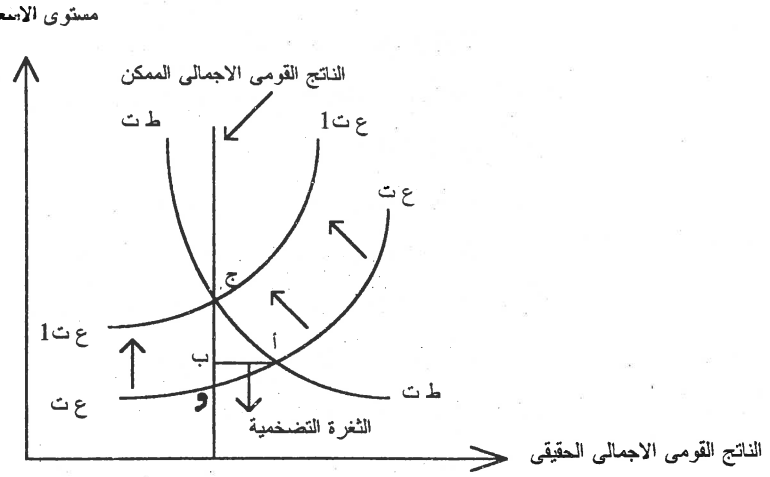

الشكل (134)

فحسب الشكل (134) وبالتقاء منحنى العرض التجميعي (ع ت) مع منحنى الطلب التجميعي (ط ت) في النقطة (أ) يكون هناك ثغرة تضخمية مقدارها (أب). وتحت ظروف التضخم هذه فإن تكلفة الإنتاج تزيد مما يجعل منحنى العرض (ع ت) متحركاً إلى الداخل حتى يصل إلى (ع ت1) عند نقطة التوازن الجديدة (ج) حيث يكون الاقتصاد عندها في حالة توازن واستخدام كامل للموارد الاقتصادية. وهنا نلاحظ أنه خلال الفترة التي يأخذها الاقتصاد بالتحرك من النقطة (أ) والى حين وصوله إلى نقطة التوازن الطبيعي (ج) ، يكون هناك حالة ما يسمى "بالتضخم".

ان النموذج السابق الموضح بالشكل (134) يبين لنا الكثير من أوجه مايسمى بالتضخم. فالشكل يذكرنا بأن السبب الحقيقي في هذا النوع من التضخم سببه الارتفاع المتزايد في الطلب التجميعي . والشكل يوضح أيضا ان الطلب التجميعي عند حدوث مانسميه بالثغرة التضخمية يكون بداية عال جدا بحيث يتقاطع مع منحنى العرض التجميعي عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى الاستخدام الكامل. هذا الطلب التجميعي المتزايد يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج ومن ضمنها الايدي

العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع الاجور وأسعار عوامل الإنتاج الأخرى. وهذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي الارتفاع في الاسعار . ولابد من الانتباه إلى أن ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج والاسعار اعراض لما يسمى بالتضخم ، ولكن السبب الحقيقي في ظهور التضخم هو الطلب التجميعي العالي على السلع والخدمات .

هذا ويمكن استعراض نوعين هامين من أنواع التضخم فيما يلي:-

(1) التضخم الناجم عن جذب الطلب (Demand Pull Inflation)

المعروف أن هذا النوع من التضخم ينجم عن الاقبال الكبير من قبل المستهلكين على شراء السلع وبأسعار السوق المطروحة بالاقتصاد. وان هذه الزيادة في الطلب التجميعي على السلع يمكن عزوها إلى عدة أسباب. فإذا خفضت الضرائب فإن الافراد يجدون ان دخولهم المتاحة قد زادت لصرفها على السلع الاستهلاكية، وقد يكون هناك انخفاض في الطلب على النقود لأجل المعاملات بزيادة التسهيلات الائتمانية، وكذلك قد يزداد حجم الاستثمارات والمشتريات الاخرى بانخفاض اسعار الفائدة. وبالطبع ان أي زيادة اولية على مستوى المصروفات الاجمالية يكون لها الأثر المضاعف على المستوى العام للمشتريات. ان التأثير لهذه المشتريات في الإنتاج والاستخدام والاسعار والاجرة تتوقف على الوضع المبدئي لذلك الاقتصاد . فإذا كان الاقتصاد في وضع من الإنتاج اقل من مستوى الاستخدام الكامل ، فإن الزيادة في الإنتاج والإنتاجية تمنع من ظهور هذا النوع من التضخم ، أما إذا كان الاقتصاد في حالة توازن عند نقطة الاستخدام الكامل ومافوقها فإن زيادة الطلب التجميعي سيؤدى مباشرة إلى ظهور التضخم .

ان الزيادة في الطلب تعمل على جذب مستوى الاسعار إلى أعلى وكلما زادت المشتريات انعكس ذلك على ارتفاع اسعار كمية السلع المحدودة العرض وهذا النوع من التضخم يطلق عليه التضخم الناجم عن "جذب الطلب" .

وكما سبق أن أشرنا فإن التضخم الناجم عن جذب الطلب لا يمكن حدوثه بسبب زيادة الطلب على شراء السلع في حالة ما إذا كان الاقتصاد في حالة تقل عن

نقطة الاستخدام الكامل لموارده . فمستوى الاسعار لن يرتفع في هذه الحالة بسبب وجود امكانية زيادة الإنتاج والاستخدام. فزيادة الطلب في هذه الحالة على السلع يؤدى إلى زيادة الإنتاج والاستخدام بسبب استخدام المنشآت الإنتاجية في الاقتصاد الموارد التي كانت معطلة سابقا في إنتاج السلع المطلوبة .

(2) التضخم الناجم عن دفع التكاليف The Cost-Push Inflation

ان التضخم الناجم عن دفع التكاليف يمكن توضيحه بالاستعانه بالشكل (135) التالي . فالشكل يوضح اقتصادا يمر بحالة مثل هذا النوع من التضخم ، وهذا يتلخص في كون مستوى التكاليف في ازدياد في حين ان الاقتصاد في حالة استخدام كامل. فالشكل يمثل التقاء منحنى العرض (ع1ع1) الممثل لمستوى تكاليف الإنتاج عندما يكون الاقتصاد في إمكانه الوصول إلى اقصى إنتاج وهو (ك) والمتحدد بالتقاء منحنى العرض (ع1ع1) ومنحنى الطلب (ط1ط1) ويتحدد عند ذلك الإنتاج مستوى السعر (س).

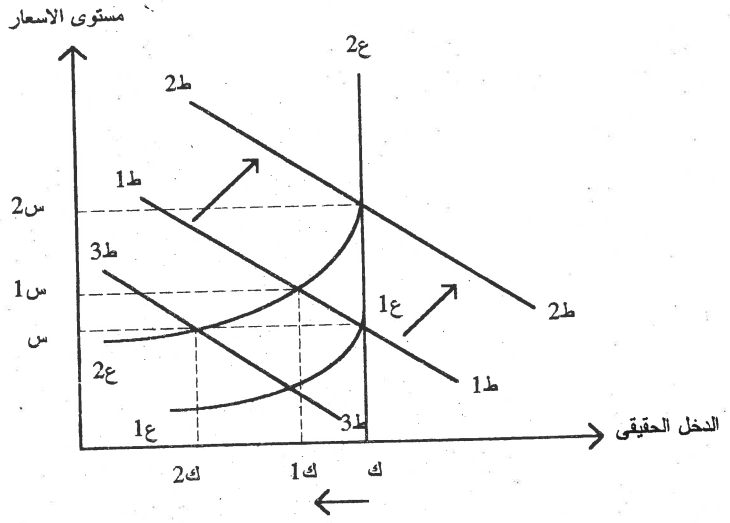

الشكل (135)

وبارتفاع التكاليف الممثلة في منحنى العرض من (ع1ع1) إلى (ع2ع2) ، فإن مستوى الاسعار قد ارتفع من (س) إلى (س1) وهكذا فإن مستوى الإنتاج أي الدخل الحقيقي في نقطة التوازن قد نقص عن مستواه الاقصى من (ك) إلى (ك1).

وتحت هذه الظروف فإن الدخل الحقيقي (ك) يمكن الرجوع اليه فقط وذلك عن طريق زيادة الطلب التجميعي للاقتصاد من وضعه الاصلي (ط1ط1) إلى (ط2ط2). ولكن هذه الزيادة في الطلب التجميعي ينجم عنها زيادة أكبر في مستوى الاسعار حيث يصل ذلك إلى (س2). ومن جهة أخرى ، فاننا نلاحظ أيضا وتحت نفس ظروف الاقتصاد هذه ، ان محاولة العودة إلى مستوى الاسعار الاصلي بالتغلب عن التضخم يتطلب الاقلال من الطلب التجميعي إلى (ط3 ط3) . ولكن هذا سيتسبب عنه انخفاض اكبر في الدخل الحقيقى إلى (ك2). وهكذا فالخيار مفتوح بين محاربة التضخم بالتضخم بزيادة الطلب للوصول إلى الإنتاج الممكن في الاقتصاد ، أو بالتوقف عن عمل أي شيء وقبول وضع وسط من الإنتاج والتضخم. وهكذا فالاقتصاديون يختلفون هنا فيما يمكن عمله ، فبعضهم ينصح بزيادة الطلب التجميعي لزيادة الإنتاج والوصول بالاقتصاد إلى الاستخدام الكامل مع التضحية بما يصل اليه الاقتصاد من تضخم. أما الآخرون فانهم يعارضون مثل هذه السياسة على أساس ان التضخم يؤدي إلى مساوىء كثيرة منها اعادة توزيع الدخل والثروة . كذلك فهم يحذرون من ان السماح بزيادة الاسعار تؤدي بالتالي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يترتب عنه زيادة نسب التضخم ، الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى مايسمى "بالتضخم اللولبي".

الاضرار الناجمة عن التضخم :-

من أهم المؤثرات التي يسببها التضخم منتسبي أي نظام اقتصادي تغييره للميل الحدي للادخار بالنسبة للافراد إذا اعتقدوا بأن هذا التضخم في تزايد ويطول أمده. فالفرد بالطبع لا يرغب في الادخار إذا عرف ان قيمة مدخراته الآن أكثر بكثير مما تكون عليه في المستقبل .

كذلك فإن التضخم يعمل على اعادة توزيع الدخل والقوة الشرائية للافراد ، بحيث إن القوة الشرائية للافراد ذوي الدخل المحدود تقل باستمرار بينما أصحاب الدخول المتغيرة تزداد دخولهم والقوة الشرائية لديهم . فافراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود لا يستطيعون الحصول على قدر مساو من السلع بدخولهم المتاحة الثابتة ، مقارنة بالآخرين من ذوي الدخول المتزايدة باستمرار .

كذلك فإن التضخم يعمل على اعادة توزيع الثروة بين الأفراد أيضا ، فالمدين في حالة التضخم يستفيد في حين أن الدائنين يكونون هم الطبقة المتضررة من جراء ارتفاع مستويات الاسعار. إذا فالتضخم يعمل على تغيير توزيع الدخول الحقيقية ومن جهة أخرى يعمل على تغيير توزيع الثروة الحقيقية .

فلتوضيح تأثير التضخم على تغيير توزيع الدخول الحقيقة ، نفترض أن هناك نموذجا لنظام اقتصادي مبسط بدون قطاع عام ولا تجارة خارجية ولا استهلاك لرأس المال وان كل الدخل المتحصل عليه من الإنتاج في هذا الاقتصاد يوزع على افراد قطاع العائلات . وإذا افترضنا ايضا ان هناك (1000) عائلة بهذا الاقتصاد وان كل عائلة تتسلم دخلا مقداره (1000) وحدة نقدية سنويا. فالدخل لقطاع العائلات ، والمساوي للناتج القومي الإجمالي في هذه الحالة هو (1000000) وحدة نقدية أي (1000×1000) = 1000000 سنويا .

وإذا افترضنا ان الإنتاج لم يتغير وان اسعار السلع تتضاعف عما كانت عليه في الماضي ، فما كان مقوما بالقيمة (1000,000) للناتج القومي الإجمالي حسب الاسعار الماضية ، أصبح الناتج القومي الإجمالي يساوي ما قيمته (2000,000) وحدة نقدية بالاسعار الحالية. فإذا كان الدخل يوزع بالتساوي على أفراد هذا المجتمع كما كان في السابق ، فلا توجد أي وحدة عائلية استفادت من هذا التغيير في الناتج القومي الإجمالي نتيجة لارتفاع الاسعار ، فالدخل الحقيقي للجميع هو واحد .

ولكن إذا افترضنا منذ البداية ان نصف عائلات هذا المجتمع تتسلم دخلا ثابتا مقداره (1000) وحدة نقدية وبغض النظر عن مستوى الاسعار، بينما دخول

النصف الآخر من قطاع العائلات لم تكن ثابته بقدر معين . فإن القطاع العائلي ذا الدخل الثابت تستمر كل وحدة فيه على مواصلة استلامها لما مقداره (1000) وحدة نقدية ، وان كل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي تذهب للقطاع العائلي من ذوي الدخول المتغيرة .

فقبل الارتفاع في الاسعار فإن دخل القطاع العائلي يكون (1000000) وحدة نقدية في السنة (500,000) تذهب إلى القطاع العائلي من أصحاب الدخول الثابتة ، وما مقداره (500,000) وحدة نقدية يذهب إلى القطاع العائلي من أصحاب الدخول المتغيرة . ولكنه بعد تضاعف مستوى الاسعار ، فإن الدخل الإجمالي للقطاع العائلى يكون ما قيمته (2000,000) وحدة نقدية منها (500000) وحدة نقدية تذهب إلى قطاع العائلات من ذوي الدخول الثابتة ، أما الباقي ومقداره (1,500,000) وحدة نقدية يذهب إلى القطاع العائلي من ذوي الدخل المتغير. ومن هذا يتضح أن الزيادة في مستوى الاسعار قد عملت على تحويل الدخل الحقيقي من ذوي الدخول الثابتة إلى مجموعة ذوي الدخول المتغيرة .

أما تأثير التضخم في اعادة توزيع الثروة فيمكن توضيحه عن طريق هذا المثال البسيط . لنفرض أن شخصا (أ) اقترض ما مقداره (100) وحدة نقدية من الشخص (ب) لمدة سنة واحدة على أساس سعر فائدة قدره (6٪) . ولنفرض أيضا خلال فترة السنة تلك ان مستوى الأسعار قد تضاعف . وبناء على ذلك فعندما يقوم الشخص (أ) بدفع ما مقداره (106) وحدة نقدية إلى الشخص (ب) سيكون في حقيقة الامر قد قام بدفع القرض مضافا اليه قيمة سعر الفائدة بقيمة نقدية تساوي نصف قيمتها الشرائية مقارنة بقيمة تلك العملة عند الاقتراض.أي ان الشخص (أ) قد دفع في حقيقة الامر القرض مضافا اليه قيمة سعر الفائدة بما يساوي فقط (53) وحدة نقدية مقومة بمستوى الاسعار القديمة. ومن الواضح ان الشخص (أ) قد كسب ثروة حقيقية

على حساب الشخص (ب). وهكذا فالتضخم قد تسبب في إعادة توزيع الثروة الحقيقية من الشخص (ب) إلى الشخص (أ)[1].

السياسات المتبعة لعلاج التضخم والكساد الاقتصادي :-

(1) السياسة المالية :

استعملت الدول عبر الزمن قوتي الضرائب والمصروفات للتأثير على جانب الطلب وبذلك فإن السياسة المالية تعرف بأنها "تلك الخطة الخاصة بالمصروفات والضرائب للدولة ، وهدفها تحريك الطلب التجميعي في اتجاه مرغوب فيه."

والقاعدة العامة في هذه السياسة تعني أنه إذا أردنا استمرارية تساوي الدخل والمصروفات بالاقتصاد ، فيجب أن تكون القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المنتجة بهذا الاقتصاد مساوية لمجموع المصروفات على الاستهلاك (ك) + المصروفات على الاستثمار (ث) + مشتريات الدولة (ح). فالتوازن من جهة الطلب إذا يعني: أنه على أي مستوى من مستويات الاسعار ، فالتوازن للناتج القومي الإجمالي على جانب الطلب يحدث عندما يكون مجموع الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار + طلب الدولة على السلع والخدمات مساوية للإنتاج. أي أن (ن ق أ) = (ك) + (ث) + (ح) .

وإذا قامت الدولة بزيادة مصروفاتها (ح) على السلع والخدمات فهذا التدفق المالي يعتبر اضافة إلى المصروفات الكلية مباشرة بالاقتصاد. وهذا عكس سياستها عن طريق الضرائب ، فالضرائب تؤثر في المصروفات بطريقة غير مباشرة . فعند تخفيض الضرائب مثلا فإن ذلك يزيد من الطلب على الاستهلاك (ك) المتضمن المصروفات (ك + ث + ح). ولكن تلك الزيادة في الدخل المتاح وبالتالي الجزء الفعال من الدخل المتاح يتوقف على الميل الحدى للاستهلاك .

---

(1) انظر Reynolds. G. L. Macro Economics Analysis and Policy, Richard D. Irwin, Inc., 1973

فمحصلة الأمر : أن الاجراءات التي تتخذها الدولة من الممكن ان ترفع أو تخفض من نقطة التوازن للناتج القومي الإجمالي وهذا متوقف على حجم مصروفات الدولة ومقدار الضرائب التي تفرضها. وسياسة الدولة هذه يمكن حصرها في جزأين :-

(أ) السياسة المالية التقشفية:

هذه السياسة تتبع عندما يكون الطلب التجميعي أكبر من مقدرة الاقتصاد على ما يمكن توفيره من إنتاج ، ففي هذه الحالة فالسياسة المالية التي تتبع تسعى إلى التقشف بغية الحد من التضخم .

وبكل بساطة فإذا كانت هناك ثغرة تضخمية تحت أي سياسة من سياسات ميزانية الدولة المتبعة ، فهذا يتطلب بالطبع ازالة هذه الثغرة عن طريق ادوات السياسة المالية . وتتلخص هذه السياسة في تخفيض المصروفات أو زيادة الضرائب أو اتباع مزيج من هاتين السياستين . وهذه الاجراءات جميعها لازمة لجذب جدول المصروفات (ك + ث + ح) إلى أسفل والى النقطة التي لا تكون فيها حالة التضخم وذلك بغية الوصول إلى نقطة التوازن والتوظف الكامل .

فحسب الشكل (136-أ) فإن الطلب التجميعي ممثلا لجدول المصروفات (ك + ث + ح) يتقابل مع خط (45) عند النقطة (ج-) في مستوى أعلى من امكانية الاقتصاد على الإنتاج وبذلك تتولد الثغرة التضخمية (ج-ج) . وباتباع السياسة التقشفية يمكن سد تلك الثغرة عن طريق خفض الطلب التجميعي (ك + ث + ح) إلى (ك1 + ث1 + ح1) . ويمكن توضيح اثر نفس السياسة التقشفية هذه ايضا عن طريق شكل (136-ب) فبالتقاء الطلب التجميعي (طط) مع خط الناتج القومي الممكن (ك) يتحدد السعر التضخمي (س) ، فعن طريق تنفيذ السياسة المالية التقشفية المذكورة أعلاه ، يمكن جذب الطلب التجميعي إلى مستوى أسفل بحيث يلتقى مع العرض التجميعي عند النقطة (أ) فيتحدد مستوى الأسعار غير التضخمي المطلوب وهو (س1) .

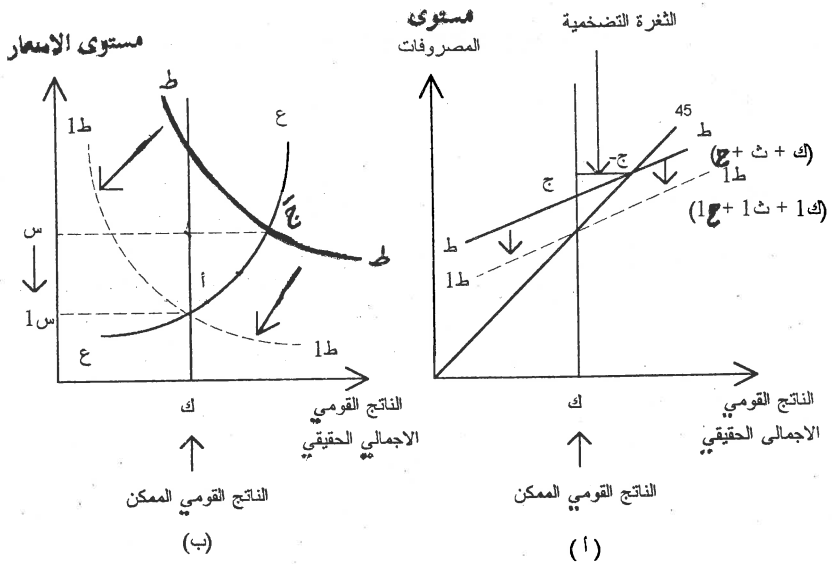

الشكل (136)

(ب) السياسة المالية التوسعية :

وهذه السياسة تسعى إلى زيادة المصروفات وذلك بغية بعث النشاط في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى دفع الطلب التجميعي إلى أعلى وذلك بغرض سد الثغرة الكسادية والوصول بالاقتصاد إلى نقطة التوازن والتوظف الكامل. وهذه السياسة المالية التوسعية هي بالطبع عكس السياسة المالية التقشفية لمحاربة التضخم التي سبق ذكرها أعلاه. وتتلخص في زيادة المصروفات أو خفض الضرائب أو اتباع مزيج من هاتين السياستين.

وهذه الاجراءات جميعها لازمة لرفع جدول المصروفات (ك + ث + ح) إلى أعلى والى النقطة التي تحقق نقطة التوازن والتوظف الكامل .

ففي الشكل التالي (137–أ) ، نلاحظ ان جدول المصروفات (ك + ث + ح) يتقاطع مع خط (45) في نقطة (ج) في وضع أقل من الناتج القومي الممكن (في وضع أقل

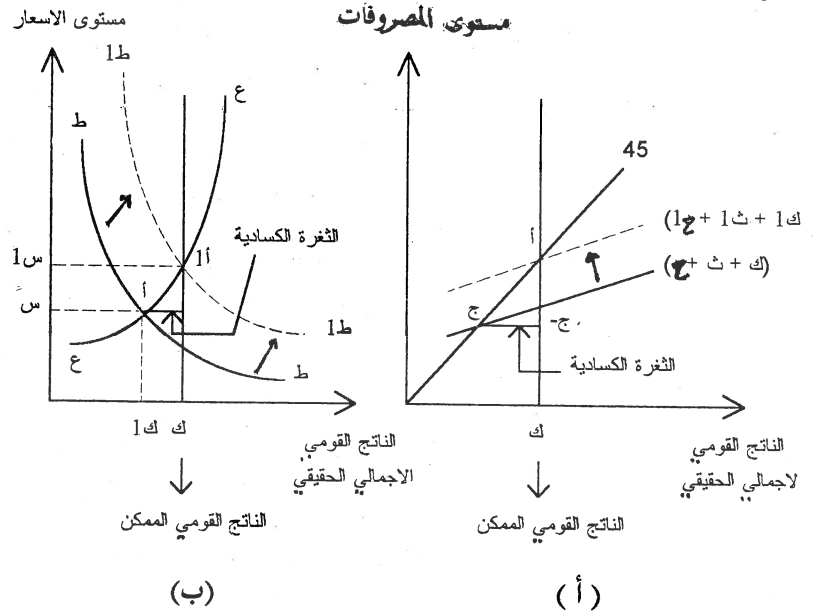

الشكل (137)

من مستوى الاستخدام الكامل)، وبذلك يكون لدينا مايسمى بالثغرة الكسادية ومقدارها (ج–ج) . وعند اتباع السياسة المالية التوسعية كما سبق توضيحه فإن هذه الثغرة الكسادية تختفي بارتفاع خط المصروفات (ك + ث + ح) إلى (ك1 + ث1 + ح1) فيتقاطع مع خط (45) في هذه الحالة عند النقطة (أ) وعندها يكون الاقتصاد في حالة توازن واستخدام كامل .

ويمكن توضيح التخلص من الثغرة الكسادية ، أي خلق نشاط بالاقتصاد والعمل على رفع الاسعار وزيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج ، وذلك عن طريق الشكل (137–ب). ففي وجود الثغرة الكسادية ، فإن منحنى الطلب التجميعي (ط ط)

يتقاطع مع منحنى العرض التجميعي عند النقطة (أ) ويكون مستوى الاسعار العام هو (س) منخفضا عما هو مطلوب. وان الإنتاج تبعا لذلك يكون أقل من الناتج القومي الإجمالي الممكن وهو (ك1) ، انظر الشكل (ب). وباستعمال السياسة المالية التوسعية نعمل على رفع مستوى الطلب الإجمالي من (ط ط) إلى (ط1ط1) فيتقاطع الطلب الإجمالي مع العرض الإجمالي (ع ع) عند (أ1)، وعندها يكون مستوى الاسعار قد ارتفع من (س) إلى (س1) ، وان الإنتاج قد ازداد من (ك1) إلى الناتج القومي الإجمالي الممكن للاقتصاد إنتاجه وهو (ك) .

(2) السياسة النقدية :–

<u>وتعني كل الاجراءات التي يتخذها المصرف المركزي في سبيل تغيير توازن السوق النقدي .</u>

فالسياسة النقدية التي تزيد من عرض النقود، تعمل طبيعيا على تخفيض سعر الفائدة ، أما السياسة النقدية التي تقلل من عرض النقود تعمل من جهتها على رفع سعر الفائدة .

ان الجهة الوحيدة والمسئولة بالدرجة الاولى عن التحكم في عرض النقود هي المصرف المركزي . ولأجل قيامه بذلك فإنه يتبع الاجراءات الآتية :–

(أ) نشاط السوق المفتوح :

وهذا يعني قيام المصرف المركزي بشراء أو بيع اوراق مالية في السوق وذلك حسب ما تتطلبه الحاجة. فمثل هذا النشاط يعتبر وسيلة للتحكم في عرض النقود. فعملية بيع الاوراق المالية للافراد معناها تقليل عرض النقود ، أما شراء مثل هذه الاوراق من قبل المصرف ، فمعناه زيادة عرض النقود . وهكذا فنشاط السوق المفتوحة له التأثير في اعطاء المصارف التجارية احتياطياً أكبر أو التقليل من ذلك الاحتياطي ، الامر الذي يؤدي إلى بدء عملية توسعية أو انكماشية مضاعفة في عرض النقود .

وفي حقيقة الأمر ، فإن شراء السندات مثلا ، من قبل المصرف المركزي لايزيد في عرض النقود فقط ، ولكنه يدفع بسعر السندات للارتفاع ، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . وبالعكس فإن نشاط السوق المفتوحة ببيع سندات يقلل من عرض النقود ويخفض من ثمن السندات ويرفع من سعر الفائدة .

(ب) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :-

يعمل المصرف المركزي على التحكم في عرض النقود وذلك عن طريق تغيير الحد الادنى لنسبة الاحتياطي . فإذا أراد المصرف مثلا زيادة عرض النقود ، فإنه يقوم بخفض نسبة الاحتياطي المنصوص عليها قانونا ، أما إذا أراد خفض عرض النقود ، فإنه يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي .

(ج) تسهيل اعطاء القروض للمصارف التجارية :

ان المصرف المركزي يمكنه التأثير على المصارف التجارية باعطائها تسهيلات ائتمانية أو لا ، وذلك بالتحكم في سعر الفائدة المفروضة من قبله على مثل هذه القروض .

فإذا أراد المصرف المركزي اعطاء المصارف التجارية اكبر احتياطي نقدي ، فبامكانه عندئذ خفض سعر الخصم (سعر الفائدة) التي يتقاضاها ، وبهذا يغري المصارف بالاقتراض ، وبالعكس فباستطاعة المصرف المركزي امتصاص الاحتياطي من المصارف وذلك برفع سعر الفائدة وبالتالي التأثير في المصارف بالتقليل من أخذ القروض . وإضافة إلى ما تقدم ، فقد يسعى المصرف المركزي إلى اتخاذ مسلك التأثير الأدبي (Moral Suasion) وهو محاولة اقناع المصارف عن غير الطريق الرسمي بتحديد حجم الاقتراض منه وبعدم التوسع في اعطاء القروض .

وباختصار فاننا نقول إن تأثير السياسة التوسعية تعمل على زيادة عرض النقود وتخفيض سعر الفائدة ، في حين أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على التقليل من عرض النقود وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة. وبما أن سعر الفائدة يعتبر دافعا مهما لرجال الاعمال بالاقدام على الاستثمار من عدمه كما سبق دراسته ، فإن

زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة يعملان على زيادة حجم الاستثمار بالبلاد ، في حين أن تقليل عرض النقود وارتفاع سعر الفائدة يعملان على التقليل من حجم الاستثمارات .

فإذا اتبعت السياسة النقدية التوسعية فهذا يعنى القيام بالخطوات التالية :-

(1) شراء الاوراق المالية من قبل المصرف المركزي تحت ما يسمى بسياسة السوق المفتوحة .

(2) خفض نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للمصارف التجارية .

(3) خفض سعر الخصم وتسهيل اعطاء القروض من قبل المصرف المركزي للمصارف التجارية .

وبالطبع فإن مثل هذه السياسة النقدية التوسعية مثلها مثل السياسة المالية التوسعية للدولة تعمل على بث الرواج الاقتصادي وبذلك فاستعمالها ينحصر في فترات الكساد الاقتصادي بغية زيادة الطلب التجميعي وللوصول إلى التوازن والاستخدام الكامل لموارد البلد الاقتصادية .

أما السياسة النقدية الانكماشية فهذه عادة ما تكون السياسة المتبعة من قبل المصرف المركزي للحد من مشكلة التضخم المالي وتنحصر الاجراءات المتبعة في هذا الخصوص فيما يلي :-

1- بيع الاوراق المالية في السوق المفتوحة ومن ثم امتصاص قدر من النقود الدائرة بالاقتصاد .

2- رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالنسبة للمصارف التجارية فتنخفض امكانية المصارف التجارية تبعا لذلك في اعطاء القروض .

3- رفع سعر الخصم من قبل المصرف المركزي وبالتالي التقليل من اعطاء القروض للمصارف التجارية .

وهذه السياسة النقدية الانكماشية جميعها مثلها في ذلك مثل السياسة المالية الانكماشية التي تتبعها الدولة ، تعمل على خفض الطلب التجميعي المؤدي إلى خفض مستوى الاسعار والحد من مشكلة التضخم .

ويجب الملاحظة أن أي اقتصاد يعمل قرب الاستخدام الكامل لموارده فليس له في هذه الحالة الا امكانية بسيطة لزيادة الإنتاج ، وعلى العكس فالاقتصاد الذي لديه كمية كبيرة من الموارد المعطلة ، يمكنه زيادة الإنتاج وبدون مواجهته بظاهرة ارتفاع الاسعار .

الخيار بين التضخم والبطالة :-

سبق أن ذكرنا أن سياستي الدولة المالية والنقدية المتمثلين في الادوات الخاصة بالضرائب ومصروفات الدولة ، ونشاط السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطى القانوني وغيرها من الادوات الاخرى التي يمكن استعمالها في التأثير في الطلب التجميعي ، هي الادوات المتبعة للتحكم في التضخم . وتجب الملاحظة هنا أنه إذا قررت الدولة اتباع سياسة انكماشية للحد من زيادة الطلب التجميعي فإن الدولة حينئذ تخلق عادة ما تسمى بالثغرة الكسادية ، أي إن هذه السياسة لمكافحة التضخم كثيرا ما تقود إلى التسبب في الانخفاض في مستوى الاسعار والإنتاج وبالتالي الانخفاض في مستوى التوظف ، وهكذا فالخيار المتاح لمحاربة التضخم باتباع السياسة الانكماشية ، المالية منها والنقدية تجابهه ضرورة التعايش مع نسبة عالية من البطالة. ومن جهة أخرى فإذا استخدمنا هاتين السياستين لمكافحة الكساد الاقتصادي باتباع السياسات التوسعية ، فلابد لنا ولو بعد حين من قبول ارتفاع مستمر في مستوى الاسعار العام وهو التضخم بعينه كتضحية للوصول إلى نسب عالية من الاستخدام .

إذا فهناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة . فهذه العلاقة الإحلالية بين التضخم والبطالة يمثلها ما يسمى بمنحنى "فيلبس" حسب ما هو موضح بالشكل (138) التالي .

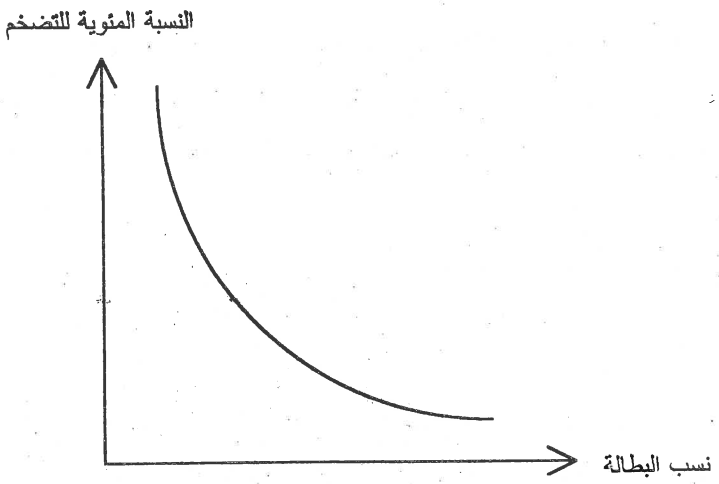

الشكل (138)

فالمنحنى يمثل على الاتجاه الأفقي نسبة البطالة ، ويمثل الاتجاه الرأسى منه نسبة التضخم ، فالمنحنى يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين وان انحداره من أعلى الشمال إلى أسفل اليمين يبين ان هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة فكلما كانت نسبة التضخم عاليه ، قلت نسبة البطالة والعكس صحيح .

<u>الاختلافات الاساسية بين المدرستين الاقتصاديتين (المالية والنقدية) :-</u>

من المسلم به أن كلا من السياستين ، المالية والنقدية ، هدفهما الوصول إلى الإستخدام الكامل في الاقتصاد المعني ، وبدون تضخم ، ولكن كلا من هاتين السياستين تتبعان طرقا مغايرة للوصول إلى ذلك الهدف . فالسياسة المالية تعتمد بالدرجة الأولى على أداتي المصروفات والضرائب ، بينما السياسة النقدية تعتمد على مدى التحكم في عرض النقود .

ان المدرسة المالية ومتبعوها المسمون "بالماليون" تمثل مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم أيضا "الكينزيون" نسبة إلى الاقتصادي الانجليزي "منيارد كينز" الذي قسم المعرفة الاقتصادية في نظريته إلى ثلاثة أجزاء ، وهي المصروفات

على الاستهلاك والمصروفات على الإستثمار ومصروفات الدولة ، وعلى هذا فهو يمثل شرط توازن الاقتصاد بالنموذج التالي :-

ك (الاستهلاك) + ث (الاستثمار) + ح (مصروفات الدولة) = ن ق أ (الناتج القومي الاجمالي) .

ومن النموذج السابق يتضح أن "الكينزيين" يؤكدون في سياساتهم الاقتصادية على السياسة المالية بالدرجة الاولى وذلك عن طريق مصروفات الدولة (ح) ، في حين أن "النقديون" (1) يعتمدون في تحليلاتهم على النظرية الكلاسيكية في هذا المجال والمتمثلة في المتساوية الرياضية المعروفة بمعادلة التبادل (The equation of Exchange) .

وتتلخص فيما يلي :-

ع ن (عرض النقود) × م ن (سرعة النقود) = س (مستوى السعر) × ن ق أ (السلع والخدمات) (1) .

فمعادلة التبادل هذه تعني أن القيمة النقدية للمبادلات الخاصة بالناتج القومي الاجمالي يجب أن تساوي حاصل ضرب متوسط عرض النقود في مرونة الوحدة النقدية بالاقتصاد .

ونعني بمرونة النقود (Velocity of money Circulation) بانها عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية على السلع والخدمات خلال سنة ، وبمعنى آخر فهي تعني النسبة بين الناتج القومي الاجمالي النقدي الى عرض النقود ، أي أن المرونة النقدية (م ن) = القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي / اجمالي عرض النقود = س × ن ق أ / ع ن (2)

---

(1) على رأس هؤلاء الاقتصاديين " ميلتون فريدمان " وآخرون . وهم الذين أحيوا الاهتمام من جديد "بالنظرية الكمية للنقود " والتي سبق وان تطورت على ايدي مشاهير الاقتصاديين أمثال "الفريد مارشال" من جامعة كمبردج ببريطانيا و "ارفن فيشر" من جامعة ييل بالولايات المتحدة الامريكية .

ويمكن اعادة صياغة ماجاء في (2) إلى مايعرف بالنظرية الكمية للنقود وهي :-

$$س = \left(\frac{م ن}{ن ق أ} \right) ع ن \qquad (3)$$

أي أن النظرية الكمية للنقود هي عبارة عن إعادة صياغة المتساوية الحسابية (1) الى النموذج الاقتصادي (3) . وبافتراض ان مرونة النقود (م ن) وان انتاج السلع والخدمات النهائية (ن ق أ) قيمتان ثابتتان، فان النظرية الكمية للنقود (3) توضح :

(1) ان مستوى الاسعار يكون في تناسب مستمر مع التغير في عرض النقود .

(2) وانه وحسب "معادلة التبادل" وهي الوجهة التي يعتمدها النقديون أيضا ، فهناك ارتباط دقيق بين عرض النقود بتلك التغيرات التي تحصل على الناتج القومي الاجمالي النقدي .

اما "الماليون" أو مايسمون "بالكينزيون" فهم يعتقدون أن زيادة عرض النقود لاتؤثر مباشرة ولكنها تعمل على خفض اسعار الفائدة أولا والتي بدورها تؤثر على زيادة حجم الاستثمار المؤدي بدوره إلى زيادة الناتج القومي والعكس صحيح .

وفي حقيقة الأمر فالاختلافات الاساسية بين المدرسة "النقدية" والمدرسة "المالية" تتركز أساسا في مدى التأثير الكمي لسعر الفائدة وعرض النقود كما يلي :-

(1) من حيث الطلب على النقود :

من وجهة رأي "النقديون" فان كمية النقود المطلوبة تعتبر غير حساسة نسبيا للتغير الحاصل في سعر الفائدة ، بينما من الوجهة "الكينزية" ، هناك إستجابة كبيرة لتغير سعر الفائدة على الطلب على النقود .

(2) من حيث عرض النقود :

يعتقد "النقديون" خلافا "للكينزيين" أن الزيادة في عرض النقود تعتبر أكثر تأثيرا على حجم المصروفات .

(3) من حيث المصروفات المتوقعة :

من وجهة رأي المدرسة "النقدية" فان حجم المصروفات تتجاوب بدرجة كبيرة إلى التغيرات في سعر الفائدة ، بينما يرى بعض "الكينزيون" ان تلك العلاقة تعتبر ضعيفة .

(4) من حيث السياسة المالية :

من وجهة رأي "النقديون" فان تأثير السياسات التي تتبعها الدولة من حيث العجز أو الفائض في ميزانيتها ليس لها التأثير الكبير في المدى الطويل على الناتج القومي الاجمالي إلا إذا كانت الدولة تمول مثل هذا العجز أو الفائض عن طريق تغيير عرض النقود .

فالنقديون يرون ان السياسات المالية لاتخلو عن كونها استبدال مصروفات بمصروفات القطاع الخاص وهذا مايطلق عليه بتأثير مزاحمة القطاع الخاص من قبل الدولة (Crowding - out effect) .

ومن الوجهة الاخرى فان "الكينزيين" يؤكدون على أن السياسة المالية تعتبر ذات اهمية وتأثير كبير على مجموع حجم المصروفات وان مجرد زيادة عرض النقود ليس بالامر المحدد لزيادة حجم المصروفات كما يعتقد النقديون .

وفي نهاية الامر ومع الاعتراف المستمر بفعالية كل من السياستين المالية والنقدية ، فلا يجب التعويل الكامل عليهما في حل المشاكل الاقتصادية التي نواجهها ، بل يجب النظر الى كل من هذين النموذجين التحليليين السابقين على أنهما مجرد كونهما نموذجان اقتصاديان مبسطان للواقع وانهما لايأخذان في الاعتبار كل المتغيرات التي تحدث الظاهرة . فكلاهما مثلا لايسعفانا حينما يواجه الاقتصاد بحالات البطالة الزائدة والتضخم المرتفع معا . وكذلك فان كلا من النموذجين لايأخذان في الاعتبار سرعة التأثير أو مدى التأخر في علاج المشاكل الاقتصادية ، ناهيك عن المؤثرات السياسية الاخرى والتي تعمل أحيانا بعكس ماهو مطلوب تحقيقه من علاجات .

ثانياً : التوظف والبطالة :-

إن التكلم عن البطالة إقتصادياً لا يعني ذلك مسألة إستخدام أو عدم استخدام المورد البشري فقط ، بل أن ذلك يعني مدى استخدام ، أي اقتصاد لجميع موارده الاقتصادية من عدمه .

وحيث إن الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية التي سبق لنا دراستها ، فإن جل إهتمام الاقتصاديين والباحثين عند دراسة التوظف والبطالة ينصب غالباً على هذا النوع من الموارد دون غيره . ومما يزيد الاهتمام بدراسة مسألة التوظف والبطالة الخاصة بالمورد البشري ، أن المرضين المزمنين والمرتبطين دائماً بعضهما ببعض في أي اقتصاد هما البطالة والتضخم وان اتباع السياسات الخاصة بالعلاجات المستعملة للتحكم في أي منهما تؤدي عادة إلى نتائج متعارضة ، انظر منحنى فيلبس شكل (138) . لذلك فإن صانعي السياسة الاقتصادية بأي نظام اقتصادي يواجهون خياراً صعباً ، منهم دائماً يسعون إلى التوفيق بين تضخم مقبول وبطالة منخفضة . وحسب ما أوضحه منحنى (فيلبس) السابق دراسته ، فإن الاقتصاديين كلما سعوا إلى القضاء على البطالة ، فإنهم يقتربون من الوقوع في دائرة التضخم والعكس صحيح ، فإذا اتبعت سياسة هدفها محاربة التضخم وبدون الأخذ في الاعتبار ما يترتب على ذلك من نتائج . فإن هذه السياسة تقودنا حتماً إلى ارتفاع في نسبة البطالة وهذه بدورها تؤدي إلى ظهور الكثير من المشاكل منها :-

1. تعاسة الانسان وعدم الاستقرار الاقتصادي .

فإضافة إلى اختفاء الدخل الذي يضمن الحياة الكريمة للانسان ، فان البطالة تقود إلى مشاكل نفسية واجتماعية متنوعة بين أفراد المجتمع ، مثل ارتفاع نسب الجريمة كتعاطي المخدرات والسرقات وغيرها ..

2. انخفاض الناتج القومي الإجمالي عما يمكن للاقتصاد الوصول اليه .

فهذا الانخفاض في الناتج القومي الاجمالي يكون تأثيره داخلياً بانخفاض دخول الأفراد وخارجياً من حيث تأثيره على تجارة البلد المعني مع البلاد الأخرى .

وعند التكلم عن البطالة لابد لنا أن نميز بين اصطلاحي البطالة وعدم الاستخدام الكامل . فالأخير وهو ما يعبر عنه باصطلاح (Under employment) ويعني أن الشخص المستخدم لا يقوم بانجاز حجم الانتاج الممكن . في حين ان اصطلاح البطالة (Unemployment) تعني عدم توفر العمل لشخص قادر ويسعى للحصول عليه .

وعادة ما يعتبر أي اقتصاد ، في حالة استخدام دائم إذا كانت نسبة البطالة به لا تتعدى 5 أو 5٪ من القوى العاملة ، وهذا يرجع إلى أنه دائماً يكون بالمجتمع المعني نسبة من البطالة العرضية ، لا تنطبق عليها شروط تعريف البطالة . فما تسمى بالبطالة الاحتكاكية مثلا (Frictional unemployment) تندرج ضمن نسبة البطالة المسموح بها إقتصادياً .

فقد يتوقف الشخص عن العمل للبحث عن عمل آخر ، أو يتوقف عن العمل بسبب مرض طارئ أو بسبب الرغبة في الانتقال إلى عمل آخر يقع بمنطقة أخرى . فكل هذه الفئات وخلال فترة توقفها عن العمل بأحد هذه الأسباب ، تندرج تحت ما تسمى بالبطالة الاحتكاكية ولا تدخل ضمن احصائيات البطالة .

وتحسب نسبة البطالة بقسمة اجمالي عدد الأفراد الراغبين في العمل غير المتوفر على الطاقة العمالية المتاحة من الأفراد القادرين على العمل لكل مائة.

أي إن :-

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{إجمالي عدم الاستخدام}}{\text{الطاقة العمالية}} \times 100$$

ويمكن تقسيم أنواع البطالة إلى مايلي :-

(1) البطالة الهيكلية أو التكنولوجية :

وهذه تتسبب على عدم قدرة الاقتصاد ككل ، الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل لموارده الاقتصادية . فالاقتصاد في هذه الحالة ، لا تتوفر لديه الامكانيات اللازمة لاستيعاب جميع الأفراد الباحثين عن عمل . ويندرج تحت هذا النوع من

البطالة الأفراد الذين توقفوا عن العمل بسبب التغير التكنولوجي أو كنتيجة لافتقارهم لمهارات ما أو بسبب الأمية مثلاً .

هذا النوع من أنواع البطالة يكون واضحاً في كل من البلاد المتقدمة والبلاد التي في طريقها للنمو .

ففي المجتمعات المتقدمة تتغير أنماط الانتاج بسرعة مواكبة للتغير العلمي والبحثي السريع بها . وعليه فإن هذا يتطلب من العاملين في المصانع والوحدات الانتاجية الأخرى مجاراة هذا التغير عن طريق اكتساب مهارات جديدة عن طريق التعليم والتدريب المتواصل لأجل التأقلم ومواكبة الطرق الحديثة في الإنتاج . وخلال هذه المسيرة السريعة قد يتوقف الكثير عن المكن من اكتساب المهارات المطلوبة ، الأمر الذي يدفع أرباب العمل من التخلص منهم . وبذلك يندرج هؤلاء ضمن ما تسمى بالبطالة الهيكلية . وفي المجتمعات النامية قد تنقرض الكثير من الحرف التقليدية اليدوية فينخرط محترفوها ضمن هذا النوع من البطالة ، وقد يكون سبب ذلك التغير في الطلب على سلعة ما كنتيجة لتغيرات اجتماعية وسياسية ، فصناعة (الطرابيش) مثلا ، كانت تعتبر من الصناعات الرائجة بمصر قبل سنة1952 حيث إن ما يزيد عن 80٪ من عدد سكانها يستعملون (الطربوش) كغطاء للرأس إلا ان تلك الصناعة قد اعتبرت الآن في عداد الانقراض . وبالطبع فإن الأعداد الهائلة التي كانت تعتمد في حياتها على هذه الصناعة تدخل ضمن ما يسمى بالبطالة الهيكلية أو التكنولوجية .

(2) البطالة الموسمية :

وهذا النوع من البطالة يظهر بناء على ارتباط فرص الاستخدام بفترة معينة من السنة . ومن أفضل الأمثلة على البطالة الموسمية ما يحدث من نشاط موسمي بالقطاع الزراعي . فالعمال المرتبطون بجني محصول معين كمحصول المالح أو البطيخ أو الزيتون مثلاً يستخدمون خلال فترة الجني تلك ، أما خلال الفترات المحصورة

بعد جني محصول والانتظار لجني محصول آخر فيعتبر العمال حينذاك ضمن ما تسمى بالبطالة الموسمية .

(3) البطالة الدورية :

وهذا النوع من البطالة مرتبط بما يسمى بالدورات الاقتصادية . ففي البلاد المتقدمة كثيراً ما يمر اقتصادها بفترات رواج وكساد ، ونعني بالرواج هنا زيادة الطلب وارتفاع الأسعار مع ارتفاع فرص الاستخدام . ويعقب فترة الرواج هذه عادة فترة أخرى تسمى بفترة الكساد الاقتصادي والتي تتصف بانخفاض الطلب وتكدس السلع وانخفاض الأسعار مع زيادة نسبة البطالة في اليد العاملة . إن نسبة البطالة المترتبة على فترات الكساد هذه هي ما يطلق عليها بالبطالة الدورية .

(4) البطالة المقنعة :

هذا النوع من أنواع البطالة محجب أي غير مرئي ، وتظهر مثل هذه البطالة بوضوح في البلاد النامية ذات الكثافة العالية من السكان والتي يعتبر القطاع الزراعي المصدر الأساسي للانتاج بها . ففي مثل هذه البلاد وكنتيجة لتكدس الأيدي العاملة بذلك القطاع السائد ، يكون الانتاج الحدي لنسبة كبيرة ممن يحترفون بالزراعة يساوي الصفر أو أقل من الصفر . إن نسبة هؤلاء المتهنين بحرفة الزراعة والذين يساهمون في زيادة الانتاج بشيء تنطبق عليهم تسمية البطالة المقنعة .

ملخـــص

في هذا الباب قمنا باشتقاق منحنيي الطلب التجميعي والعرض التجميعي . فالطلب التجميعي يمثل العلاقة بين الكميات المطلوبة من الناتج القومي الإجمالي عند مستويات مختلفة من الاسعار والعرض التجميعي يمثل الكميات المعروضة من الناتج القومي الإجمالي عند مستويات مختلفة من الاسعار .

وباستعمال جدول المصروفات والدخل القومي أو باستعمال منحنى الطلب التجميعي والعرض التجميعي أمكننا تحديد ما يسمى بالثغرة الكسادية والثغرة التضخمية مقارنة بموقع توازن الاقتصاد مع نقطة الاستخدام الكامل له . فإذا كانت نقطة التوازن أعلى من نقطة الاستخدام الكامل للموارد ، فإن ذلك ينجم عنه ما أسميناه "بالثغرة التضخمية" ، هذا وقد اتضح ان الثغرة التضخمية هي حالة تمهد للوضع الذي نسمية "بالتضخم".

"فالتضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار العام ولفترة زمنية طويلة" فالمشكلة تبتدىء بالثغرة التضخمية ، حيث يقوم المستهلكون والمستثمرون بطلبات إنتاج أكبر مما يستطيع الاقتصاد توفيره تحت الظروف الطبيعية للإنتاج.

وهناك نوعان اساسيان للتضخم هما (1) التضخم الناجم عن جذب الطلب : وهذا النوع يتسبب عن الاقبال الكبير من قبل المستهلكين على شراء السلع. وكذلك هناك (2) التضخم الناجم عن دفع التكاليف : وهذا النوع يتسبب من كون ان مستوى تكاليف الإنتاج في ازدياد . ومن المعروف أن المستوى المعتدل من التضخم هو وضع مرغوب فيه في حالة ما إذا كان الاقتصاد في مستوى أقل من نقطة الاستخدام الكامل لموارده. فالارتفاع البسيط في مستوى الاسعار في هذه الحالة يعمل على زيادة الإنتاج والاقلال من مستوى البطالة. وقد يعارض البعض السماح بالارتفاع لمستوى الاسعار مهما كانت بسيطة لأن ذلك في نظرهم يؤدى إلى مساوىء منها اعادة توزيع الدخل والثروة .

ومن السياسات المتبعة لعلاج التضخم ، اضافة إلى سياسة زيادة الإنتاج ، مايسمى (1) السياسة المالية وهي السياسة الخاصة بخطة المصروفات والضرائب للدولة لأجل تحريك الطلب التجميعي في اتجاه مرغوب فيه. وكذلك (2) السياسة النقدية وهذه تعني كل الاجراءات التي يتخذها المصرف المركزي من حيث تغيير عرض النقود .

وقد علمنا ان هناك علاقة عكسية بين نسب التضخم والبطالة ، فكلما زاد مستوى التضخم انخفضت مستويات البطالة والعكس صحيح . وهذه العلاقة يمثلها ما أسميناه بمنحنى "فيليبس" وهو منحنى يمثل اتجاهه الأفقي نسب البطالة والمحور الرأسي النسب المئوية للتضخم ، فهو منحنى ينحدر من أعلى الشمال إلى أسفل اليمين موضحا بذلك العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة التي سبق ذكرها .

إن البطالة في المفهوم الاقتصادي تعني عدم استخدام أي نوع من الموارد الاقتصادية . والبطالة في المورد البشري قد تؤدي إلى مشاكل اجتماعية ونقص في الناتج القومي الاجمالي في البلد المعني .

ويمكن تحديد عدة أنواع من البطالة البشرية وهي :- (1) البطالة الهيكلية أو التكنولوجية . (2) والبطالة الموسمية . (3) والبطالة الدورية.
(4) والبطالة المقنعة .

وفي هذا الباب أيضا عرفنا المكاثر بأنه التغير في الناتج القومي الاجمالي الناجم عن التغير في المصروفات وقد أوضحنا هذا المفهوم خطيا وجبريا وفي سياق شرح السياسة المالية والنقدية حددنا الفروقات الاساسية بين المدرستين النقدية والمالية والتي تنحصر أساسا في أن الماليون يؤكدون على دور الدولة في تحريك الطلب التجميعي الى المكان المرغوب باستعمال مصروفات الدولة ودور الضرائب في حين ان النقديين يؤكدون على أهمية التحكم في كمية عرض النقود من أجل الوصول إلى اقتصاد متوازن بدون تضخم أو بطالة .

اسئلة للمراجعة

السؤال الاول :

(أ) اذكر الفرق بين جدول المصروفات أو ما أسميناه بمنحنى الطلب التجميعي الممثل للعلاقة بين الناتج القومي الإجمالي والمصروفات من جهة وبين ما أسميناه بمنحنى الطلب التجميعي الممثل للعلاقة بين الناتج القومي الإجمالي ومستويات الاسعار .

(ب) عرف واشرح ما يعرف (1) بالثغرة التضخمية و (2) الثغرة الكسادية مع توضيح اجابتك بالرسم كلما أمكن ذلك.

(ج) ماعلاقة الثغرة التضخمية بما يعرف "بالتضخم".

السؤال الثاني :

(أ) عرف التضخم .

(ب) حدد واشرح بعض السياسات المتبعة في علاج التضخم .

(ج) عدد واشرح بعض مساوىء التضخم

السؤال الثالث :

(أ) ما هو الأثر السلبي الناجم عن اتباع ما يعرف بالسياسة المالية والنقدية التقشفية للحد من التضخم.

(ب) إذا كان الاقتصاد في حالة الكساد الاقتصادي فما هي السياسات التي تنصح باتباعها لدفع الاقتصاد إلى حالة من الرواج الاقتصادي وما هي المؤثرات لمثل هذه السياسة .

(ج) عرف واشرح مايلى:

(أ) السياسة المالية والماليون (ب) السياسة النقدية والنقديون

(ج) منحنى "فيلبس" مع توضيح اجابتك بالرسم . (د) المكاثر .

السؤال الرابع :-

(أ) عرف البطالة اقتصادياً .

(ب) وما علاقة البطالة بالتضخم ؟ دلل على اجابتك بما يعرف بمنحنى (فيلبس).

(ج) اذكر أنواع البطالة البشرية مع شرح كل منها .

الباب الحادي عشر

السكان والتنمية الاقتصادية
Population & Economic Development

ان دراسة المشكلة السكانية تحت هذا الباب ، ترجع إلى أهمية الدور البارز الذى يلعبه المورد البشري في التنمية الاقتصادية ، فالمورد البشري اضافة إلى كونه المستفيد الاول والنهائي من تلك التنمية ، فهو من جهة أخرى العامل الرئيسي من عوامل الإنتاج اللازم للوصول إلى اي درجة من درجات النمو الاقتصادي المستهدف من قبل اي نظام اقتصادي .

أولا : السكان Population

عند تعامل القاريء أو الدارس مع مواضيع خاصة بالمشكلة السكانية ، فانه عادة ما يجابه بمصطلحات خاصة تستعمل في هذا المجال ، ولتسهيل الامر على من له الرغبة في متابعة الدراسات السكانية نستعرض فيما يلي بعضا من تلك المصطلحات :-

أ- بعض المصطلحات المتداولة في الدراسات السكانية :

(1) الاحصائيات الحيوية (Vital Statistics) : وهي تعني الاحصائيات الخاصة بنسبة المواليد بالنسبة لالف من السكان وكذلك الاحصائيات الخاصة بنسبة الوفيات وهي عدد الوفيات بالنسبة لالف من السكان .

(2) الزيادة الطبيعية للسكان : وهي تعني تلك الزيادة الناجمة عن الفرق بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات في البلد المعني وعادة ما تحسب هذه الزيادة كنسبة مئوية .

(3) اما الزيادة السكانية فهي تعني الزيادة الطبيعية في عدد السكان مضافا اليها قيمة الفرق بين هجرة السكان إلى داخل البلد وهجرتهم منه .

أي إن الزيادة السكانية =

(عدد المواليد – عدد الوفيات) + (عدد المهاجرين للداخل – عدد المهاجرين للخارج)

وكمثال توضيحي لما سبق أن قلناه ، لنفرض أن بلادا من بلاد العالم الثالث بها (10,000,000) نسمة من السكان عند بداية سنة ما . وخلال تلك السنة قد حدث ان كان بتلك البلاد (400,000) من المواليد و (150,000) من الوفيات. واذا افترضنا أيضا أن الفرق بين عدد المهاجرين للداخل وعدد المهاجرين للخارج هو (250,000) نسمة ، فان حصيلة عدد سكان هذا البلد عند نهاية السنة يكون ما مقداره (10,500,000) نسمة. وقد توصلنا إلى هذا العدد من السكان كمايلي :

عدد السكان الاصلي + الزيادة الطبيعية + (الهجرة للداخل- الهجرة للخارج)

10,000,000 + 250,000 + (250,000)

أي إن عدد السكان في نهاية السنة هو ما مجموعه(10,500,000)نسمة كما سبق ذكره.

(4) نسبة الموت الأطفالي : وهذا يعني عدد الاموات من الاطفال خلال السنة الاولى من حياتهم مقسوما على عدد المواليد الاحياء منهم في كل الف .

فإذا افترضنا ان عدد الاموات من الاطفال في السنة الاولى من تاريخ انجابهم هو (40,000) من مجموع (400,000) من الاطفال المواليد في بلد ما ، فان نسبة الموت الأطفالي (INFANT MORTALITY) في هذه الحالة تكون:-

$$\frac{40,000}{400,000} \times 1000 = 100$$

ب- بعض النظريات والآراء المتداولة في مسألة السكان :

هناك العديد من النظريات التى تناقش المشكلة السكانية منذ القدم وعلى رأس هذه النظريات ما يسمى بالنظرية التشاؤمية لصاحبها (R. Malthus) ولذلك سميت باسمه وعرفت بنظرية مالتس للسكان.

ملخص هذه النظرية يدور حول فكرة ان قدرة الانسان على التكاثر تزيد بكثير على قدرته على توفير الغذاء له ولنسله . ولقدرة الانسان الفائقة على الانجاب فان "مالتس" يرى ان ذلك قد أدى دائما إلى معاناه الانسان بسبب الحاجة. وعلى هذا فان المجاعات والامراض والحروب ، في نظره ، كانت دائما هي المحدد الايجابي

لزيادة السكان . وقد أكد "مالتس" على أن هذه المحددات الايجابية مستمرة على مر الاجيال ، الا إذا قام الانسان نفسه وبمحض ارادته بوضع محددات أخرى لتقليل الانجاب اسماها "بالمحددات المانعة" وتضمن هذه الموانع حسب رأي "مالتس" تأجيل سن الزواج والامتناع عن الاتصال الجنسي . وقد أكد "مالتس" ان اتباع ذلك من أهم الوسائل للتقليل من حدة زيادة عدد السكان. وفي اطروحته بالنسبة للسكان ، دلل على قدرة الانسان على الانجاب وعلى عجزه عن توفير الطعام حاضرا ومستقبلا بقوله أن إنتاج الطعام يزداد دائما بمتوالية عددية ، في حين أن عدد السكان يزداد بصورة أكبر وذلك كمتوالية هندسية[1] . وحسب رأي "مالتس" هذا فان حجم سكان العالم يتضاعف كل (25 سنة) .

ان المعارض الاساسي لنظرية "مالتس" هو (William Godwin) ، غير إنه قد اتفق معه على أن حجم السكان سيتضاعف كل (25) سنة. ان "جودون" قد اعزا عذاب ومعاناة الانسانية المرتبطة بالزيادة السريعة في الانجاب ،إلى سوء النظم الاقتصادية السائدة والتي تمنع بدورها الانسان من استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستعمال الامثل ، واعاقته ايضا دون الوصول إلى التوزيع العادل لهذا الإنتاج .

وهكذا فان "جودون" قد أعزى الكوارث التي تنبأ بها "مالتس" بسبب زيادة القدرة على الانجاب ، إلى أنها في حقيقة الامر من صنع الانسان ، وأشار إلى أن هذه النكبات والمعاناة للبشرية يمكن التخلص منها عن طريق الانسان نفسه وذلك بادخال تحسينات على النظم الاقتصادية بدون اي تغيير في نسب التكاثر. وعلى هذا استحسن بدرجة كبيرة الاثر الكبير الذي أدخلته الثورة الصناعية على رفاهية البشرية ، حيث اعتقد ان الثورة الصناعية قد اتاحت الفرص لازالة الكثير من المعاناة التى جابهت البشرية من قبل .

(1) المتوالية العددية هى 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ... الخ أما المتوالية الهندسية فهى 1 ، 2 ، 4 ، 6 ، 8 ... الخ

ومع ان هناك الكثير من الآراء الاخرى التي تختلف عن هذين الرأيين ، الا ان الغالبية العظمى من تلك الآراء تخالف آراء "مالتس" ومنها رأي "كارل ماركس" مؤسس الشيوعية وكذلك اراء الغالبية العظمى من الكنائس المسيحية وبعض الاديان الاخرى .

فالكنيسة الكاثوليكية مثلا عارضت على مر السنين استعمال موانع الحمل لتحديد النسل من قبل متبعيها ، ومع وجود انخفاض في عدد الافراد المنتسبين لمثل هذه الكنائس الذين يتبعون مثل هذه التعليمات ، الا أن الكنيسة مع هذا كله لازالت في رأيها الرسمي ولازالت تؤثر في أعضائها وفي السياسة العامة بالبلاد التي تسود بها. ومن جهة أخرى فان تعاليم الدين الاسلامي في هذا الخصوص ، غير واردة بالتحديد الا أن المجتهدين استندوا الى تفسير بعض الايات القرآنية في تحريم استعمال موانع الحمل وأكثر من هذا فان موضوع الاجهاض اعتبر من قبل البعض أنه مساو في جرمه لحالات قتل النفس وبدون وجه حق.

وكسند لآراء "جودون" ، فان الماركسيين وانصارهم اعتبروا أن الضغط السكاني في البلاد الرأسمالية وجه آخر واثر مباشر للصراع بين الطبقات . حيث ارتأوا ان البلاد الاشتراكية قد اقدمت على حل مشكلة السكان علميا ، لأن بمقدور هذا النظام الاقتصادي توفير فرص العمل للجميع والوصول بالمجتمع تبعا لذلك إلى مستوى الاستخدام الكامل وبذلك يمكن مد كل فرد بحاجاته الضرورية. ومن هنا فان الماركسيين يرون ان المجهودات التي يقوم بها النظام الرأسمالي من حيث التخطيط الاسري محاولات غير مجدية لأجل تأجيل حدوث الثورة البروليتارية القادمة ، حسب نظرهم .

وأخيرا هناك دائما اختلاف في الرأي بين البلاد المتقدمة وبين ما يسمى ببلاد العالم الثالث من حيث تحديد النسل. فعلى مستوى الاجتماعات الدولية الخاصة بدراسة المشكلة السكانية كثيرا ما يثار موضوع التحكم في زيادة السكان ببلاد العالم الثالث ، الا أن الرأى المعارض والآتي من البلاد التى يعتبرها الغرب

تعاني من كثافتها السكانية ، يقول ان التنمية الاقتصادية الفعالة والمتوازنة لن توفر مطالب الافواه المتزايدة فقط ، ولكنها اضافة إلى ذلك تعمل ، وبطريقة غير مباشرة ، على انخفاض مستوى الانجاب تدريجيا. وهذا الاثر للتنمية على الانخفاض في عدد الانجاب يتمشى مع المقولة المتداولة في هذا الخصوص التي تقول "اعتن بالسكان وسيعتني السكان بأنفسهم" .

ج – تطور الوضع السكاني بالعالم :

إن التطور التاريخي للوضع السكاني في العالم يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل وهي :-

(1) عصر ماقبل الزراعة المستقرة :-

من المعروف ان الانسان خلال هذا العصر قد عاش حياة غير مستقرة تعتمد على الصيد وتجميع ما ينتج من مصادر الطعام الطبيعية ، وفي حالات أخرى قد يعتمد على أكل لحوم البشر. وتحت هذه الظروف المعيشية ، فان الكثافة السكانية ، وهي عدد السكان في الكيلو متر المربع ، تعتبر منخفضة جدا . ومن المحتمل ان تكون نسبة المواليد عالية قد تصل إلى 35 أو 50 في الألف في السنة الواحدة (1) . وان شواهد الحفريات تنبئنا بأن أكثر من نصف الموتى في ذلك العصر ناجم موتهم عن أسباب راجعة لانتشار العنف والحروب . واذا اعتبرنا نسبة المواليد عالية كما سبق ذكره فان نسبة الوفيات لابد ان تكون عالية جدا أيضاً ، لأن حدوث أي نسبة ملحوظة في الزيادة الطبيعية خلال هذه الفترة ولنفرض أنها مليونان من السنين، تتسبب طبيعيا في حجم سكان أعلى من ذلك الحجم الحقيقي المعروف الآن .

---

(1) انظر :

Lester R. Brown, In the Human Interest (New York, W. W. Norte, 1974)

وانظر :

Carlo Cipoll, The Economic History of World Population, (Harmonds Worth, Middle Sex, England: Penguin Books, 1962)

(2) عصر مابين الزراعة المستقرة والثورة الصناعية :-

إن تطور الزراعة المستقرة قد زادت من قدرة الارض على ضمان بقاء الانسان ،فخلال هذا العصر وبادخال تحسين زراعة الحبوب وتربية الحيوانات قد أدى كل ذلك إلى زيادة عرض الغذاء وضمان استمرار الحصول عليه. وبسبب ذلك فان نسبة الوفيات قد انخفضت ، ومتوسط الاعمار قد زاد مما أدى إلى الزيادة البطيئة والمتصاعدة في عدد السكان تبعا لذلك. ولكن هذا النمو في عدد السكان كثيرا ما توقف خلال فترات انتشار الاوبئة وفترات المجاعات والحروب التي أدت إلى الزيادة في نسبة الوفيات ، الامر الذي أدى في نهاية المطاف في القضاء على أكثر من أربعين إلى خمسين في المائة من عدد السكان ببعض مناطق العالم .

(3) عصر مابين الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية :-

يمكن تحديد هذا العصر بداية من الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الثانية وخلال هذه الفترة ابتدأت التنمية الاقتصادية الحديثة التي أدت إلى التوسع في امكانية الارض لاحتمال التزايد المستمر في عدد السكان . فالاختراعات الصناعية قد قابلها أيضا اختراعات في المجالات الزراعية التي تسببت في امكانية التخلص من الاعداد الزائدة بالقطاع الزراعي إلى القطاعات الصناعية ، وكذلك فان هذا التقدم العلمي قد أدى في نفس الوقت إلى زيادة إنتاجية العدد المتبقي من المورد البشري بالقطاع الزراعي ، بحيث ان ذلك الإنتاج أصبح كافيا لمجابهة الطلب على الغذاء من التجمعات الحضرية المتزايدة وأن تطور وسائل المواصلات البرية والبحرية قد زادت كذلك من القدرة على الإنتاج الزراعي . وأصبح بالامكان توصيل الغذاء إلى المناطق التي بها عجز في الطعام فقلت بذلك المجاعات من حيث عددها وشدتها وانخفضت مستويات الاسعار في كثير من ارجاء العالم. ومن جهة أخرى فان الادوية الحديثة والاحوال الصحية العامة ابتدأت في التحسن . فجميع هذا العوامل ساعدت على التقليل من نسبة الوفيات ، فابتدأت الزيادة في عدد السكان حتى وصلت حوالي 1٪ في السنة عند الحرب العالمية الثانية . ان هذا العصر قد استغرقت مدته حوالي مائة سنة

تقريبا. وقد شاهد هذا العصر الثالث من التطور السكاني في العالم الكثير من الهجرات . فبين سنة 1846 وسنة 1930 كان هناك أكثر من خمسين مليونا من البشر قد تركوا أوربا للاستقرار في بقاع أخرى من العالم. وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية هدفا رئيسيا لهذه الهجرات وقد كان النصيب الأقل من هذه الهجرات قد اتجه إلى كندا ، البرازيل ، الارجنتين ، شيلى ، جنوب افريقيا ، استراليا ونيوزيلندا . وبالطبع فان الامبراطوريات الاستعمارية قد ساعدت على مثل هذه الهجرات .

(4) عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية :-

إن العصر الحاضر ، قد شاهد تحسينات اكبر من حيث الزيادة في عرض الطعام والتحكم في الامراض . وبفضل انتشار الاختراعات والوسائل التقنية التي توصل اليها خلال الثورة الصناعية في جميع انحاء العالم، زادت فرص التعليم وانتشار الوعى الصحي والغذائي مما ساعد على التحكم ومجابهة الاوبئة والمجاعات في أغلب بقاع العالم .

هذه التطورات قد أدت إلى الانخفاض الملحوظ في نسبة الوفيات وزيادة في مستوى الاعمار . فانخفاض نسبة المواليد في كثير من مناطق العالم أدت إلى الارتفاع في نسبة الزيادة الطبيعية من 2٪ إلى 3٪ .

ومع ان نسبة النمو لسكان العالم لم يتعد 1٪ في السنة قبل الحرب العالمية الثانية ، الا أن سكان العالم قد تضاعفوا خلال حقبات التاريخ . وقد اعتقد أن سكان العالم لا يتعدون (250) مليونا خلال زمن المسيح. أما عند بداية القرن التاسع عشر فقد بلغ سكان العالم "بليونا" واحدا. في حين أن حجم سكان العالم خلال سنة 1950 قد قدر بما يساوى (2.5) بليون فقط .

(د) المستقبل السكانى للعالم :

حينما نقدر استقرائيا ما يحصل في المستقبل من حيث الزيادة السكانية فاننا نجد أن نموا سكانيا بنسبة 2٪ أو حتى 1٪ سينجم عنه زيادة إجمالية في عدد

السكان مدهشة وغير متوقعة. فعلى سبيل المثال فان الزيادة المستمرة بنسبة 2٪ ستجعل عدد سكان العالم يصل إلى (6.3) بليونا في سنة 2000 والى (17) بليونا في سنة 2050 ، وحتى لو كانت الزيادة في عدد السكان توقفت عند 1٪ ، فان سكان العالم يصلوا إلى حوالى (5) بلايين في سنة 2000 وإلى (8.3) في سنة 2050 (1) .

إنه من الملاحظ ان نسبة الوفيات ببلاد العالم الثالث مازالت تنخفض بنسبة أقل من ذلك الانخفاض الذى مرت به من قبل نظيراتها البلاد المتقدمة. أما من حيث نسبة المواليد فانه قد حصل بعض التقدم في انخفاضها كثير من بلاد العالم الثالث . فقد لوحظ أن نسبة المواليد بالنسبة لجميع بلاد العالم الثالث ككل قد انخفضت ما بين (1965 – 1975) بحوالي 15٪ وان الصين الذي يصل عدد سكانها تقريبا إلى البليون نسمة قد كان لها النصيب الاكبر في هذا الانخفاض. ولكن من المحتمل ، ومع هذا الانخفاض في نسبة المواليد بالعالم الثالث ، أن سكان العالم سيكونون أكبر عددا في المستقبل على ما هو عليه الآن. وقد قدر حتى إذا تمكن العالم من الوصول إلى مستوى الاحلال فقط من حيث الانجاب عند سنة 2000 ، أن سكان العالم يصل مع ذلك إلى (8.1) بليون في سنة 2050 . (1)

(هـ) الحجم الأمثل للسكان :

السؤال الذى يطرح نفسه هو مدى تأثير نمو السكان في التنمية ورفاهية المجتمع؟ واذا كانت زيادة السكان ذات أثر سلبي على التنمية فكيف يمكن تقليص الزيادة السكانية هذه أو التخلص منها ؟

فعلى المستوى العائلى ، فان القرار الاسري يحاول دائما الوصول إلى العدد الأمثل لعدد أفراد الأسرة، أي إن الاسرة عند انجابها عدداً من الأفراد ، تعتبر ذلك العدد مفيداً لرفاهية الاسرة. ومع هذا فإذا طرح السؤال على رب الاسرة حين اكتمال عدد أفرادها من حيث رأيه في العدد الأمثل للانجاب، فان الاجابة تكون دائما

(1) انظر :

Thomas Frejke, The Future of Population Growth (New York: Population Council, 1973).

متحيزة للعدد الأقل من الاطفال عما لدى الأسرة الآن. ومن هنا نستنتج أن حكم الزوجين فيما يخص الحجم الأمثل لأفراد الاسرة قد يتغير بعد أن يصبحا والدين وبامكانهما تقييم التكاليف والعوائد لتنشئة أفراد اسرهم حينذاك .

هذا على المستوى الاسري . اما على المستوى القومي ، فبالامكان محاولة التعرف إلى العدد الامثل للسكان من خلال مواجهة العلاقة بين متوسط دخل الفرد السنوى وحجم السكان في بلد ما. أي هل يكون دخل الفرد عاليا أو منخفضا بزيادة عدد السكان على ما هو عليه ؟

فللاجابة عن مثل هذا السؤال ، هناك من يقول إن اية زيادة في عدد الافواه تصاحبها زيادة في عدد الايدى ، الامر الذي يقودنا إلى أن الزيادة في عدد السكان بوجود الموارد الاقتصادية لا تؤثر في الدخل الفردي . ومن جهة أخرى فإذا لم تكن هناك موارد اقتصادية غير مستغلة ، فان زيادة السكان تكون بالطبع على حساب نقص في الدخل الفردي وهذا ما يؤكده قانون تناقص الغلة الذي نواجهه تحت هذه الظروف كلما زاد عدد السكان ، وهذا يقودنا إلى ما يعرف "بنظرية الحد الامثل للسكان". ففي حالة وجود بلد ما ذات موارد اقتصادية غير بشرية محدودة ، يمكنها الوصول إلى القيمة القصوى للدخل الفردي إذا تمكنت من التوصل إلى الحجم الامثل لعدد سكانها. وهذه الفكرة مبنية على اساس إنه بوجود عدد من السكان في بلد ما أصغر من الحجم الامثل للسكان، فان دخل الفرد في هذه الحالة يكون أقل ما يمكن لمثل هذه البلد من الوصول اليه. وهذا سببه عدم وجود العدد الكافي من اليد العاملة واللازمة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بكفاءة . ومن جهة أخرى ، فإذا كان عدد السكان أعلى من الحجم الأمثل ، فان دخل الفرد يكون أقل مما يمكن ان يكون عليه ، حيث يوجد وفرة في اليد العاملة عما هو موجود من الموارد الاقتصادية . والشكل التالي يمثل العلاقة بين عدد السكان ودخل الفرد .

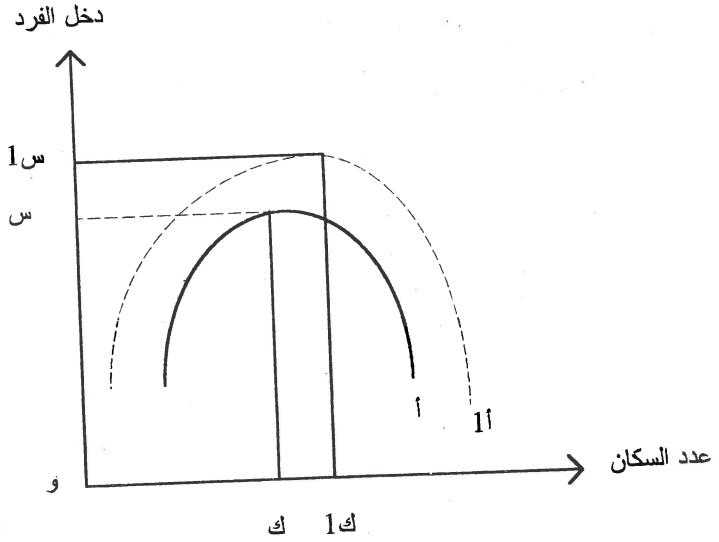

الشكل (139)

نظرية الحد الأمثل للسكان

فحسب الشكل (139) السابق فان الحجم الامثل للسكان هو (وك) ، وإن اقصى دخل فردي يكون (وس) تبعا لذلك . ان هذه النظرية تتفق مع التصنيف السائد على مستوى العالم من حيث وجود بلاد كثيفة السكان واخرى قليلة السكان. وعلى هذا الاساس فالنظرية تشير إلى أن الدخل الفردي يزداد كلما زاد عدد سكان البلاد القليلة في كثافتها السكانية ، وينخفض دخل الفرد بالبلاد الكثيفة بالسكان كلما زاد عدد سكانها . وهذه النظرة تتمشى مع ما حصل من زيادة في دخل الفرد في بلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا بعد زيادة الهجرات اليها منذ القرن التاسع عشر. وعلى هذا ليس من الصعب أن تتصور الزيادة المرتقبة في دخل الفرد ببعض البلاد المكتظة بالسكان مثل مصر وبنجلاديش إذا ما حدثت هجرات ذات

حجم كبير منها إلى العالم الخارجى ، والشكل (139) زيادة عن المنحنى (أ) الذي يمثل العلاقة بين حجم السكان ودخل الفرد، نجد أن المنحنى (أ1) المرسوم بالشكل المتقطع يمثل العلاقة بين حجم السكان ودخل الفرد تحت ظروف نفس الموارد الاقتصادية غير البشرية، الا أن الجديد في هذه الحالة هو ان امكانيات الإنتاج قد زادت. وهكذا فاننا نلاحظ ان المنحنيين يمثلان نفس الشيء الا أن المنحنى (أ1) المتقطع يقع أعلى المنحنى (أ) ، فبالنسبة للمنحنى (أ1) فهو يمثل دخلا للفرد أعلى ، ويستطيع الاقتصاد ان يستوعب عدداً أكبر من الحجم الامثل للسكان مقداره (ك1) بدلا من (ك) السابق .

وقد أكد بعض الدارسين للمشكلة السكانية والتنمية ان الانخفاض في نسبة المواليد في الهند سيزيد من نمو الدخل الفردي لسببين اثنين هما :- (أولا) ان إنخفاض نمو السكان على المستوى العائلي يعمل على تقليل نسبة الاعالة ، وهذا سبب مباشر في تقليل دالة الاستهلاك وزيادة دالة الادخار ، (ثانيا) على مستوى المجتمع فان النمو البطيء للسكان يقلل من نصيب القطاع العام من الموارد اللازم صرفها على الخدمات الاجتماعية للسكان المتزايدين وبدلا من ذلك يمكن تخصيصها في أوجه صرف استثمارية تؤدي إلى المساهمة في رفع مستوى الدخل الفردي[1] .

وهناك مجموعات أخرى من الدارسين الذين يشككون في كون الزيادة السكانية السريعة تعمل على التقليل من نمو دخل الفرد ، بل انهم يميلون أحيانا إلى اعتبارها مفيدة. فهذه المجموعة من الباحثين قد أكدوا ان النمو السكاني قد يسهل

---

(1) انظر

Onsley J. Coale and Edgar M. Hoover, Population Growth and Economic Development in Low- Income Countries : A case study of India's Prospects (Princeton: Princeton University Press 1985).

زيادة دخل الفرد وذلك لزيادة الطلب على الاستثمار الذى يمكن من الوصول إلى امكانية تحقيق الحجم الامثل في الإنتاج ويشجع على التغيير. وهناك من أشار إلى أن طول فترة الحياة المصاحبة لانخفاض نسبة الاموات والزيادة السريعة في عدد السكان في الدول النامية ستزيد من حوافز الاستثمار في الرأسمال البشري وبالتالي تؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة [1] . ومن الدارسين لاقتصاديات البلاد الصناعية من عبروا عن اهتماماتهم بأن أكدوا على ان التباطؤ في النمو السكاني يمكن ان يكون له تأثير محدد . ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلا ، أوضح (الفن هانس) في سنة 1930 ، الذي عرف بأنه "كينز الامريكي" [1] تخوفه من أن فترات الكساد الدورية قد تنجم بسبب النمو البطيء في عدد السكان بامريكا. ومع وجود هذا الكم من المعارضين ، فان أغلب المحللين يتفقون على أن ظروف انخفاض النمو السكانى في البلاد التي في طريقها للنمو يسمح بالارتفاع لمستوى دخل الفرد بسرعة ، وهناك سببان واضحان لذلك وهما :

أولا: أن الكثير من البلاد النامية بها نسبة كثافة عالية من السكان بالنسبة للارض وبالنسبة لمواردها الاقتصادية الاخرى ، وعلى هذا فمن المنطقي ان يكون هناك اعتقاد بأن مثل هذه الظروف تعمل على انخفاض الدخل الفردي .

ثانيا: ان النمو السريع في عدد السكان يوجد ضغطا على الموارد الرأسمالية النادرة ويعرقل بذلك التحسن في إنتاج رأس المال والخدمات العامة للفرد .

---

(1) انظر

Colin Clark "The Population Explotion: Myth," Bulletin of the Institute of Development Studies, Sussex, England, May 1969.

(1) انظر

Olvin Harvey, Harsen, Full recovery or Stagnation (New York: W.W. Norton, 1938)

ومع معرفة أن هناك تكاليف اجتماعية تنجم عن الزيادة السريعة في عدد السكان في البلاد النامية ، وان تأثير هذه الزيادة في السكان تؤثر مباشرة في دخل الفرد ، الا ان ذلك لم يؤثر البتة في رغبة الافراد بتلك البلاد من الزواج المبكر وانجاب الاطفال ، ومن هنا فان الحكومات قد أخذت على عاتقها مهمة العمل للتخفيف من الزيادة في عدد السكان .

وعند دراستنا لمشكلة نمو السكان ، لابد أن نلاحظ أن جميع المعتقدات والاديان بهذا العالم ترحب بل وتشجع زيادة المواليد. هذا الرأي ليس منحصرا في ديانة بعينها ، فالديانة الكنفوشية والهندوسية أو البوذية والمسيحية واليهودية وعلى رأس ذلك كله الديانة الاسلامية تؤكد على زيادة النسل .

لذلك كله فعند دراستنا لمشكلة التخطيط الاسرى والسياسات اللازمة لتحديد النسل ، لابد من الأخذ في الحسبان ان المواليد بأغلب بلاد العالم قديما وحاضرا يولدون بناء على رغبة ملحة من جانب الاباء كاستجابة للمشاعر والدوافع الدينية المتأصلة لديهم في زيادة النسل بالدرجة الاولى وليس كما يعتقد الكثيرون ببلاد العالم المتقدم ، بأن زيادة المواليد ببلاد العالم الثالث ناجمة عن كون الاباء غير قادرين على وقف هذه الزيادات بسبب عدم تمكنهم من الحصول على وسائل منع الحمل .

(و) السياسات السكانية :

ان الكثير من البلاد ذات الكثافة العالية في عدد السكان قد انتهجت وسائل عديدة من أجل التقليل من زيادة السكان بها. فحالة الدعوة إلى ضرورة التخطيط العائلي أو الاسري والدعوة إلى تقليص حجم افراد الاسرة بالريف والحضر ، كانت

من السياسات الاكثر انتشارا والمعلنة عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ، وكذلك الترغيب في اتباعها احيانا عن طريق إعطاء بعض الحوافز المادية مثلا .

ومن الاجراءات العملية المتبعة للحد من الانجاب في كثير من بلاد العالم الثالث نذكر مايلى :

(1) التشجيع على استعمال وسائل منع الحمل وتوفيرها للجميع مجانا في بعض البلاد وبأسعار رمزية ببلاد أخرى. وهناك حديثا العديد من هذه الوسائل بالنسبة للرجل والمرأة ، ومنها حبوب منع الحمل بالنسبة للمرأة ، وكذلك الاغطية البلاستيكية الحافظة والمخصصة لاستعمال الجنسين . وهذه الطرق السابقة من انجح الوسائل واكثرها شيوعا وقبولا للوقاية من الحمل .

(2) خصي الرجال وازالة المبيض للنساء .

إن هاتين الطريقتين قد جربتا في بعض بلاد العالم المكتظة بالسكان ولكنهما قد واجهتا صعوبة كبيرة في استمرارية تنفيذهما. ففي الهند مثلا اتبعت وسيلة خصي الرجال عن طريق الاقناع والقبول ممن له الرغبة في ان يخصى. الا إنه قد حدثت تجاوزات من بعض اللجان المكلفة بتنفيذ هذه السياسة ،الأمر الذي نشأ عنه الكثير من اعمال العنف والمقاومة من قبل الاهالي حتى أوقفت هذه السياسة . أما ازالة المبيض للنساء فهي مازالت طريقة غير مقبولة وغير منتشرة ولا يلجأ اليها عادة الا في حالات نادرة وبمحض ارادة المرأة وفي الحالات التي يكون الحمل يهدد حياتها .

(3) الاجهاض : هذا الاسلوب يتبع لمنع حدوث الولادات غير المرغوب فيها أحيانا وكذلك في حالة عدم وجود الرابطة الشرعية بين الرجل والمرأة في أحيان أخرى .

هذا وقد حاولت الكثير من الدول سن التشريعات للسماح باجراء عمليات الاجهاض تحت ظروف معينة أو بناء على رغبة الام احيانا . إلا إن هذه التشريعات كثيرا ما جابهت مقاومة كبيرة من طرف الجهات الدينية ومن المنظمات الانسانية والمهتمة بالدفاع عن حقوق الانسان. حيث تعتبر هذه الجهات ان الاجهاض هو أمر تعسفي لمنع الحياة، بل تراه ايضا عملاً مساوياً لقتل النفس بغير وجه حق . فالجهات التي تمانع في اجراء عمليات الاجهاض سواء كانت دينية أو جماعات مدافعة عن حقوق الانسان ترى ان بداية حياة الانسان هي (النطفة) وهي البويضة المخصبة من حيوان منوي، وبالتالي فليس لاي جهة الحق في القضاء على هذا الكائن الحي في اي مرحلة من مراحل تطوره ونموه .

ثانيا : التنمية الاقتصادية

ان مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كثيرا ما استعملتا مجازا كاسمين بديلين لمفهوم واحد. ومع هذا فهناك اختلاف جوهري بينهما . فالنمو الاقتصادي يشير الى الارتفاع في الدخل القومي الحقيقي أو الارتفاع في الدخل الفردي الحقيقي .

فالزيادة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما ، وبأية وسيلة من الوسائل ، غالبا ما يعبر عنه "بالنمو الاقتصادي" ، ولكن التنمية الاقتصادية تعني أكثر من هذا. فهي اضافة الى النمو ، وهو الارتفاع في الدخل الفردي ، تعني التغيرات الاساسية في الهيكل الاقتصادي للبلد المعنى.

ومن أهم هذه التغيرات ارتفاع نصيب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي ، وانخفاض نصيب مساهمة القطاع الزراعي فيه مع ما يصاحب هذا التغير من زيادة في عدد السكان بالمدن وخاصة في الريف ، اضافة الى مجموعة أخرى من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة .

ومن هنا يتضح أن النمو قد يكون المؤشر لمدى ما حققته تلك البلد من نجاح في مجال خطط التنمية الاقتصادية. وبذلك فهو مفهوم ساكن يعبر عن قياس لنتائج التنمية خلال فترة زمنية محددة تعبر في حقيقتها عن حلقة قصيرة من حلقات مسلسل التنمية الاقتصادية المتواصل لفترة زمنية طويلة . ومن جهة أخرى قد يكون "النمو الاقتصادي" هذا ليس ذا علاقة البتة بالتنمية الاقتصادية. فمن الممكن ان يكون في بلد ما "نمو اقتصادي" بدون أن تكون هناك تنمية اقتصادية ولكنه ليس من الممكن ان تكون هناك تنمية اقتصادية بدون أن يصاحبها نمو اقتصادي .

وعلى هذا الأساس فان عددا من دول الخليج وباقي بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط ، قد شاهدت "نموا اقتصاديا" بارتفاع الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ودخل الفرد الحقيقي فيها كنتيجة لإنتاج وتصدير النفط ، ولكن هذا الارتفاع في

الدخل لم يكن مرده التنمية الاقتصادية ، فإنتاج النفط بطبيعته يستغل من قبل شركات أجنبية وبرأس مال مستورد ويصدر للحصول على العملة الصعبة منه . فاذا توقفت هذه العملية عند هذا الحد ، فانها توازي أثر حصول بلاد نامية لهبات وقروض من جهات خارجية وغير ملزمة الدفع.

كذلك فان مؤشر النمو الاقتصادي وحده قد لا يعني شيئا بالنسبة للبلد المعني أو من أجل المقارنة بين نمو بلد وآخر. فقد يكون هناك بلدان (أ) و (ب) مثلا ومقياس النمو للبلد الاول (أ) أكثر ارتفاعا منه في البلد الآخر(ب) ، ومع هذا فقد تكون حقيقة الامر أن البلد (ب) ينمو بدرجة أسرع من البلد (أ) وذلك كنتيجة للاختلاف في نسبة زيادة السكان بينهما. فاذا كان مؤشر النمو في الدخل الحقيقي بالبلد (أ) هو 4.5٪ وان نسبة النمو في البلد (ب) هو 4.8٪ ، فانه يتضح أن البلد (ب) لديه السبق من حيث درجة النمو. ولكن إذا تبين لنا أن الزيادة السكانية في البلد (أ) هى 1.5٪ وان الزيادة السكانية في البلد (ب) هى 2.6 ، فان النمو في الدخل الفردي الحقيقى للبلد (أ) يكون في حقيقته أعلى مما هو في البلد (ب). وهذا بالطبع راجع ، كما سبق ذكره ، للاختلاف في نسبة الزيادة السكانية بين هاذين البلدين.

التمييز بين التقدم والتأخر :

قبل البدء في سرد ما تبناه الاقتصاديون من صفات للتمييز بين ما يعرف بمجموعتي بلاد العالم المتقدم والنامي ، علينا أن نوضح أنه خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اتجه العالم الى الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية وبدأ التركيز على تقسييم دول هذا العالم الى مجموعتين متباينتين. فالمجموعة الأولى أطلق عليها مجموعة الدول المتقدمة ، أما المجموعة الثانية فقد أعطيت عدة مسميات ومن ضمن هذه التسميات "البلاد المتأخرة"[1] . ونظرا للمدلول السيء الذي تعكسه

---

(1) Backward Countries

Developing Countries

هذه التسمية ، فانها لم تلق الاستحسان والقبول من طرف البلاد المعنية ، وعليه فقد ارتات مجموعة دول العالم من خلال أروقة هيئة الامم المتحدة ، اعطاء تسميات بديلة لتلك البلاد. ومن ضمن هذه التسميات البديلة المستعملة حاليا "البلاد النامية"[1] أو "البلاد التي في طريقها للنمو" أو "بلاد العالم الثالث".

وفي حقيقة الأمر أن تقسيم بلاد العالم الى كتلتين "متقدمة" و "متأخرة" قد واجه منذ البداية الكثير من الانتقاد وعدم القبول ، ليس فقط من قبل تلك البلاد التي توصف بالتاخر ، بل إنه قد جاء ايضا من طرف اقتصاديي البلاد المتقدمة أيضا. أن عدم الرضا هذا مرده إلى الرأي السائد بأن مسألة التقدم والتأخر هي بالدرجة الاولى عملية نسبية ولايمكن تحديدها عن طريق معيار واحد أو حتى عن طريق عدة معايير.

وعليه فانه لايمكن تصنيف بلاد العالم الى مجموعتين متباينتين تماما. فإذا تصورنا تقسيم العالم الى كتلتين احداهما متقدمة والأخرى متأخرة وقمنا بوضع هذه البلاد على خط متواصل على أقصى اليمين منه تقع ما تسمى بالبلاد المتقدمة وعلى أقصى اليسار من ذلك الخط يمثل مجموعة البلاد المتأخرة ، فاننا نجد أنه بين هذه المجموعة وتلك الكثير من البلاد التي تبعد عن كتلة البلاد المتقدمة ولكنها لاتصل بالدرجة من البعد الذي يمكننا من وضعها ضمن مجموعة البلاد المتأخرة أو النامية. ومن جهة أخرى فاننا نجد ايضا ان هناك الكثير من البلاد التي تبعد عن مجموعة البلاد النامية ولكنها لا تصل على طريق النمو بالقدر الذي يمكننا من وضعها ضمن البلاد المتقدمة. وهكذا فعلى ذلك الخط المتواصل حسب الشكل (140) نجد ان هناك منطقة وسط ذلك الخط المتواصل محددة بخط متقطع يصعب علينا فرز البلاد الواقعة بها وتصنيفها الى متقدمة أو متاخرة.

وعلى هذا فقد اختلفت الاجتهادات وكثرت الصفات المستعملة للتمييز بين بلاد العالم ومدى تقدمها على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتبرت هذه

الصفات المتعددة مجرد مؤشرات أو مقاييس لايمكن النظر اليها مفردة بل يجب أن تؤخذ كمجموعة متكاملة الغرض منها الاستدلال وليس التصنيف القطعي بين مايسمى بالتقدم أو التاخر الاقتصادي لبلاد العالم.

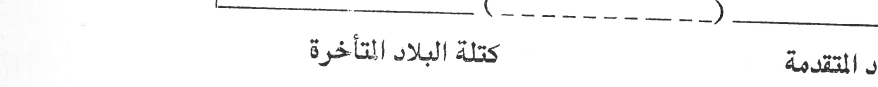

الشكل (140)

الصفات الاساسية المستعلمة للتمييز بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة:-

هناك العديد من الصفات في هذا المجال قام بطرحها علماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكل صفة من هذه الصفات المستعملة مزايا وعيوب ، الأمر الذى يجعلها كلا على انفراد عاجزة ، كما سبق القول ، لتكون مقياسا منفصلا بذاته.

ومن هذه الصفات مايلي:-

أ – دخل الفرد الحقيقي

$$\text{من المعلوم أن دخل الفرد الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وعليه فهو عبارة عن رقم احصائي قد لايطابق الواقع. ومع هذا فقد اعتبر من أهم المؤشرات للتمييز بين البلاد المتقدمة والبلاد التي في طريقها للنمو. وقد أشار الاقتصاديون الى أن أي دولة يصل فيها دخل الفرد الحقيقى الى مستوى معين يمكن اعتبارها متقدمة اقتصاديا ، وان انخفاض هذا الدخل عن حد معين يدعو الى تصنيف تلك البلاد كبلاد في طريقها للنمو. وقد اختلف الاقتصاديون فيما يخص حجم دخل الفرد الحقيقي السنوى اللازم لتصنيف بلاد العالم. فمنهم من أشار الى انه إذا زاد ذلك الدخل عن (500) دولار للفرد في السنة ، اعتبرت تلك البلاد من ضمن كتلة

البلاد المتقدمة . وهناك من تبنوا ارقاما للدخل ، في هذا الصدد ، أعلى أو أقل مما ذكر .

ومع أهمية هذا المؤشر من حيث التمييز لمدى تقدم أو تأخر أي بلد ، الا أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لهذا المعيار ومنها مايلي:-

1- أن دخل الفرد الحقيقي قد لا يعني الكثير على أرض الواقع في كثير من الحالات. فمثلا قد نجد أن بلدا ما ذا ناتج قومي اجمالي عال كأحدى دول الخليج أو البلاد الأخرى المنتجة للنفط ، وإذاقسم هذا الناتج حسابيا على عدد السكان لتلك البلد فان نصيب الفرد من الدخل بالطبع يكون عاليا. الا أن حقيقة الامر في كثير من الأحيان توضح عكس ذلك تماما، فدخل الفرد الحقيقي بتلك البلاد عادة ما يكون أقل بكثير من الرقم الاحصائي المعلن. ولكى يكون هذا الرقم الاحصائي معبرا عن مدى ارتفاع مستوى المعيشة للفرد ، لابد من توفر شرط أساسي وهو الحرص على عدالة توزيع الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بتلك البلاد .

2- إذا أخذنا دخل الفرد الحقيقي السنوي كمؤشر للتمييز بين التقدم والتأخر الاقتصادي فان هذا يقودنا الى تقسيم أي بلاد الى عدة أقسام يمثل كل منها درجة من درجات النمو. فاذا أخذنا بلدا متقدما مثل الولايات المتحدة الامريكية مثلا ، فنجد أن هناك مناطق كثيرة بها كمناطق السود في "هارلم" بولاية نيويورك والمدن الصينية المتواجدة بولايات عديدة منها ، ينخفض دخل الفرد الحقيقي فيها عن دخل الفرد في مناطق أخرى بامريكا. وفي نفس السياق ، إذا نظرنا الى بلد آخر كايطاليا ، نجد أن دخل الفرد الحقيقي بجنوبها أقل بكثير من دخل الفرد بشمالها.

وعلى هذا الأساس فان استخدام مؤشر الدخل هذا يقودنا الى تقسيم البلد الواحد المتقدم كأمريكا أو ايطاليا أو غيرهما الى مناطق متخلفة ومناطق متقدمة ،

مما يجعل مهمة الباحث المعتمد على هذا المؤشر وحده غير قادر على التمييز بين مجموعة البلاد المتقدمة المتأخرة .

3- من الانتقادات الأخرى الموجهة إلى المعيار الدخل أنه لا يعبر بدرجة شمولية عن التمييز بين التأخر والتقدم من حيث إن دخلا مقداره (1000)دولار مثلا ببلد كالولايات المتحدة الأمريكية يضع الفرد ضمن مايسمى بشريحة الفقر بها ، في حين ان ما يعادل (200) دولار من الدخل السنوي لفرد بأحد البلاد الافريقية الفقيرة قد يضعه ضمن شريحة الموسرين. وهكذا فدخل الفرد الحقيقي لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر للتمييز بصفة قاطعة وشمولية بين بلاد العالم ، فهو بالاضافة الى ماذكرنا تحت (أولا) و(ثانيا) ، يعتبر مقياسا نسبيا تختلف مصداقيته باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد المعني .

ب- القطاع الزراعي :

تتميز البلاد التي في طريقها للنمو أو المتأخرة بأن لها قطاعاً زراعياً سائداً وأن أكثر من 70٪ من عدد سكان تلك البلد يمتهنون الزراعة. ان هذا التكدس السكاني بالقطاع الزراعى يصاحبه الكثير من الدلالات الاقتصادية والاجتماعية منها :

1- أن هناك عددا كبيرا من المشتغلين بالزراعة ينطبق عليهم ما يسمى بالبطالة المقنعة بدرجة ان تحويلهم من القطاع الزراعي لن ينجم عنه اي انخفاض في الإنتاج. فإنتاجياتهم الحدية في هذه الحالة مساوية للصفر أو أقل منه .

2- أن وسائل الإنتاج المستعملة في هذا القطاع وسائل بدائية وهناك صعوبة من قبل المزارع لتقبله الطرق والوسائل الحديثة في الإنتاج.

3- يسود القطاع الزراعي هذا ، نظام العائلة الممتدة ، حيث إن الوحدة العائلية لا تضم الزوج والزوجة والابناء فقط ، بل أنها تشمل اب الزوج وأمه والاخوة والاخوات وغيرهم من أقارب الزوجين.

4- وتحت هذه الظروف فان الإنتاج الزراعي غالبا مايكون هدفه الاكتفاء الذاتي للعاملين بهذا القطاع ومن النادر أن يكون هناك كميات فائضة من الإنتاج لغير العاملين بالقطاع الزراعي أو للتصدير.

وإذا قارنا القطاع الزراعي في البلاد النامية بمثيله بالبلاد المتقدمة ، نجد أن الاخيرة لا يتعدى نسبة العاملين بقطاعها الزراعي عن 4 أو 5٪ وان الإنتاجية الحدية للعاملين في الزراعة تبعا لذلك مرتفعة جدا ، بدرجة أن المنتج بهذا القطاع يوفر الغذاء له ولأفراد أسرته ويبقى الكثير من إنتاجه لسد طلبات باقى القطاعات بالمدن ولاحتياجات المصانع ويتوفر بعد ذلك الكثير من الإنتاج للتصدير.

ج- المواليد والوفيات :

إذا رجعنا الى الخط الرمزي الشكل (138) الممثل لمواقع بلا العالم من حيث درجة التنمية بها . واذا انتقينا بلدا متأخرا على أقصى اليسار من ذلك الخط وليكن أحد البلاد بأواسط افريقيا ، فاننا نجد أن الاحصائيات الحيوية لذلك البلد بها نسبة من المواليد عالية جدا ونسبة من الوفيات عالية جدا ايضا.

ان نسبة المواليد العالية في مثل هذه البلاد ترجع لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية ومنها تعدد الزوجات وارتفاع نسب الطلاق والتباهي بكثرة البنين والترسبات الدينية والعادات غير الصحيحة وكذلك النظر الى كثرة الابناء كدعامة لزيادة دخل الاسرة مستقبلا.

أما أسباب كثرة الوفيات فترجع إلى أسباب عديدة أهمها عدم توفر العناية الصحية بسبب عدم توفر المستشفيات والأطباء والممرضين والممرضات ونقص الدواء مما يستحيل معه ايجاد أي عناية بالأم خلال فترة الحمل وأثناء فترة الولادة ومابعدها ، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال خاصة خلال الفترة بين الوضع وحتى السن الخامسة من العمر. ومما يزيد في كثرة الوفيات أيضا عدم توفر الغذاء الصحي بالنسبة للأم قبل وبعد الولادة وهذا مرده إلى انخفاض الدخول اضافة

الى عدم انتشار الوعي الصحي ومجموعة متعددة من الأسباب الأخرى كانخفاض مستوى التعليم وعدم توفر وسائل التطعيم للاطفال ضد الامراض المزمنة وغيرها.

وإذا انتقلنا الى جهة اليمين على ذلك الخط بالشكل (138) السابق واخترنا عند منطقة الوسط بلدا آخر قد قطع شوطا على طريق التنمية ، فان الاحصائيات الحيوية لهذا البلد تعكس تغيرا ملموسا من حيث انخفاض نسبة الوفيات بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية التي أحدثتها برامج التنمية الاقتصادية التى تؤثر مباشرة في تحسن الدخول والمستوى الصحي والغذائي للمواطنين. أما نسبة المواليد فلا يحصل فيها اي تغيير يذكر وتبقى مرتفعة نظرا لأن المفاهيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية المترسبة عبر الأجيال من الصعب تغييرها خلال فترة زمنية قصيرة .

واذا كانت الاحصائيات الحيوية لأي بلد ، به نسبة المواليد عالية جدا وبه انخفاض مستمر في عدد الوفيات ، فان عدد الزيادة السنوية لسكانها يكون مرتفعا وهذا ما يعبر عنه "بالانفجار السكاني".

وإذاقارنا الوضع السكانى هذا بنظيره في بلد متقدم يقع على أقصى اليمين من ذلك الخط التوضيحي السابق والممثل لواقع بلاد العالم من حيث درجات التنمية الاقتصادية ، فاننا نلاحظ ان تلك البلاد تتميز بانخفاض في كل من نسبة المواليد والوفيات.

فارتفاع الدخول وانتشار التعليم وتحسن الوعي الاجتماعي جميعها من المؤثرات الاساسية على الانخفاض في نسبة المواليد. أما انخفاض نسبة الوفيات فمردها بالطبع الى التحسن الذى يطرأ على المستوى الصحى والغذائى وارتفاع نسبة التعليم بين الأباء والأمهات كنتيجة الى ما وصلت اليه هذه البلاد من تقدم بسبب الأشواط البعيدة التى قطعتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبسبب هذه التغيرات أخذت البلاد المتقدمة الأسلوب العقلاني منهجا في مجالات حياتهم المختلفة مما ادى الى انخفاض حجم أفراد الأسرة . واضافة الى ما تقدم فان بعض

البلاد المتقدمة الاوربية خاصة في بريطانيا قد تأثرت مجتمعاتها بنظرية السكان التشاؤمية مثل نظرية "مالتس" لدرجة ان هناك الكثيرين من الأزواج يتوقفون عن انجاب الأطفال بدعوى تفهمهم مستقبل غير آمن لأطفالهم.

ان كل ما سبق ذكره من مؤثرات على انجاب الأطفال بتلك البلاد قد خلق مشكلة عجز في اليد العاملة الضرورية لتشغيل المصانع والقيام بالأعمال اليدوية في سائر القطاعات. ففي بريطانيا مثلا نجد أن غالبية الأعمال اليدوية والعضلية تقوم بها قوى بشرية من الهند والباكستان ، في حين أن بلادا أخرى كفرنسا وبلجيكا وألمانيا يعوض العجز الحاصل في الأيدي العاملة بها بقوى بشرية قادمة من شمال افريقيا وتركيا .

د- النمط الغذائي :

يعتمد الغذاء في المجتمعات التي في طريقها للنمو على المصادر النشوية كالدقيق والخبز ومشتقات الدقيق الأخرى ويفتقر الى المصادر البروتينية الحيوانية المتوفرة في انواع اللحوم والألبان ومشتقاتها والبيض. ويرجع اعتماد المجتمعات التي في طريقها للنمو على الغذاء النشوي الى انخفاض الدخول ، حيث ان الغذاء البروتيني عالي الثمن ولايقدر عليه الا صفوة القوم من ذوي الدخول العالية.

وعلى هذا فمؤشر النمط الغذائي من الدلالات الهامة التي تدل على مدى تقدم الامم. فكلما أتت حركة التنمية نتائجها في بلد ما ،ارتفعت دخول الافراد مع التحسن الملحوظ في مؤشرات أخرى لها علاقة بالتنمية الاقتصادية ، ويواكب هذا التغير دائما الزيادة في استهلاك المصادر البروتينية في الغذاء وانخفاض نصيب النشويات فيها.

واذا رجعنا الى الشكل (138) وتتبعنا سيرنا من أقصى اليسار الى أقصى اليمين ، نلاحظ أن النمط الغذائي لكتلة الدول الواقعة على أقصى اليسار حيث كتلة البلاد المتأخرة تغلب عليه المواد النشوية في حين أننا نلاحظ أن العناصر البروتينية

تأخذ مكانها تدريجيا في الوجبات الغذائيـة كلمـا اتجهنـا يمينـا علـى خـط التنميـة المشار اليه. ومتى وصلنا الى أقصى اليمين حيث تقع البلاد المتقدمة يصبح أغلب الغذاء المستهلك في تلك المجتمعات يعتمد على المصادر البروتينية.

هـ- المستوى الصحي :

نظرا لأن الدخل القومي الاجمالي للبلاد النامية منخفض، فانه يترتب علـى ذلك الافتقار للبنيـة التحتيـة وكذلـك الانشاءات اللازمـة لتقديم الخدمـات الطبيـة كالمستشفيات والمستوصفات . ومن جهة أخرى عـدم توفـر الكـوادر المؤهلـة طبيـا مـن أطبـاء وممرضين وممرضات. وعلـى هـذا فـان نسـبة عـدد الاطبـاء بالنسـبة للسـكان منخفضة وأن نسبة الأسرة المتاحة بالمستشفيات بالنسبة لعدد السكان منخفضة جدا أيضاً. وكلمـا أخـذت الدولـة في النمـو ارتفعـت أرقـام هـذه المؤشـرات وذلـك بزيـادة المؤسسات الصحية واعداد الاطباء والممرضين والاسرة بالمستشفيات. وترتبط مثـل هـذه التغيرات دائما بزيادة متوسط عمر الفرد في مثل تلك المجتمعات تبعا لذلك.

(و) المستوى العلمـي :

ان ارتفاع أو انخفاض نسبة الأمية ببلد ما يعطي الدليل علـى مـدى تـأخر أو تقدم مسيرتها على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فـاذا نظرنـا مـن جديـد الى الشكل (138) واخترنا بلدا ما من بلاد العـالم الواقعـة في كتلـة البـلاد المتـأخرة علـى أقصى اليسار من ذلك الخط ، نجد أن نسبة الأمية مرتفعة جدا بها نظرا لعـدم قـدرة ذلك البلد على توفير المدارس والمدرسين والميزانيات اللازمة لتسيير برامج الاستثمار في العنصر البشري بسبب انخفاض الناتج القومي الاجمالي بها وهو المؤشـر الاساسـي للتنمية الاقتصادية ، وكلما تحسن الناتج القومي الاجمالي عن طريق برامج التنمية ، زادت امكانيـة تخصيـص الأمـوال اللازمـة في مجـالات البـرامج التعليميـة وبالتـالي انخفاض مستوى الأمية بالبلد المعني ، وهكذا بمقارنة بلد آخـر علـى أقصى اليمـين

يمثل كتلة البلاد المتقدمة نجد أن مستوى الأمية قد اختفت تماما أو أنها تمثل نسـبة ضئيلة جدا من عدد سكانها.

وهناك صفات أخرى عديدة للتمييز بين مجموعة البلاد المتقدمة وتلـك الـتي في طريقها للنمو ومنها على سبيل المثال نسبة أطوال الطرق المعبـدة ونسـبة اسـتهلاك الطاقة للفرد وحصة الفرد مـن وسـائل المواصـلات كـالهواتف ، ونسـبة عـدد المقـاعد بالفصول الدراسية بالنسـبة للطلبـة الدارسين وكذلـك عـدد الطلبـة في كـل فصـل مـن الفصول الدراسية بمراحل التعليم الأساسي وهكذا..

تصنيف كتلة البلاد النامية حسب امكانياتها الاقتصادية المتاحة :

يمكـن تصنيـف كتلـة البـلاد الناميـة الى عـدة مجموعـات فرضيـة تضـم في مجموعها غالبية البلاد بالعالم النامي وهي :-

(أ) بلاد لديها قطاع زراعي سائد غير نام ولهـا مصـدر بديـل للحصـول علـى دخـل خارجي كاف.

(ب) بلاد لديها قطاع زراعي سائد غير نام ولديها مصادر أخرى للدخل غـير كافيـة مع وجود كثافة سكانية بها عالية.

(ج) بلاد لديها قطاع زراعي سائد غير نام وليس لديها مصدر بديل كالنفط للحصول على دخل خارجي .

(د) بلاد ليس لديها قطاع زراعي ولديها مصدر بديل للدخل كالنفط مثلا.

(هـ) بلاد لديها قطاع زراعي بدائي غير مستقر رعوي يعتمـد علـى الزراعـة المتنقلـة وليس لها مصدر بديل للدخل.

استراتيجية التنمية بالنسبة لكتلة البلاد الواقعة تحت المجموعة (أ)

أي بلاد تقع تحت ظروف هذه المجموعـة يكـون أغلبيـة سـكانها يحـترفون الزراعة وهذا العدد قد يتجاوز 70٪ فمـا فـوق مـن عـدد السـكان. وعليـه فـان القطـاع الزراعي يتصف بانخفاض إنتاجية الفـرد فيـه لعـدم توفـر وسـائل الإنتـاج الحديثـة

وكذلك فان ماتسمى بالبطالة المقنعة واضحة بهذا القطاع حيث إن الكثير من المشتغلين فيه تكون إنتاجيتهم الحدية صفراً أو أقل من الصفر.

ان استراتيجية التنمية المقترحة لمثل هذه البلاد هي تحويل قطاعها الزراعى من قطاع سائد حيث 70٪ أو أكثر من السكان يعتمدون عليه الى قطاع إنتاجية الفرد فيه عالية ولايبقى من يحترفون مهنة الزراعة فيه سوى 4٪ الى 5٪ . ان هذا التحول يحتاج الى استثمار مكثف في عوامل الإنتاج اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية وخاصة ذلك الاستثمار الموجه للعنصر البشري في مجالي التعليم والتدريب. ومادام هذا الاستثمار يحتاج الى تخصيص الاموال اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية ، فان مثل هذه البلاد لن يكون لديها أي مشكلة لتوفيرها ، فعن طريق قطاعها البديل وهو النفط مثلا تستطيع الحصول على العملة الصعبة اللازمة لاستيراد عوامل الإنتاج اللازمة لتتنمية قطاعها الزراعي . فحفر الآبار والمضخات الخاصة بذلك ، وشبكات المياه والسماد والمبيدات الحشرية والمرضية والحبوب المحسنة وشتلات الفاكهة كلها تستطيع استيرادها من الخارج مقابل بعض ما تتحصل عليه من ايرادات نفطها. كذلك يمكنها تأسيس المدارس الزراعية المتوسطة والعليا لتخريج المتخصصين في المجالات الزراعية وانشاء تنظيم للارشاد الزراعي لتدريب المزارعين حقليا بالاستعانة بالخبرات العالمية في هذا الخصوص.

فمتى بدأت برامج التنمية هذه في نهج استمراري ومتناسق فان نتائجها تبدأ في الظهور وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وبالدرجة الأولى إنتاجية الفرد العامل في هذا القطاع. وبالطبع فان زيادة الإنتاج الزراعي يصاحبه تحرك العمالة الزائدة الى المدن ، حيث ان زيادة الإنتاج الزراعى تقوم عليها الصناعات الزراعية والتي تمتص جزءا من الأيدي العاملة المهاجرة الى المدن ، ومع تطور برامج التنمية هذه تكون هناك قطاعات خدمية بالمدن تحتاج الى اليد العاملة الزائدة عن القطاع

الزراعى ايضا. وباستمرار زيادة الإنتاجية بالقطاع الزراعي وباستمرار مسيرة التنمية يصبح القطاع الزراعي كمصدر لما يلي:

(1) مد العمالة اللازمة والزائدة بالقطاع الزراعي الى باقي القطاعات الأخرى .

(2) مد المناطق الحضرية والمصانع بالغذاء اللازم .

(3) الحصول على العملة الصعبة بتصدير الإنتاج الزراعي الزائد.

استراتيجية التنمية بالنسبة لكتلة البلاد الواقعة تحت المجموعة (ب)

تختلف مثل هذه البلاد عن مجموعة البلاد الواقعة تحت المجموعة (أ) من حيث ان مواردها البديلة من العملة الصعبة غير كافية وان كثافة السكان بها عالية. وعليه فان برامج التنمية لديها يتوقف نجاحها على الحصول على الاموال اللازمة وايضا محاولة حل مشكلة الزيادة في السكان.

ان مسالة الحصول على العملة الصعبة اللازمة لتوفير عناصر الإنتاج والاستثمار في العنصر البشري يمكن الحصول عليها عن طريق ثلاثة بدائل :-

(1) القروض من البلاد المتقدمة

(2) هبات ومساعدات من البلاد المتقدمة

(3) قروض من مؤسسات اقراض عالمية كالبنك الدولي .

فبالنسبة للقروض المتحصل عليها من البلاد المتقدمة عادة ماتكون مغلفة بشروط قد تكون واضحة منذ بداية استلام القرض أو شروط مستترة. ففي كلتا الحالتين فان البلاد المقرضة تتوقع في أغلب الأحوال ان تكون البلاد المقترضة في جانبها دائما من حيث توجهاتها السياسية ومناصرة قضاياها على المستوى الدولى. ومن مشاكل الاقتراض ايضا الصعوبة التى تواجهها البلاد المقترضة في دفع اقساط القرض وفوائده وفي مواعيده وخاصة إذا لم تستغل هذه القروض أحسن استغلال للحصول على مردود يمكنها من سداد ديونها. وحالة الفشل في دفع هذه الديون من قبل البلاد النامية قد أصبحت مشكلة عالمية في السنوات الاخيرة. وكثيرا ما يتردد الى

أسماعنا مشكلة ديون العالم الثالث ومسألة اعادة جدولة هذه الديون وتقديم التسهيلات من قبل البلاد المقرضة كمسألة الاعفاء من بعض هذه الديون أو تخفيض سعر الفائدة . ولا ننسى أن كل هذه التسهيلات والاعفاءات هي على حساب حرية البلاد النامية وفقدها لامكانية اتخاذ القرار . هذه المشكلة الأخيرة تنسحب أيضا على البلاد التي تتقبل الهبات والمساعدات من البلاد المقدمة للمساعدات واذا حاولت ان تنفرد بقرارها بدون مراعاة مصالح البلاد المقدمة فان تلك المساعدات والهبات ستتوقف .

أما الحصول على القروض من المصارف العالمية فانها أقل خطرا على المساس بحرية البلاد المقترضة ، ومع هذا فان عيوب هذه القروض تنحصر في الشروط المجحفة التي تتطلبها تلك الجهات ومنها الطلب بتنفيذ بعض السياسات الاقتصادية التي قد تكون غير قابلة للتنفيذ في وقت قصير وتحت الظروف التي تمر بها البلاد النامية ، فعلى سبيل المثال فان طلب رفع اسعار السلع الأساسية أو تخفيض قيمة عملة البلد قد تؤدي الى مشاكل داخلية قد تصل الى درجة المصادمات الدموية من قبل الجماهير مع منفذى تلك السياسات وهناك أمثلة كثيرة على ذلك . ومن مشاكل الحصول على قروض من المؤسسات الدولية أيضا تأخرالمصادقة على تلك القروض بوقت طويل الامر الذى يؤدي الى تفاقم مشاكل البلاد المطالبة لتلك القروض.

وإذا استطعنا حل مشكلة الأموال اللازمة لعمليات التنمية للبلاد التى تقع تحت هذه المجموعة ، فان المشكلة السكانية تبقى هي المشكلة الأكثر الحاحا لايجاد حل لها . فكما سبق القول عند تكلمنا على المشكلة السكانية ، فان التنمية الاقتصادية قد لاتعني شيئا إذا لم يكن النمو الاقتصادي أعلى من نسبة الزيادة السكانية. ومن هنا فان هذه المجموعة من البلاد لابد لها من تتبع سياسات سكانية مصاحبة لعمليات التنمية الاقتصادية التي تنتهجها . فتوعية السكان لتقليل حجم

العائلة باتباع التخطيط العائلي واقناع المجتمع باتباع واستعمال وسائل منع الحمل المتنوعة يعتبر المنهاج الأول للحد من الزيادة السكانية.

استراتيجية التنمية بالنسبة لكتلة البلاد الواقعة تحت المجموعة (ج)

سبق أن رأينا أن مجموعة البلاد النامية الواقعة تحت (أ) هي المجموعة المرشحة للسير في سلم التنمية وبسهولة وذلك لتوفر المورد الطبيعي والعملة الصعبة اللازمة للاستثمار في الموارد الطبيعية والموارد البشرية فإذا توفرت الهمم والاخلاص والاستمرارية والتناسق في البرامج من قبل أصحاب القرار في تلك البلاد فان تنفيذ خطط التنمية بها يكون أسهل من أي مجموعة أخرى.

أما المجموعة الثانية فستكون عملية الوصول الى اهداف التنمية بها أصعب من المجموعة السابقة وذلك لوجوب حل مشكلتي توفير الأموال والسكان.

ومع هذا فان المجموعة (ج) هذه التى نحن بصددها تعتبر مشكلتها أكثر تعقيدا للسير في طريق التنمية الاقتصادية ، فمثل هذه البلاد لا تملك الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها والاستثمار في مواردها البشرية فهي لذلك مرشحة للوقوع تحت رحمة البلاد المتقدمة إذا حاولت الحصول على قروض أو هبات أو مساعدات منها.

وقد سبق أن تكلمنا على المخاطر والصعاب التي تنجم عن الاقتراض أو قبول المساعدات والهبات عند دراستنا لاستراتيجية التنمية لكتلة مجموعة البلاد النامية (ب). وما سبق أن قلناه من برامج تنموية يجب اتباعها لتنمية القطاع الزراعى للمجموعة (ب) ينطبق كذلك على كل بلد نام يقع تحت المجموعة (ج).

استراتيجية التنمية بالنسبة لكتلة البلاد النامية الواقعة تحت المجموعة(د):

مثل هذه المجموعة نادرة الوجود ، وقبل اكتشاف المصدر البديل بها يتصف اقتصادها بالبساطة وعدم القدرة حتى على خلق المؤسسات اللازمة لتسيير كيان الدولة بها. وغالبا ما تكون حياة السكان في تلك البلاد تعتمد على الرعي والصيد البري والبحري ان وجد من أجل سد الكفاف وليس من أجل السوق.

ومن هنا فان اكتشاف المصدر البديل السائد كالنفط بمثل هذه البلاد قد يعطى فرصة للأجيال الحاضرة لعيش أفضل وفرصة أخرى للأجيال القادمة لاستمرارية الحياة والعيش بكرامة ان وضع أصحاب القرار الحاليون نصب أعينهم أن هذا المصدر المكتشف هو مصدر ناضب ولايستمر في تدفقه الى الأبد.

فإذا قام واضعو السياسة باستثمار النصيب الأكبر من دخل هذا المورد الزائل في مشاريع مربحة ومضمونة عاليا كان ذلك رصيدا لعيش الأجيال القادمة في وضع أفضل ، أما إذا صرفت ايرادات هذا المصدر الطبيعي في مشاريع غير منتجة وغير ذات مردود في الأمد البعيد فانها ستواجه يوما ما بنكبة اختفاء هذا المصدر من الثروة وترجع مثل هذه البلاد الى ماكانت عليه من حياة بدائية صعبة لاتكفل لأجيالها الحياة الكريمة. ولعل النموذج الظاهر لكتلة البلاد النامية الداخلة ضمن هذه المجموعة تمثله بعض بلاد الخليج العربي النفطية.

استراتيجية التنمية بالنسبة لكتلة البلاد النامية الواقعة تحت (هـ):

هذه المجموعة من البلاد يماثل وضعها بعض دول الخليج العربي قبل اكتشاف النفط ، بل إن بعضا من هذه البلاد قد يكون وضعها أسوأ من ذلك لكون أغلبها ذات موقع جغرافي يبعد عن شواطىء البحار ولاتتوفر بها حتى المياه الجوفية الكافية لبعض بلاد أواسط افريقيا . تربية الماشية وزراعة الحبوب بها تعتمد أساسا على مياه الأمطار.

ان هذه المجموعة معرضة من حين إلى آخر لفترات جفاف تحمل معها موجات من المجاعات التي تقضي على نسب عالية من سكانها وثروتها الحيوانية ، وقد ازدادت خطورة هذه المجاعات وتكرارها في السنوات الأخيرة بناء على التغيرات المناخية المستجدة. وإذا استمرت حالة التدهور في طبقة الأوزون وارتفاع درجة حرارة العالم وزيادة خطورة مشكلة التصحر ، فان الكثير بل غالبية مثل هذه البلاد النامية يكون مآلها الاختفاء من خريطة العالم . وبالتالي فانه لا تتوفر اي

استراتيجية للتنمية لمثل هذه البلاد وان الرؤية المستقبلية لها غير مشجعة بل ميئوس منها ، اللهم الا إذا اكتشفت بها موارد اقتصادية جديدة كالنفط والمعادن تنقذها ولو لفترة من مستقبلها المحتوم.

عملية التنمية الاقتصادية:

هناك شبه اجماع على أن المشكلة الاساسية في التنمية الاقتصادية هي كيفية البدء في مسارها الصحيح في البلد المعني. حيث إن الرأي السائد هذا ومناصريه يعتقدون أنه بمجرد ما تبدأ عملية التنمية في بلد ما لتصبح متقدمة صناعيا ، فان بداية مسيرتها هذه تدفع بها تلقائيا الى الاستمرار في هذا الطريق .

وقد تم تمثيل هذه العملية بحركة الطائرة حيث انها تحتاج الى طاقة كبيرة ومهارة من قبل ربانها لجعلها تقلع من على سطح الأرض ولكنها بمجرد اقلاعها تصبح تحلق بسهولة في الهواء وبمقدورها عند ذلك الوصول الى مبتغاها.

ان مفهوم " الاقلاع" هذا يصادفنا كثيرا في الكتابات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية ، وهذا المصطلح في حقيقته يمثل مركز تحليلات الاقتصادي "وولت روستو" في نظريته "مراحل التنمية الاقتصادية"[1] .

إن هذا المصطلح يعني ببساطة أن التنمية الاقتصادية بمجرد بدايتها فانها تستمر اتوماتيكيا في البلد المعني عبر خط مضمون الى أن يصبح بلدا صناعيا متقدما. ان هذا التبسيط لعملية التنمية قد وجهت اليه عدة انتقادات تشير الى أن التنمية في بداية مسيرتها قد تواجهها العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية غير المنتظرة

---

(1) انظر

Walt W. Rostow, Stages of Economic Growth, (New York: Cambridge University Press, 1960; 2nd ed. 1971)

والتى قد تكون في حد ذاتها معوقات لهذه التنمية . فمن أمثلة المشاكل المعرقلة لعملية التنمية ماحدث في الباكستان سنة 1960 حينما عايشت فترة من التقدم الصناعي السريع. ولكن وبسبب ان معظم التنمية كانت مركزة بالمنطقة الغربية من البلاد وان المنطقة الشرقية قد لحقها القليل من الاستفادة من عمليات التنمية هذه ، فان سكان المنطقة الشرقية قد ارتأوا أنهم الخاسرون. وكان نتيجة لذلك ان قامت حرب اهلية أدت الى انقسام البلاد الى بلدين وظهور ما يسمى بدولة "بنجلاديش" . وقد أعقب هذا الانقسام ركود اقتصادي في كل من الباكستان وبنجلاديش كنتيجة لذلك. واذا نظرنا الى ايران بدخلها النفطى في سنة 1950 وسنة 1960 حينما ابتدأت مشاريع تنمية صناعية كبيرة وازداد زخم هذه التنمية بتضاعف سعر النفط الى أربعة أضعاف في سنة 1973 ، ولكن سوء استعمال مردود النفط بتكديس السلاح الزائد وكذلك زيادة استغلال الطبقة الحاكمة هناك لموارد البلد النفطية أدى كل ذلك الى عزل غالبية السكان وشعورهم بأن ثروة البلاد قد احتكرت من قبل قلة من المستغلين مما أدى الى بدء ثورة الجماهير لفترة سنة متواصلة من الزمن أدت الى عزل الشاه والقضاء على جيشه وترسانته الحربية وتوقف عملية التنمية خلال ذلك.

من ذلك يتضح أن بدء التنمية الاقتصادية ليست شرطا محتما للوصول الى أهدافها فهذه العملية قد تتوقف أو تعرقل بسبب عوامل مؤثرة غير محسوبة ، وحتى لو قدر لهذه التنمية الاستمرار بعد ذلك فانها قد لاتسلك نفس الطريق المقرر لها عند بدايتها.[1]

(1) انظر : Donald R. Snodgrass, Economic of Development, (New York, W.W. Norton & Company, 1983

دراسة أنماط التنمية الاقتصادية :

ان الدراسات الخاصة باتجاهات التنمية الاقتصادية قد اتخذت اسلوبين مختلفين ، أحدهما عملي والآخر نظري .

فهناك مجموعة من الاقتصاديين على رأسهم "سيمون كوزنت" و "هولي شينري" قد حاولوا تأكيد طبيعة سير عملية التنمية وذلك عن طريق استخدامهم للمعلومات الخاصة بالناتج القومي الاجمالي وتحليل تركيبة ذلك لمجموعة من دول العالم وخلال فترات زمنية مختلفة.

أما المنهج الثاني وهو النظري فكان متبعوه يسعون الى بناء النماذج الاقتصادية لمحاولة تبسيط الواقع ومنها كيفية التغيير المتوقع لهيكلية اقتصاديات الدول تحت الظروف والفرضيات المختلفة والمحددة التي تواجه الدول المعنية.

ان هذا المنهج النظري يتسم بجذور تقليدية ترجع الى عهد الاقتصاديين الاولين امثال "آدم سميث" و "ديفيد ريكاردو" ويضم في مساره ايضا في العصور الحديثة نماذج التنمية الاقتصادية من قبل اقتصاديين امثال "روي هارود" و "افسي دومار" و "آرثر لويس" و "جون فاي" و "جوستاف راني" وآخرين كثيرين.

ومن المعروف حسب المنهجية العلمية المتبعة في مجال علم الاقتصاد ان هدف الباحثين النهائي هو بناء النظريات التي يمكن اختبار صلاحيتها من عدمها بواسطة المعلومات المتوفرة والممكنة في هذا الخصوص. وهكذا فان الاسلوب النظري المتبع في بناء النماذج الاقتصادية والاسلوب العملي المعتمد على تحليل المعلومات المتوفرة لايمكن النظر اليهما على انهما اسلوبان مختلفان لدراسة مشكلة اقتصادية ما ، ولكن يجب النظر اليهما كأسلوب واحد يكمل احدهما الآخر. ولكن استثناء من

ذلك وفى مجال دراسات التنمية الاقتصادية ، حيث ان المشكلة المدروسة معقدة جدا ، مقارنة بالدراسات الخاصة بالمجالات الاقتصادية الاخرى ، فان اسلوبي الدراسات النظرية والعملية عند هذه المرحلة المبكرة في نشأتهما يمكن النظر اليهما كمنهجين مختلفين لدراسة وتحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية.

أ- نموذج القطاعين (الزراعي والصناعي) The Two Sector Model

قبل اكتشاف مصطلح الناتج القومي الاجمالي بزمن طويل ، وحيث لم يكن امام الاقتصاديين اى نوع من الاحصائيات الممكن الاعتماد عليها ، سبق لهم وان لاحظوا الأهمية القصوى للعلاقة بين الصناعة والزراعة. ولتبسيط هذه العلاقة وفهم طبيعتها جيدا ابتدأوا في تصميم النماذج بهدف شرح وفهم نتائج العلاقة بين هاذين القطاعين.

إن أهم وأحسن النماذج المعروفة في هذا الخصوص قد ذكرت في كتاب مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب في سنة 1817 للاقتصادي "ديفيد ريكاردو" حيث أدخل اصطلاحين هامين في نموذجه وهما تناقص الغلة وفائض اليد العاملة. وبعد ذلك قام الكثير من الاقتصاديين أمثال "آرثر لويس" و "رينجر نيركس" و "جون فاي" و "جوستاف رانيس" بتداول هاذين المصطلحين وادخال بعض الاضافات والتحسينات عليهما في نماذج مماثلة.

ان نموذج القطاعين تحت فرضيتي تناقص الغلة ووفرة اليد لعاملة يحاول توضيح تأثير تنمية القطاع الزراعي في الصناعة. وبصفة أخرى فانه يوضح ما إذا أريد للقطاع الصناعي ان ينمو بنسبة معينة فما هي سرعة النمو المطلوبة للقطاع الزراعي تبعا لذلك حتى يمكن تفادي عرقلة نمو الصناعة بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.

كذلك فان هذا النموذج يناقش ما إذا كان نمو السكان المتزايد يساعد عملية التنمية أو يجعل ظروفها أصعب مما كانت عليه.

ان الصورة الحديثة لنموذج القطاعين تحت ظروف العمالة الزائدة قد طور من قبل الاقتصادي "آرثر لويس" وفي هذا الصدد فهو مثله مثل الاقتصادي "ريكاردو" من قبله قد اهتم أيضاً اهتماما خاصا بأثر فائض العمالة في توزيع الدخل.

اما التكلم على العلاقة بين الصناعة والزراعة في سياق نموذج القطاعين ، فقد درست في نموذج فائض العمالة للاقتصاديين "جوى فاي" و "جو ستاف رانيس" .

وكما سبق ذكره فان نموذج القطاعين هذا قد استند إلى الاصطلاحين الذين سبق لنا دراستهما ضمن نظرية الإنتاج وهما تناقص الإنتاج الكلي وتناقص الإنتاجية الحدية لعامل الإنتاج المتغير. وبفهمنا ما سبق فان النموذج المذكور في جميع صوره يفترض ان هناك فائضا في اليد العاملة بالقطاع الزراعي. وعلى هذا الاساس فان الاقتصاديين الذين درسوا هذه المشكلة اعتبروا أن الاجور بالريف لن تنخفض أقل من مستوى معين. وهكذا فان النموذج الخاص بهذين القطاعين الزراعي والصناعي في صورته الاكثر شمولا لا يتضمن فقط الحالات الذي تكون فيها الإنتاجية الحدية لعنصر العمل أعلى من الصفر ولكنها أقل من الحد الأدنى التي لاينخفض اليه الاجر بالقطاع الريفي. وعليه فان النموذج الخاص بالاقتصادي "رانيس" و النماذج الاخرى الخاصة بفائض عنصر العمل بالقطاع الزراعي تتبنى جميعها الفرض المعتاد بأن الاجر بذلك القطاع لاينخفض أقل من متوسط الإنتاج للعامل بكل وحدة سكنية بالقطاع الزراعي حيث العمالة الزائدة. ونجد هنا ان المنطق يساند الرأي الاخير من وجهة ان العامل بالوحدة العائلية المزرعية من الطبيعي أنه لن يقبل عملا خارجها الا إذا

ضمن حصوله على أجر مساو على الأقل ما يمكن أن يتحصل عليه بوحدته الاسرية بالريف[1] . ويمكن توضيح نموذج القطاعين النظري هذا خطيا فيمايلي:-

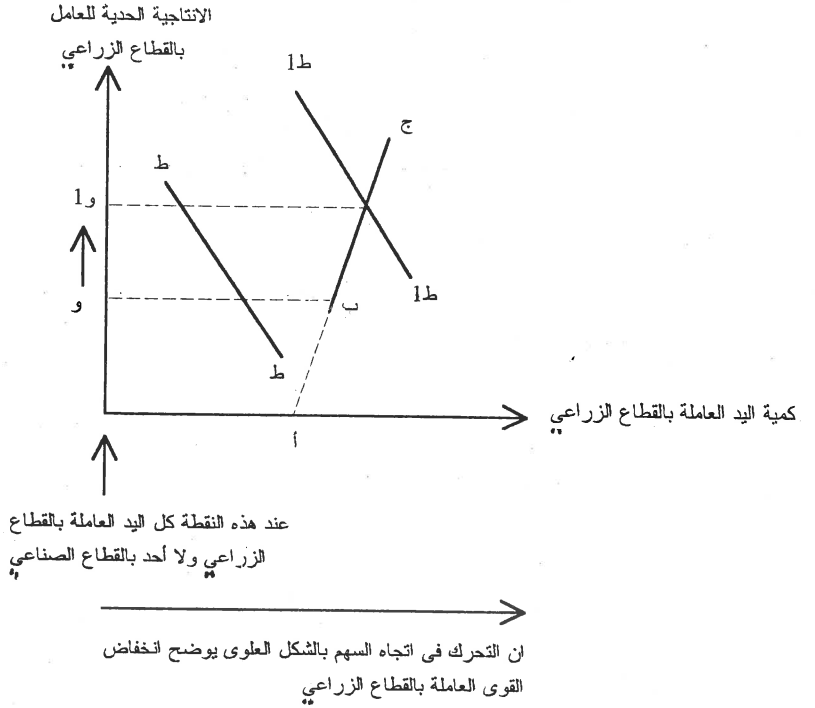

الشكل (141)

فالشكل السابق يوضح قطاعا زراعيا في بلد ما تكون الإنتاجية الحدية للعامل فيه يمثلها المنحنى (أ ب ج) ، وان الخط المستقيم المتقطع (وب) يمثل الحد الادنى للأجور با ريف.

(1) انظر
Malcolm Gillis, Economics of Development (New York, W.W. Norton 8 Company 19٨٦.

فعند بدء جذب اليد العاملة من الريف الى القطاع الصناعي بالمدن ، فان الإنتاجية الحدية للعامل بالريف تتساوى مع الحد الادنى للاجور المدفوع من القطاع الصناعي عند النقطة (ب) وبعدها فان الإنتاجية الحدية للعامل تصبح أعلى من الحد الأدنى للاجور. فلاستخدام يد عاملة اضافية من الريف ، لابد للصناعة من أن تدفع اجرا مقداره يساوي على الأقل مايتحصل عليه العمال بالريف. وهكذا فان المنحنى (و ب ج) بالشكل السابق يمثل في حقيقته منحنى عرض اليد العاملة المواجه للقطاع الصناعي . وفي حقيقة الامر فان الافتراض المعتاد ينص على أن منحنى العرض لليد العاملة في الصناعة هو أعلى قليلا من (و ب ج) لأنه يستوجب من الصناعة ان تدفع للمزارعين مبالغ أعلى قليلا مما بامكانهم الحصول عليه في الزراعة حتى يتولد لديهم الحافز للحركة من الريف الى المدن.

ولاستكمال هذا النموذج الخطي السابق ، نضيف اليه منحنى طلب الصناعة على اليد العاملة وهذا الأخير يتحدد بمقدار الإنتاجية الحدية لليد العاملة في الصناعة . ويمكن اشتقاق مثل هذا المنحنى من منحنى الإنتاج الكلي للصناعة ولكننا هنا نتغاضى عن هذه الخطوة للتبسيط ونعتبر أن منحنى الطلب على اليد العاملة المطلوب من قبل الصناعة هو المنحنى (ط ط).

ان القاعدة الخاصة بتعظيم الربح تحت ظروف المنافسة أن يدفع صاحب العمل أجرا أقصاه ما يمكن لعامل ان يساهم به من قيمة لزيادة حجم الإنتاج بالوحدة الإنتاجية. وحيث أن الزيادة في قيمة الإنتاج الناجم عن اضافة وحدة واحدة من عوامل الإنتاج المستخدمة هو ما يعبر عنه بقيمة الإنتاج الحدي لذلك العامل ، فان الصناعة حسب هذا النموذج تستمر في استخدام اليد العاملة الريفية بدفع أجر

يساوي قيمة الإنتاجية الحدية للمستخدم . وإذا زاد الطلب على العمال الريفيين ، فان منحنى الطلب ينتقل تبعا لذلك بكليته من (ط ط) الى (ط1ط1) وتبعا لذلك فان الحد الادنى للاجور يرتفع من (و) الى (و1) وهذا ما يمكن للعامل الزراعي ان يتحصل عليه كحد أدنى في الريف، انظر الشكل (141).

ب- النموذج التقليدي الجديد للقطاعين Neoclassical Two Sector Model

ان الكثير من الاقتصاديين لايوافقون الآن على أن هناك مايسمى بفائض اليد العاملة بالدول النامية حتى ولو كانت تلك البلاد الهند أو الصين ، وعلى هذا الاساس فقد أوجدت هذه المجموعة من الاقتصاديين بديلا آخر لنموذج القطاعين السابق ذكره بنموذج اقتصادى آخر يطلق عليه ، "النموذج التقليدى الجديد".

ان الاختلافات الاساسية بين هذا النموذج وسابقه تنحصر في كون النموذج الجديد يعتبر الإنتاجية الحدية للعامل لا تنخفض الى الحد الادنى لمستوى الكفاف ، وبهذا فالنموذج التقليدى الجديد لا يتضمن مثل هذا الحد الادنى للاجور أو ما هو معروف "بالاجر المحدد عرفيا". فحسب النموذج الحالي تتحدد الاجور باستمرار حسب الإنتاجية الحدية للعامل بالقطاع الزراعي وبناء على ذلك فان الاختلاف الآخر لهذا النموذج عن سابقه أيضا أن منحنى العرض لعنصر العمل المقابل للصناعة لايتضمن جزءا موازيا للاتجاه الافقي (أي ذو مرونة متناهية كما هو موضح بالشكل (141) الخاص بنموذج القطاعين التقليدى السابق شرحه) . وهذا معناه أنه في حالة النموذج الحديث يعتبر نقل الايدي العاملة من الريف الى الصناعة عاملا مباشرا على زيادة الإنتاجية الحدية لليد العاملة بالزراعة ومن ثم فان الصناعة ملزمة بدفع قيمة أجور مساوية للناتج الحدي مضافا الى ذلك هامش مشجع لاجل دفع العمالة

للهجرة من الريف الى المدن. وقد علل ارتفاع منحنى العرض لليد العاملة المواجه للصناعة بتفسير آخر مختلف تماما عن سابقه ، ولأجل حصول الصناعة على كميات كافية من الغذاء يجب عليها إذا دفع اسعار مرتفعة باستمرار مقابل ذلك مما يترتب عليه ارتفاع أجر العامل المستخدم من الريف. ولايمكن للصناعة تفادي هذا الارتفاع في اسعار المواد الغذائية الا إذا قامت باستيراد ما تحتاجه من غذاء من الخارج حتى تتفادى مثل ظروف التبادل التجاري هذه المجحفة ضدها. وبالطبع فاذا لم يكن استيراد الغذاء من الخارج ممكنا ، فانه لمن الطبيعي ان ترفع زيادة الاسعار للمنتجات الزراعية مستوى قيمة الناتج الحدي الذي يعني زيادة الاجور بالريف مما يضطر الصناعة كما هو الحال تحت نموذج القطاعين والعمالة الفائضة إلى دفع اجور عالية تستطيع جذب القوى العاملة من الريف تبعا لذلك.

اضافة الى ماسبق ذكره ، فان زيادة القوى العاملة أو زيادة عدد السكان بصفة أوسع تختلف مؤثراتها في نموذج القطاعين التقليدى الجديد اختلافا كليا عما هو في حالة نموذج القطاعين تحت ظروف العمالة الزائدة. فالرؤية الجديدة للنموذج تنحصر في أن زيادة اليد العاملة في الزراعة تعمل على رفع إنتاج المزرعة . وان اى ابعاد لليد العاملة من الزراعة يتسبب عنه انخفاض في إنتاج المزرعة. وبهذا يتضح في حالة هذا النموذج الحديث ان مشكلة نمو السكان لا تمثل في مجملها ظاهرة سالبة. فالنموذج يعتبر زيادة اليد العاملة أقل تأثيرا على عرض الطعام ، حيث ان هذه القوى العاملة قادرة على إنتاج جميع احتياجاتها وبالتالي فلن يكون هناك فائض من اليد العاملة الممكن تحويله بدون تكلفة للإنتاج الزراعي [1] .

(1) انظر Op. Cit, Malcom Gills, p. 56

فحسب هذا النموذج ، فإن الصناعة لضمان تقدمها بنجاح لابد من ضمان نمو الزراعة بسرعة كافية لتوفير الغذاء لعمال الصناعة والقطاعات الأخرى وان يكون مستوى الغذاء هذا متزايدا باستمرار بحيث تمنع شروط تبادل الغذاء من ان تنقلب في غير صالح الصناعة. وعليه فان القطاع الزراعي (المتسم بالركود الذي يحظى بنصيب قليل جدا من الاستثمار ومن التقدم الفني) سيؤدي حتما الى الارتفاع السريع لاجور العمال بالمدن مما يؤدي الى خفض الارباح بالصناعة وبالتالي قلة تخصيص الاموال اللازمة لتنميتها.

هذا المنظور يعتبر مخالفا تماما للتصور الموضح بنموذج القطاعين مع الفائض في اليد العاملة ، فحسب هذا النموذج الأخير فان المخططين يمكنهم اهمال التنمية في القطاع الزراعي الى حين امتصاص جميع الفائض من اليد العاملة ، على عكس النموذج التقليدي الحديث فانه يحتم وجود توازن منذ البداية بين التنمية بالقطاعين الزراعي والصناعي .

مما سبق يتضح أن أية مناقشة بخصوص مسألة التنمية الاقتصادية لابد ان تقودنا الى دور القطاع الزراعي في تلك التنمية ، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل ان توفير المؤسسات المشجعة على عمليات التنمية هو امر ضروري ومحدد مع الانتباه الى خلق العنصر البشري الفعال وتوفير المناخ الآمن المستقر والمستمر للبحث العلمي والاستثمار على ان يكون كل ذلك مصاحباً البنية الاساسية اللازمة في البلد المعني. ويمكن الاستفادة دائما بالنظريات العامة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاسترشاد بما فيها من أسس مناسبة بتنمية البلاد التي في طريقها للنمو ، ومن اللازم على الخطة الفعالة في مجال التنمية الاقتصادية ان تراعي عند وضعها وتنفيذها مايلي:-

أولا : يجب ان تراعي الخطة زيادة الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة بالدرجة التي تسمح بترك الفرص اللازمة للقطاع الخاص. وبالدرجة الاولى فان استثمار الدولة يجب ان يركز على استكشاف موارد جديدة والعمل على خلق وتطوير التقدم التكنولوجي .

ثانيا : على الدولة ان تقوم بتخصيص الاموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية بحيث تكون نسبة كبيرة من هذه المصروفات موجهة للمسوحات الجيولوجية والبحث العلمي ووسائل المواصلات مع العمل على دفع القطاع الخاص على الحماس والرغبة في المشاركة والعمل عن طريق الحوافز باستعمال السياسات الضريبية وتسهيل اجراءات الصرف الخارجي ومنح براءات الاختراعات وغيرها من اجراءات مشجعة.

ثالثا : تشجيع مستويات أعلى من الاستثمارات الخاصة عن طريق تدريب المديرين والمنظمين والفنيين وبتوفير التسهيلات الائتمانية وباسعار فائدة منخفضة مع ايجاد جو من الاطمئنان بخلق الثقة بضمان الاموال وتشجيع المناخ اللازم ايضا للاستثمار.

رابعا : زيادة الإنتاجية لرأس المال عن طريق الاستمرار في تعليم وتدريب الطواقم المحلية لهذا الغرض وتحسين نسب استعمال عوامل الإنتاج وتحديد كميات الإنتاج المطلوبة وادخال الاختراعات الحديثة اللازمة للاقتصاد في استعمال رأس المال.

وبهذا فان محصلة ماسبق ذكره من أفكار يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

(1) الحرص على مواصلة الاستثمار في العنصر البشري بالتدريب والتعليم.

(2) العمل على الاستثمار في رأس المال بخلق البنية الاساسية من طرق وكبار ومصانع ومدارس ومستشفيات ومواصلة الاهتمام بها وصيانتها باستمرار.

(3) ازالة العوائق المحددة لعمليات التنمية بايجاد المؤسسات المشجعة والمناخ الملائم للعمل وايجاد جو من الاطمئنان عن طريق القانون وتنفيذه.

(4) الحرص على الاستمرارية والتنسيق وعدم التعارض بين المشاريع المنفذة والاجراءات الادارية والسياسات الاقتصادية المتبعة والخاصة بجميع القطاعات

هل للتنمية الاقتصادية من ثمن ؟؟

ان الاقتصاديين منذ "آدم سميث" والى "كارل ماركس" رأوا الخير كل الخير في النمو الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين إلى الآن فان الرغبة في المزيد من النمو الاقتصادي لاي مجتمع اقتصادي قد أثير حوله الكثير من الجدل والتساؤلات التي تستند أغلبها بدون شك على أسس منطقية معقولة. ومن ضمن هذه الانتقادات ان إنتاج الكثير من السلع المتنوعة قد فرضت على المجتمع تكلفة عالية في صور متعددة كالتلوث وكثرة الازدحام وتكدس الفضلات اللازم التخلص منها. ويضم البعض الآخر من الاعتراضات على التنمية ، الاثر الذي تلحقه على الناحية النفسية والاثار الاجتماعية على المجتمع كانتشار الجريمة والتشرد وزيادة نسبة الانتحار بين الافراد وارتفاع نسب الطلاق وغيرها الكثير من المشاكل.

ومع هذا كله فهناك شواهد قوية على أنه إذا ترك الإنتاج في بلد ما عند حد معين فان المجتمع سيدفع ثمنا باهضا زيادة على ما يفقده من منتجات وخدمات بسبب توقف التنمية. وحتى إذا قرر مجتمع ما التوقف عند مستوى معين من الإنتاج ، فانه ليس من السهل تنفيذ مثل هذا القرار بمنع الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية ، فمن جهة لا يمكننا منع الافراد من الاختراع أو الاستمرار في الإنتاج . وبدون التنمية الاقتصادية المستمرة ، من جهة اخرى ، كيف يمكننا وضع

البرامج وتخصيص الاموال اللازمة للحفاظ على البيئة . وهكذا فبدون التنمية الاقتصادية فان المجتمع المعنى قد ينتهى به الامر الى حالة عدم توفر السلع والى بيئة اكثر تلوثا. زيادة على ذلك فان توقف النمو الاقتصادي معناه التوقف عن محاربة الفقر ليس داخل البلد المعنىفقط بل وفي خارجه أيضا .

مما تقدم نخلص الى أن للتنمية الاقتصادية ثمنا ، ولكن عدم السير في ركابها قد يكون له ثمن أكبر . هذا على أن نضع في اعتبارنا دائما بكل وضوح أن التنمية الاقتصادية لا تعني السعادة لأفراد المجتمع ، بل ان التنمية الاقتصادية هى مجرد زيادة دخل الفرد السنوي وتوفر الخيارات امامه من السلع والخدمات فقط اما السعادة فهي شيء آخر له علاقة بالقناعة والتوازن النفسي للشخص وهذا كله متوقف على مدى تقبله لمجريات احداث الحياة ، خيرها وشرها وكما هي ، برضاء تام.

ملخـــص

يعتبر المورد البشري من أهم عوامل الإنتاج وهو المستفيد الاول من عملية التنمية الاقتصادية. ومن هنا فدراسات التنمية يتمحور هدفها الاول في التركيز على دراسة المورد البشري . وتبعا لذلك فهذا الباب قد خصص لدراسة كل من السكان والتنمية الاقتصادية.

ان دراسة المشكلة السكانية يتطلب منا التعرف إلى بعض المصطلحات المستعملة في هذا الشأن ومنها :-

(1) الاحصائيات الحيوية وهذه تتناول احصائيات المواليد والوفيات.

(2) الزيادة الطبيعية للسكان وتعنى الفرق بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات.

(3) الزيادة السكانية وتشمل الزيادة الطبيعية في عدد السكان مضافا الى ذلك حصيلة هجرة السكان من والى داخل البلاد .

وهكذا فالزيادة السكانية = (عدد المواليد - عدد الوفيات) + (عدد الهجرة للداخل - عدد الهجرة للخارج)

(5) نسبة موت الأطفال : ويعنى عدد الاموات من الاطفال في سن الواحدة مقسوما على عدد المواليد منهم في تلك السنة بكل الف.

ان هناك العديد من النظريات والآراء المتداولة في مسألة السكان ، وعلى رأس هذه النظريات شهرة نظرية "مالتس" التى عرفت بتشاؤمها من المستقبل حيث تنذر العالم بمستقبل مملوء بالمصاعب والمجاعات. فحسب هذه النظرية فان قدرة العالم على إنتاج الغذاء يقل بكثير عن قدرته على زيادة حجم سكانه. وبهذا فالنظرية تتكهن بأن العالم مقبل لامحالة على سلسلة من المجاعات والحروب والأوبئة

والكوارث الطبيعية لتحد من هذه الزيادة السكانية به ، وأنه لامفر من ذلك الا إذا اتبعت البشرية اجراءات "محددة" أو "موجبة" لازمة لوقف الزيادة في عدد السكان مثل تحديد النسل والزواج والامتناع عن الاتصال الجنسي . وقد انعكس أثر هذه النظرية المتشائمة على الكثير من بلاد العالم لدرجة ان بعض الاسر في بريطانيا مثلا تمتنع عن الانجاب ، وان حجم العائلة الطبيعي في كثير من البلاد الاوربية الاخرى لايتعدى اكثر من طفل أو آثنين ، الامر الذى انعكس في قلة اليد العاملة في تلك البلاد ، مما دعا الى الاستعانة بالعمالة المستوردة ، كما هو حاصل الآن في كل من بريطانيا والمانيا وبلجيكا وفرنسا.

وقد اختلفت الاراء حول علاقة الزيادة السكانية بالتنمية الاقتصادية ، ولكن الرأى السائد أن توفر الموارد الاقتصادية والزيادة في عدد السكان في اى بلد من البلاد عاملان متلازمان لزيادة الدخل الفردي الحقيقي ، وبالعكس فالبلاد ذات الكثافة السكانية العالية والتى تعتبر فقيرة في مواردها الاقتصادية لن يتحسن دخل الفرد الحقيقي فيها الا بانخفاض عدد السكان عن طريق الهجرة الى الخارج أو بوسائل اخرى . وهكذا نرى ان ماسبق قوله يتمشى تماما مع قانوني تزايد وتناقص الغلة في النظرية الاقتصادية.

وللحد من الزيادة السكانية وخاصة في تلك البلاد التي تعاني من ارتفاع كثافتها السكانية نسبة لمواردها الاقتصادية ، هناك العديد من السياسات المتبعة في هذا الشأن ومنها :-

(1) التشجيع على الاستعمالات المختلفة لوسائل منع الحمل (2) الاجهاض (3) خصى الرجال وازلة مبايض النساء (4) التركيز على الوسائل التعليمية والتوعية الجماهيرية.

ومع استمرارية انخفاض نسبة المواليد بالعالم كنتيجة لحملات التعليم والتوعية المتبعة من قبل الكثير من بلاد العالم ،فان الكثافة السكانية بالعالم ما زالت في ازدياد ملحوظ. فقد قدر أنه حتى إذا تمكن العالم من الوصول الى مستوى الاحلال فقط ، من حيث عدد المواليد عند سنة 2000 سوف يصل سكان العالم إلى (8.1) بليون نسمة عند سنة 2050 .

ان الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في بلد ما أو ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي هو ما يعبرعنه "بالنمو الاقتصادي" اما "التنمية الاقتصادية" فهى مفهوم أوسع من ذلك ، فالتنمية تشمل اضافة الى ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي ، كل التغيرات الاساسية في الهياكل الاقتصادية للبلد المعني مع كل ما يصحب ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية.

وهناك الكثير من الصفات المستعملة بغرض التمييز بين ما يسمى بكتلة البلاد المتقدمة والاخرى المتأخرة أو التى في طريقها للنمو ، ونذكر من هذه الصفات أو المؤشرات مايلي :- (1) دخل الفرد الحقيقي (2) القطاع الزراعي (3) المواليد والوفيات (4) النمط الغذائي (5) المستوى الصحي. وهناك العديد من الصفات الاخرى المستعملة في هذا السياق .

ويمكن للأغراض الدراسية ، وبصفة عامة ، تقسيم كتلة البلاد النامية ، بدون تحديد ، الى المجموعات التالية وهي :-

(1) بلاد لديها قطاع زراعي سائد غير نام ولها مصدر بديل للحصول على دخل خارجى كاف .

(2) بلاد لديها قطاع زراعي سائد غير نام ولها مصادرأخرى للدخل غير كافية مع وجود كثافة سكانية عالية بها.

(3) بلاد لديها قطاع زراعي سائد غير نام وليس لديها مصدر بديل كالنفط للحصول على دخل خارجي .

(4) بلاد ليس لديها قطاع زراعي ولديها مصدر بديل للدخل كالنفط مثلا.

(5) بلاد لديها قطاع زراعي بدائي غير مستقر رعوي يعتمد على الزراعة المتنقلة وليس لها مصدر بديل للدخل.

وبوجود مثل هذه الاختلافات في الموارد الاقتصادية ، فان برامج التنمية اللازم اتباعها تختلف ، تبعا لذلك ، من مجموعة الى أخرى.

ان المشكلة الاساسية في مسار التنمية هي كيفية البدء في ذلك المسار. ويعتقد الكثيرون أنه بمجرد بدء عملية التنمية الاقتصادية في مسارها الصحيح ، فان ذلك يدفع بها تلقائيا للاستمرار الى الامام. ان هذا الرأى ، ينظر اليه البعض الآخر على أنه ، اعتقاد في غاية التبسيط بدعوى ان الساحة العالمية قد شهدت الكثير من مسارات التنمية والناجحة في بداياتها ، قد توقفت كليا أو اتخذت مسار آخر مغايرا بناء على ظروف سياسة أو اقتصادية مستجدة وغير متوقعة.

ومن حيث الدراسات الخاصة بانماط التنمية هناك مساران أحدهما نظري يعتمد أساسا على بناء النماذج النظرية والآخر تطبيقي يعتمد على الاحصاءات والمعلومات المتوفرة في هذا المجال. ومن النماذج النظرية المعروفة المتداولة في دراسة

عمليات التنمية الاقتصادية : (أ) نموذج القطاعين التقليدي (الزراعي والصناعي) و (ب) نموذج القطاعين التقليدي الجديد. والاختلاف الاساسي بين هذين النموذجين ، ان الاول يفترض بأن هناك عرضا متناهى المرونة لليد العاملة بالقطاع الزراعى وان إنتاجية العامل الزراعي بذلك القطاع تساوى الصفر أو أقل من ذلك. في حين ان النموذج الثاني لا يقر بوجود مالانهائية لعرض العمالة بالقطاع الزراعي ، ويفترض أن الإنتاجية الحدية للعامل ، تبعا لذلك ، هي أعلى من الصفر بعكس ما أفترض في النموذج الآول ، وعلى هذا فمنحنى العرض لليد العاملة في هذه الحالة يرتفع من أسفل الشمال الى أعلى اليمين دائما ، بمعنى أنه كلما زاد الطلب على اليد العاملة من طرف قطاع الصناعة ، ارتفع اجر العامل المطلوب من القطاع الزراعي.

إذا فالقطاع الزراعي هو الموقع الهام الذي تبتديء عنده عملية التنمية الاقتصادية وذلك يرجع الى أن ذلك القطاع هو المصدر الوحيد الذي يمد القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى باليد العاملة وبالغذاء ويساهم في مراحل متقدمة من التنمية الزراعية بتوفير العملة الصعبة اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية. وسواء أكانت خطة التنمية هذه تعتمد في منهجها على تنمية القطاع الزراعي أولا ، أم باعطاء الاهمية للقطاعين الزراعي والصناعي معا ، فان هذا الاسلوب أوذاك يتطلب توفير عوامل الإنتاج اللازمة واعداد الكوادر البشرية الاعداد الجيد بالدرجة الأولى. ومن المعلوم أن أية خطة ، ضمانا لنجاحها لابد ان يراعى عند اعدادها ما يلي :- (1) الحرص كل الحرص على الاستثمار في العنصر البشرى (2) الاستثمار في رأس المال بخلق البنية الاساسية ومواصلة الاهتمام بها وصيانتها (3)

ازالة العوائق وخلق المناخ المشجع للتنمية (4) الحرص على الاستمرارية وعدم التعارض بين البرامج والسياسات المتبعة بجميع القطاعات.

وبعد هذا كله يبقى السؤال التقليدي المطروح وهو: هل للتنمية من ثمن ؟؟

من هذه الوجهة فالغالبية تعتقد ان الخير كل الخير في التنمية الاقتصادية ، ومع هذا فان المزيد من هذه التنمية قد دار حولها الكثير من الانتقادات التي يستند أغلبها إلى أسس منطقية معقولة . فهؤلاء يرون ان التنمية المتقدمة قد فرضت على المجتمع تكاليف عالية منها الأثر الذي تلحقه بالناحية النفسية والاجتماعية كنتيجة للتفكك العائلي المصاحب وما يترتب على ذلك من انتشار للجريمة والتشرد وارتفاع نسبة الانتحار والطلاق بالمجتمع المعني وغير ذلك من المشاكل الأخرى كازدحام المدن والتلوث البيئي.

وعلى الجانب الخير للتنمية هناك شواهد كثيرة تدلل على أن توقف التنمية تكلف المجتمع ثمنا باهظا يفوق بكثير ثمن الاستمرار فيها ، وحتى ان قرر مجتمع ما التوقف عن السير في ركاب التنمية فانه ليس في مقدوره ان يفعل ذلك ، حيث أنه ليس بالمستطاع منع الأفراد مثلا ، من حقهم في الاختراع والابتكار والاستمرار في الإنتاج. ومن جهة أخرى فانه بدون التنمية الاقتصادية سيجد المجتمع نفسه يوما بدون حاجته من السلع وان بيئته قد تصبح أكثر تلوثا من قبل. لذلك كله نخلص إلى أن للتنمية الاقتصادية ثمنا ، ولكن عدم السير في ركابها قد يكون له ثمن أكبر.

أسـئلة للمراجـعة

السؤال الأول:

(أ) تكلم على أهمية المورد البشري في التنمية الاقتصادية.

(ب) عرف كلا من المصطلحات التالية: (1) الاحصائيات الحيوية (2) الزيادة الطبيعية للسكان (3) الزيادة السكانية (4) نسبة الموت الأطفالي.

السؤال الثاني:

(أ) تكلم على بعض النظريات السكانية المتداولة وتطور الوضع السكاني بالعالم قديما وحديثا.

(ب) اشرح ما يعرف بالحجم الامثل للسكان.

(جـ) اذكر الوسائل المتبعة في التقليل من الزيادة السكانية بالعالم.

السؤال الثالث :-

(أ) ميز بين ما يسمى "بالتنمية" و "النمو الاقتصادي".

(ب) اذكر بعض الصفات المستخدمة للتمييز بين ما يسمى بكتلة البلاد المتقدمة والأخرى النامية مع الشرح.

السؤال الرابع:

(أ) صنف بلاد العالم النامي الى مجموعات حسب مواردها الاقتصادية المتاحة.

(ب) اذكر باختصار برامج التنمية اللازم اتباعها في كل مجموعة مع الصعوبات المتوقعة لتنفيذ تلك البرامج.

السؤال الخامس:

(أ) اشرح نموذج القطاعين للتنمية الاقتصادية وقارن ذلك بالنموذج التقليدي الجديد للقطاعين.

(ب) ماهى الأسس الواجب مراعاتها عند وضع برامج وخطط التنمية الاقتصادية؟

الفهرس

الفهـــرس

مقـدمـــة أ – جـ

هذا الكتاب د

القسم الأول(أ)

الاقتصـــاد الدقيق

الباب الأول : علم الاقتصاد والتعريف به

ماهو علم الاقتصاد (التعريفات والأهداف) 1 – 4

أنواع الموارد الاقتصادية (البشرية – رأس المال – التنظيم) 5 – 7

المشكلةالاقتصادية ومنحنى امكانيات الانتاج وتدفق السلع والخدمات7 – 18

بعض المصطلحات الاقتصادية الأخرى 18–19

ملخص 20–21

أسئلة للمراجعة 22

الباب الثانى : المنهج العلمي فى العلوم الاجتماعية

المدرسة الطبيعية 23–24

المدرسة المخالفة للطبيعيين 24–25

عملية التجريد فى النظريات الاقتصادية 26–27

النماذج الاقتصادية 27–28

مثال لتصميم نموذج اقتصادى وبرهنته 28–31

طرق البحث الاقتصادي وتجميع المعلومات 31–35

ملخص 36–37

أسئلة للمراجعة 38

الباب الثالث: الطلب والعرض فى اقتصاد السوق

أولا : الطلب (تعريف الطلب – قانون الطلب) 39–40

ابراز الطلب فى صور ثلاث (معادلة – جدول – منحنى) 40–46

التغير فى الطلب والتغير فى الكمية المطلوبة 46–47

طلب السوق ومرونة الطلب السعرية 47–52

مرونة الطلب والمردود الكلي 52–60

مرونة الطلب الدخلية 60

مرونة الطلب التقاطعية 61

العوامل المؤثرة فى تغير الطلب 61–62

العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب 62–63

ثانيا : العرض (تعريف العرض – قانون العرض) 64–65

ابراز العرض فى صور ثلاث (معادلة –جدول – منحنى) 65–67

مرونة العرض السعرية 67–70

التقاء الطلب والعرض فى السوق 70–72

ايجاد نقطة التقاء منحنى الطلب والعرض 72–73

ايجاد فائض وعجز السوق 73–75

ملخص 76–77

أسئلة للمراجعة 78

الباب الرابع : سلوك المستهلك

أولا : نظرية المنفعة (الافتراضات والشروط) وتوازن المستهلك 79–81

قانون تناقص المنفعة الحدية 81–85

توازن المستهلك وطلبه في السوق 85–93

ثانيا : نظرية منحنيات السواء 94–95

خصائص منحنيات السواء 95–97

خريطة السواء 98–99

توازن المستهلك وخط الميزانية 99–100

حركة خط الميزانية 101–103

نقطة توازن المستهلك حسب نظرية منحنيات السواء 103–105

اشتقاق منحنى الطلب باستعمال منحنيات السواء 106–105
ملخص 108–107
اسئلة للمراجعة 109
الباب الخامس : نظرية الانتاج
أولا : استعمال متغير واحد (عامل الانتاج المتغير والثابت) 112–110
قانون تناقص الغلة ومنطوقه 112
الانتاج الكلي ومتوسط الانتاج والانتاج الحدى 117–112
نقطة الانعكاس ونقطة التماس ونقطة أعلى انتاج 118–117
اشتقاق منحنيي متوسط الانتاج الانتاج الحدى 120–118
مراحل الانتاج 121–120
ثانيا : استعمال متغيرين فى العملية الانتاجية 124–121
ملخص 126–125
أسئلة للمراجعة 127
الباب السادس : نظرية التكاليف
التكاليف المتغيرة والثابتة والكلية 128
متوسط التكاليف المتغيرة والثابتة والكلية والتكلفة الحدية 130–128
العلاقة بين الانتاج والتكاليف 132–131
التكاليف في جدول فرضي توضيحي 137–133
التكاليف والفترة الزمنية الطويلة 139–138
وفورات الحجم ونواقصه 141–139
ملخص 143–142
أسئلة للمراجعة 144
الباب السابع : نماذج الاسواق الاربعة 147–146
1– سوق المنافسة التامة (الشروط الرئيسية) 149–147
أ) تعظيم الربح أو تقليل الخسارة باستعمال التكاليف الكلية 158–150

ب) تعظيم الربح أو تقليل الخسارة باستعمال التكاليف الحدية 169–158
شرط الدخول والخروج من السوق 173–169
اشتقاق منحنى العرض للفترة الزمنية القصيرة 175–174
ملخص 178–176
اسئلة للمراجعة 179
2– سوق المنافسة الاحتكارية 181–180
تعظيم الربح فى المنافسة الاحتكارية 182–181
توازن المنشأة في الفترة الزمنية القصيرة 184–182
توازن المنشأة فى الفترة الزمنية الطويلة 186–184
ملخص 188–187
اسئلة للمراجعة 189
3– سوق احتكار القلة 191–190
المنافسة غير المباشرة – القيادة السعرية – الكارتل 193–191
النماذج الاقتصادية المتبعة لتحليل سوق منافسة القلة 194–193
نموذج الطلب المعكوف 197–194
ملخص 198
اسئلة للمراجعة 199
4– سوق الاحتكار البحث وأسبابها 202–200
المفاهيم الخاطئة حول ظاهرة الاحتكار 203–202
مقارنة بين منشأة في سوق المنافسة التامة
وأخرى في سوق الاحتكار البحث 208–203
الانتاج والسعر وتعظيم الارباح 208
أ– حساب الربح بطريقة التكاليف الكلية 211–208
ب– حساب الربح بطريقة التكاليف الحدية 213–211
التحكم فى الاحتكار 213

ملخص 214
اسئلة للمراجعة 216–215
الباب الثامن: اقتصاديات الرفاه 221–217
موجز عن دراسة "اقتصاديات الرفاه" 223–221
استعمال صندوق "إدجورث" فى شرح عملية التبادل 226–223
استعمال صندوق "إدجورث" فى شرح عملية الانتاج 229–226
أولا: الوضع الأمثل للتبادل 232–229
ثانيا : الوضع الأمثل فى الانتاج 234–232
ثالثا: الوضع الأمثل للانتاج والتوزيع 245–234
ملخص 247–246
أسئلة للمراجعة 248

القسم الثانى (ب)
الاقتصاد الكلي

الباب التاسع : الاقتصاد الكلي
مفهوم الاقتصاد الكلي وتعريفه 252–249
دور الاقتصادي فى مجالى الاقتصاد الجزئى والكلي 254–253
بعض المصطلحات الخاصة بالحسابات القومية 254
حساب الناتج القومى الاجمالى 255
أولا: طريقة المصروفات (الانفاق) 257–255
ثانيا: طريقة الدخول (التكاليف) 258–257
ثالثا: طريقة القيمة المضافة 260–258
الناتج القومى النقدى والناتج القومى الحقيقى 261–260
حساب الناتج القومى الحقيقى 265–261
الناتج القومى الصافى 265

الدخل القومى 265
الدخل الشخصى 266–265
الدخل المتاح 266
تحديد الدخل التوازنى 269–266
تبيان العرض التجميعى والطلب التجميعى خطيا
أولا : العرض التجميعى 270
ثانيا: الطلب التجميعى 271
(أ) الطلب على الاستهلاك ومصطلحاته 280–271
(ب) الطلب على الاستثمار 283–280
(ج) طلب الدولة على السلع والخدمات 284–283
(د) الطلب الخارجى على السلع والخدمات المحلية. 285–284
الطلب الكلي على السلع والخدمات 286–285
التوازن فى سوق السلع والخدمات ومنحنى (IS) أو (ث أ) 292–287
النقود 293–292
عرض النقود 295–293
(1) التحكم فى عرض النقود والمصرف المركزى 297–295
(2) التحكم فى عرض النقود والدولة 298–297
(3) التحكم فى عرض النقود والمصارف التجارية 299–298
الطلب على النقود 300–299
(أ) الطلب على النقود كدافع للمبادلات 300
(ب) الطلب على النقود للحيطة والاحتراس 301–300
(ج) الطلب على النقود لأجل المضاربة 301
الطلب الكلي على النقود 304–301
الاكتناز 306–305

التوازن في السوق النقدي ومنحنى (LM) أو (م ل) 308–306
حالة التوازن العام في سوق الانتاج والنقد معاً 309–308
الثغرة التضخمية والثغرة الكسادية 310–309
ملخص 314–311
أسئلة للمراجعة 315
الباب العاشر : التضخم والتوظف 316
اشتقاق منحنى الطلب التجميعى 319–317
منحنى العرض التجميعى 319
توازن الطلب التجميعى مع العرض التجميعى 321–319
المكاثر وتحرك الطلب 321
المكاثر كجدول مصروفات 323–321
المكاثر كعلاقة خطية 324–323
المكاثر كعلاقة جبرية 327–324
أولاً: الثغرة التضخمية والثغرة الكسادية والتضخم 332–327
(1) التضخم الناجم عن جذب الطلب 333–332
(2) التضخم الناجم عن دفع التكاليف 334–333
الاضرار الناجمة عن التضخم 337–334
السياسات المتبعة لعلاج التضخم
(1) السياسة المالية 338–337
(أ) السياسة المالية التقشفية 339–338
(ب) السياسة المالية التوسعية 341–339
(2) السياسة النقدية 341
(أ) نشاط السوق المفتوح 342–341
(ب) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني 342
(ج) تسهيل اعطاء القروض للمصارف التجارية 344–342

الخيار بين التضخم والبطالة 345–344
الاختلافات الاساسية بين المدرستين (المالية والنقدية) 348–345
ثانياً : التوظف والبطالة وأنواع البطالة 352–349
ملخص 354–353
أسئلة للمراجعة 355
الباب الحادي عشر: السكان والتنمية الاقتصادية 356
أولا: السكان
(أ) بعض المصطلحات المتداولة فى الدراسات السكانية 357–356
(ب) بعض النظريات والاراء المتداولة فى مسألة السكان 360–357
(ج) تطور الوضع السكانى بالعالم 360
(1) عصر ماقبل الزراعة المستقرة 360
(2) عصر مابين الزراعة المستقرة والثورة الصناعية 361
(3) عصر مابين الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية 362–361
(4) عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية 362
(د) المستقبل السكانى 363–362
(هـ) الحجم الأمثل للسكان 368–363
(و) السياسات السكانية 370–368
ثانيا : التنمية الاقتصادية 372–371
التمييز بين التقدم والتأخر 374–372
الصفات الأساسية للتمييز بين البلاد النامية والمتقدمة 381–374
تصنيف كتلة البلاد النامية حسب امكانياتها الاقتصادية المتاحة 381
استراتيجية التنمية بالنسبة للبلاد الواقعة تحت المجموعة (أ) 383–381

استراتيجية التنمية بالنسبة للبلاد الواقعة تحت المجموعة (ب) 385–383
استراتيجية التنمية بالنسبة للبلاد الواقعة تحت المجموعة (ج) 385
استراتيجية التنمية بالنسبة للبلاد الواقعة تحت المجموعة (د) 386–385
استراتيجية التنمية بالنسبة للبلاد الواقعة تحت المجموعة (هـ) 387–386
عملية التنمية الاقتصادية 388–387
دراسة أنماط التنمية الاقتصادية 390–389
(أ) نموذج القطاعين (الزراعي والصناعي) 394–390
(ب) النموذج التقليدي الجديد للقطاعين 398–394
هل للتنمية الاقتصادية من ثمن؟ 399–398
ملخص 405–400
أسئلة للمراجعة 407–406

المراجـــع

(1) المراجع العربية

1- مبادىء الاقتصاد / د. كامل بكرى ، مركز الكتب الثقافية/ لبنان 1986

2- أساسيات الاقتصاد/ د. أبو القاسم الطبولى ، الدار الجماهيرية للنشر / مصراته

3- مناهج البحث الاقتصادى/ د. محمد سليمان هدى ، دار المعرفة الجامعية / الاسكندرية

4- التنمية والتخطيط الاقتصادى / د. عمر محي الدين ، دار النهضة العربية / مصر 1972

5- مبادىء علم الاقتصاد / د. عمر محي الدين ، دار النهضة العربية / مصر 1974

6- مقدمة فى الاقتصاد / د. صبحى تادرس ، دار الجامعات المصرية / الاسكندرية 1971

7- الاقتصاد التحليلى / د. محمد مظلوم حمدى ، دار المعارف / مصر 1962

8- أصول البحث العلمى ومناهجه / د. أحمد بدر ، وكالة المطبوعات / الكويت 1978

9- مبادىء الاقتصاد التحليلى / د. اسماعيل محمد هاشم ، دار النهضة العربية / بيروت 1978

10- التوزيع فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى / د. صلاح الدين نامق ، مطبعة لجنة البيان العربى/ القاهرة 1959

11- الدخل القومى والتطور الاقتصادى / د. حسين عمر ، مكتبة وهبة / القاهرة 1980

12- مقدمة فى الاقتصاد الكلى/نقله الى العربية د.محمود عزيز،جامعة قار يونس/ بنغازى 1992

13- دراسة فى النظرية الاقتصادية / د. أحمد رشاد موسى ، معهد البحوث والدراسات العربية/ القاهرة 1970

14- علم المالية العامة / د. محمد حاتم عبد الكريم، دار ابو المجد للطباعة/ مصر 1989

15- مبادىء المالية العامة/ د. منصور ميلاد يونس ، منشورات الجامعة المفتوحة / طرابلس 1991

الجامعة المفتوحة
مكتبة الجامعة

رقم الصنف .....

رقم التسجيل .....

(2) المراجع الأجنبية

1- Lecturess on Advanced Economic Theory, K.T. Ramkrishna Osmasma University Asia Publishing House, New York 1965.

2- Basic Microeconomics> Edwin G. Dolon, The drydan press hinsdate, Illinois, 1974.

3- Economic Analysis, Edmund Whittaker, New York, John Wiley & Sons Inc., 1956.

4- Economic Analysis for Management Dicision, J. Walter Elliot, Richard D. Irwin, Inc. Home wood, Illinois, 1973.

5- basic Economics, Thomas I. Hailstones, Published by South-Wisteren Publishing Company, 1969.

6- Modern Economic Analysis, William Fellner, Mc Grow Hill Book Company, Inc., 1960.

7- An Interoduction to Positive Economics, Richard G. Libsey Weidenfeld & Nicolson,London, 1976.

8- Economics, William P. Albreckt Jr. The University of Iowa, Prentica Hall Inc., Englewood Cliffs 1983.

9- Economic Analysis Volume I, Micro Economics, Fourth edition, Kenneth E. Boulding Harpes &, Publishers, New York, 1966.

10- Micro Economic Theory, C.E. Ferguson, Irwin-Dorsey Limited, Georgetown, Ontsrio, 1972.

11- The Theory of Economic Growth, Arthur Lewis, Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illinois, 1955.

12- Micro Economics, A contemporary Approach, Charles L. Cole, Harcourt Brace Jovanavish, Inc. New York, 1973.

13- Micro Economics, Theory & Applicationsm Edwin Mansfield, W.W Norton & Company Inc. New York, 1970.